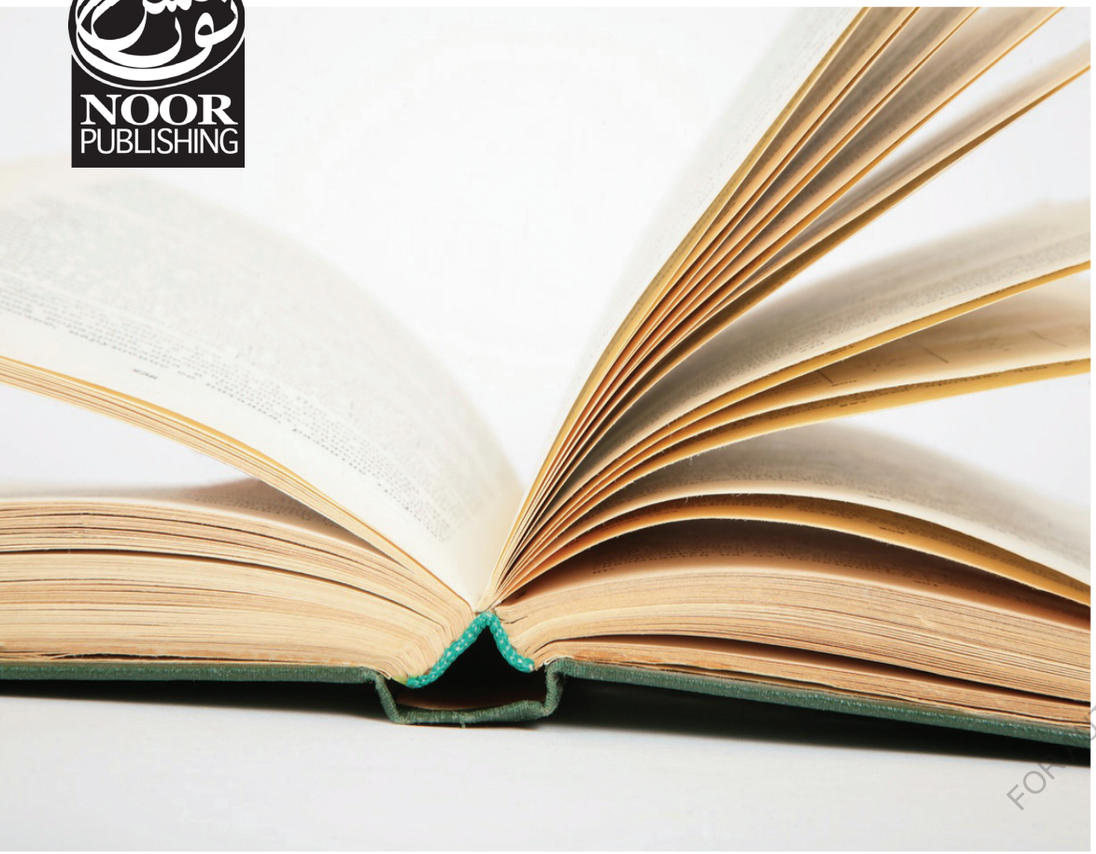

محمدإبراهيم محمدعمر همد محمود

العامل النحوي بين التقعيد والتعقيد

دراسة وصفية تحليلية لمفهوم العامل النحوي عند القدماء والمحدثين

العامل النحوي بين التقعيد والتعقيد

محمدعمر همد محمود

العامل النحوي بين التقعيد والتعقيد

يهدف هذا البحث إلى التعريف بفكرة العامل النحوي، وبيان أصالتها من اقتباسها، وما تعرضت له هذه الفكرة من رفض من قبل بعض المحدثين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ماتميزت به الفكرة من مميزات، ومااتصفت به من قصور أو خلل، فضلا عن مقارنتها بغيرها من النظريات المقترحة بدلا منها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل من خلاله إلى نتائج مهمة منهاأصالة فكرة العامل النحوي، واتصافها بمميزات تعليمية وتفسيرية، وشمول مكنها من تحليل كافة عناصر الجملة العربية مع بيان علاقة تلك العناصر بعضها ببعض في إطار الجملة.

التأهيل: ماجستير اللغة العربية وآدابها. بكالوريوس الآداب، مرتبة الشرف الأولى، في تخصص اللغة العربية. الأوراق العلمية: أسس بناء الجملة في اللغة العربية، الأصوات وبناء الكلمة في اللغة التكرايت(قيد النشر)، المؤلفات العلمية: الوشائج اللغوية بين العربية والتكرايت(مخطوط). الدورات العلمية: دورة كتابة لغات الشرق بالحرف العربي المنمط.

NOOR PUBLISHING

978-620-2-35278-9

FOR AUTHOR USE ONLY

محمدإبراهيم محمدعمر همد محمود

العامل النحوي بين التقعيد والتعقيد

FOR AUTHOR USE ONLY

FOR AUTHOR USE ONLY

محمدإبراهيم محمدعمر همد محمود

العامل النحوي بين التقعيد والتعقيد

دراسة وصفية تحليلية لمفهوم العامل النحوي عند القدماء والمحدثين

FOR AUTHOR USE ONLY

Noor Publishing

Imprint
Any brand names and product names mentioned in this book are subject to trademark, brand or patent protection and are trademarks or registered trademarks of their respective holders. The use of brand names, product names, common names, trade names, product descriptions etc. even without a particular marking in this work is in no way to be construed to mean that such names may be regarded as unrestricted in respect of trademark and brand protection legislation and could thus be used by anyone.

Cover image: www.ingimage.com

Publisher:
Noor Publishing
is a trademark of
International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing Group
17 Meldrum Street, Beau Bassin 71504, Mauritius

Printed at: see last page
ISBN: 978-620-2-35278-9

Copyright © محمدإبراهيم محمدعمر همد محمود
Copyright © 2018 International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing Group
All rights reserved. Beau Bassin 2018

FOR AUTHOR USE ONLY

جمهوريَّة السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلميِّ

جامعة البحر الأحمر

كليَّة الدراسات العليا والبحث العلميِّ

العامل النحويُّ بين التقعيد والتعقيد

دراسة وصفيَّة تحليليَّة لفكرة العامل عند القدماء والمحدثين

FOR AUTHOR USE ONLY

محمد إبراهيم محمد عمر همد محمود

٢٠١٦م

استهلاليَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

{سورة التوبة: الآية: ١٠٥}

FOR AUTHOR USE ONLY

إهـــــــــــداء

إلى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر، إلى التي أرضعتني من حنانها قبل أن ترضعني لبانها، إلى التي حملت همِّي ومازالت تحمله إلى الآن. إلى أمي الغالية، متَّعكِ الله بوافر الصحَّة والعافية.

إلى الذي جاع ليطعمني، وعطش ليرويني، وتشرَّد ليؤويني، وسهر الليالي الطوال؛ ليوفر لي لقمة العيش الحلال. إلى روح والدي، غفر الله له، ووسَّع له في قبره، وأسكنه فسيح جناته، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

إلى كلِّ من خط لي حرفاً على الرمال، إلى كلِّ من أنار لي درباً من دروب العلم والمعرفة. إلى كلِّ أساتذتي في مراحل التعليم المختلفة. إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد العلميّ.

FOR AUTHOR USE ONLY

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا البحث، وإخراجه على هذه الصورة التي أتمنى أن تكون مُشْرِقَة بإذن الله، فله الحمد والشكر من قَبْلُ ومن بَعْدُ على جزيل نعمه عليَّ ما علمتُ منها وما لم أعلم.

ثم أتقدَّم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة البحر الأحمر التي منحتني شرف أن أكون طلابً هذه المنارة الشامخة في دروب العلم والمعرفة، كما أشكر إدارة كليَّتي الآداب والدراسات العليا على ما قدموه لي من دعم كان سبباً في إتمام هذا البحث، وشكري الخاص للدكتور معتصم محمد عثمان على تذليله كلَّ العقبات الإداريَّة التي اعترضت سبيل هذا البحث.

وأزجي خالص شكري وتقديري للدكتور صلاح رمضان عبدالله المشرف على البحث، والذي لم يبخل عليَّ بنصائحه وإرشاداته طوال مرحلة كتابة هذا البحث. لكل هؤلاء منِّي جزيل الشكر والعرفان.

FOR AUTHOR USE ONLY

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان كيفيَّة ظهور فكرة العامل النحويِّ، والتعرُّف على مدى أصالتها أو اقتباسها، بالإضافة إلى توضيح الأسباب التي دفعت بعض المحدثين إلى رفضهم هذه الفكرة، وتسليط الضوء على النظريَّات البديلة عن العامل النحويِّ، فضلاً عن بيان ما تميَّزت به فكرة العامل النحويِّ من مميزات، وما اتصفت به من قصور وخلل. وترجع أهميَّة هذه البحث إلى أنَّه محاولة نحويَّة نقديَّة تتناول بالنقد جهود القدماء والمحدثين في التقعيد للنحو العربيِّ، وما شاب ذلك التقعيد من تعقيد، فضلاً عن استخراج خصائص مميَّزة لفكرة العامل النحويِّ ، ومناقشة بعض المساوئ التي تراكمت عليها في تاريخها الطويل، مع بيان إلى أيِّ مدىً يمكن لهذه العيوب أن تعكِّر صفو الفكرة أو تقلِّل من أهميَّتها.

وقد استخدم البحث المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، وتوصَّل إلى نتائج مهمَّه منها: أصالة فكرة العامل النحويِّ، و تميَّزها عن النظريَّات الأخرى بخصائص تعليميَّة وتفسيريَّة، وشمول في تحليل جميع مكونات الجملة وبيان العلاقة بين أجزائها.

FOR AUTHOR USE ONLY

Abstract

Arabic language has the characteristic of changing the end of last some words, which bassos on the syntaxes factor. However the idea of the syntaxes factor is rejected by some modern grammarian. The aim of study is to explain emerge of the idea of the syntaxes factor, and to identify its original, as well to explain the reason that lead some modern grammarian to critige and reject the idea of the syntaxes factor and to formulate a subs titude theories instead of the syntaxes factor. The important of study is basodon the fact that it is a grammatical critique in order to trace the role and efforts of both old and modern grammarian in formulating Arabic language syntaxes. More over the study is an attempt to discuss and find out the characteristic as well as short comings of the idea of syntaxes factor in comparison to the other syntaxes theories. The result shows: the validity and usability of the theary of the syntaxes factor, in the sense that it enables the Arabic language learner to pronounle the words correctly as well as forming complete sentences in comprasion to the other syntaxes theories. The any litical descriptive method is used in the study which suits the aims and the nature of the study

FOR AUTHOR USE ONLY

مقدِّمة

استقرَّ الدرس النحويُّ عند القدماء على أنَّ الإعراب هو: الأثر الظاهر أو المقدَّر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمة. وكان ذلك نتاج كثيرٍ من الدراسات والجهود النحويَّة المُضنِية عبر القرون السابقة. وعلى الرغم من أنَّ مفهوم العامل النحويِّ لم يسلم من انتقادات قدامى النحاة أنفسهم إلا أنَّه لم يشهد كمًّا هائلاً من الانتقادات السلبيَّة توجَّه إليه، كالذي تظهره كثير من الدراسات النحويَّة في هذا العصر من قبل المحدثين، حيث نادى بعض الدارسين بضرورة تحرير النحو العربيِّ من ربق هذا المفهوم، والذي كبَّل النحو وزاد من تعقيده وجفاف مادَّته، بل شرع بعضهم في صياغة بدائل تُغني عنه، وتحلُّ محلَّه ولا تشوبها عيوبه، فضلاً عمَّا يمكن أن تتمتَّع به هذه البدائل من المرونة والسهولة في تفسير التغيُّرات التي تطرأ لأواخر الكلمة العربيَّة في ثنايا الجملة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في كونه يبحث عن الأسباب التي جعلت القول بالعامل النحويِّ يتصدَّر الدرس النحويَّ عبر القرون السابقة، ثم يتعرَّض بعد ذلك لكمٍّ من النقد يشكِّك في جدواه والقول به، ومحاولة هدمه وبناء أسس نظريَّة أخرى بدلاً منه. وبذلك تتوقف حدود هذا البحث عند المراحل التي مرَّ بها العامل النحويُّ، والثوابت التي بنى عليها كلٌّ من القدماء والمحدثين آراءهم النحويَّة حوله سلباً أو إيجاباً، والموازنة بين تلك الآراء وفقاً لمدى قدرة هذه المسوِّغات والحجج على تحليل الجملة العربيَّة بطريقة تمكِّن الدّارس من تعلُّم النطق الصحيح لأواخر الكلمة في الجملة العربيَّة.

أسئلة البحث:

١. ما الأسس التي قامت عليها فكرة العامل عند القدماء؟

٢. ما الخلل الذي اتصفت به فكرة العامل حتى تُقابَل بالرفض من قِبَل بعض المحدثين؟

٣. ما البدائل النظريَّة التي قدَّمها المحدثون بدلاً من فكرة العامل؟

٤. وبالمقابل ما الذي يجعل بعض الدارسين يتشبّثُ بفكرة العامل على الرغم ممَّا تتعرَّض له من نقد؟

FOR AUTHOR USE ONLY

٥. وما المميِّزات التي تميِّز فكرة العامل عن غيرها من النظريَّات المُقترَحة بدلاً منها؟

أهميَّة البحث:

ترجع أهميَّة البحث إلى: أنَّه محاولة لتأسيس دراسة نحويَّة نقديَّة تتناول- بالنقد والتحليل- جهود القدماء والمحدثين في التقعيد للنحو العربيِّ، وما شاب ذلك التقعيد من تعقيد، فضلاً عن تسليط الضوء على كيفيَّة ظهور فكرة العامل النحويِّ، واستخراج خصائص مميزة لها من إشارات وآراء القدماء والمحدثين عنها، ومناقشة بعض المساوئ التي تراكمت عليها في تاريخها الطويل وأسباب ذلك، مع بيان إلى أيِّ مدىً يمكن لهذه العيوب أن تعكِّر صفوها، أو تقلِّل من أهميَّتها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. بيان كيفيَّة ظهور فكرة العامل النحويِّ، والتعرُّف على مدى أصالتها أو اقتباسها.

٢. التعرُّض لمفهوم العامل النحويِّ وما يقتضيه من شروط ، وما يعرض له من عوائق تعوقه عن العمل، مع بيان الأثر الذي يصحب وجوده في الجملة.

٣. توضيح الأسباب التي بنى عليها المحدثون نقدهم لهذا المفهوم، مع مناقشة تلك الأسباب، وتسليط الضوء على النظريات البديلة عن العامل النحويِّ.

٤. بيان ما تميَّز به مفهوم العامل النحويِّ من مميزات، وما اتصف به من قصور.

أسباب اختيار الموضوع:

١. رغبة الشخصيَّة في الكشف عن أسباب اهتمام القدماء والمحدثين بقضيَّة العامل.

٢. رفد المكتبة الجامعيَّة بدراسة تتناول العامل النحويَّ بالنقد والتحليل.

الدراسات السابقة:

ومنها(نظريَّة العامل في النحو العربيِّ دراسة تأصيليَّة وتركيبيَّة) لمصطفى بن حمزة، و(نظريَّة العامل في النحو العربيِّ عرضاً ونقداً) لوليد عاطف الأنصاريّ، و(نظريَّة العامل في النحو العربيِّ

FOR AUTHOR USE ONLY

تقعيد وتطبيق) لرياض بن حسن الخوَّام. وتتفق هذه الدراسات في التعريف بالعامل النحويِّ، وبيان أنواعه، والخلاف النحويِّ فيه، وتتميَّز الدراستان الأولى والثانية عن الثالثة بالتعرض للنظريَّات البديلة من فكرة العامل. وعلى الرغم من تعرُّض الدراستين الأولى والثانية لنظريتي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ونظريَّة تمَّام حسان في كتابه(اللغة العربيَّة معناها ومبناها)، إلَّا أنَّهما لم تقوِّما النظريتين على أسس مُسْتَنْبَطَة من قواعدهما، وهذا ما تطرَّق له هذا البحث، كما أنَّهما لم تتعرضا لنظريَّة مهديّ المخزوميّ في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، علماً بأنَّ هذه النظريَّة مكمِّلة في بعض جوانبها لنظريَّة إبراهيم مصطفى، وقد اهتمَّ البحث بدراسة هذه النظريَّة، وتعرَّض لها بالنقد والتحليل. وكلُّ هذه الدراسات لم تهتم ببيان خصائص فكرة العامل النحويِّ، وما يمكن أن تظهره هذه الخصائص من قيمة وأهميَّة للعامل النحويِّ، وهذا أمر عني البحث بدراسته.

منهج البحث:

وقد قام هذا البحث على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ.

FOR AUTHOR USE ONLY

هيكل البحث:

اعتمد البحث نظام الفصول والمباحث في طريقة التبويب، واحتوي على أربعة فصول، احتوي كلُّ فصل منها على ثلاثة مباحث، فالفصل الأوَّل عن مفهوم العامل النحويِّ عند القدماء والمحدثين، أمَّا الفصل الثاني فتناول أركان الإعمال النحويِّ، أمَّا الفصل الثالث ففيه دراسة النظريَّات البديلة من فكرة العامل، كما اهتمَّ الفصل الرابع ببيان خصائص العامل النحويِّ، وعقبه ذلك خاتمة توضَّح أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها البحث، كما جاء البحث مُذيَّلاً بقائمة مصادر ومراجع البحث، والفهارس الفنيَّة للآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة، والأبيات الشعريَّة، والأعلام، والكتب الواردة في متن البحث.

المبحث الأول

مفهوم العامل النحويِّ

تعريف العامل لغة:

جاء في معجم (العين): ((عَمِلَ عَمَلاً فهو عَامِلٌ. واعْتَمَلَ: يَعْمَلُ لنفسه. والعَمَالَةُ: أجر ما عُمِلَ لك. والمُعَامَلَةُ: مصدر عَامَلْتُه مُعَامَلَةً. والعَمَلَةُ: الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العَمَلِ. ورجل عَمِيْلٌ قوي على العَمَلِ. والعَمُوْلُ: القويُّ على العَمَلِ، الصابر عليه.))[1] وجاء في معجم (مقاييس اللغة): ((العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فِعْلٍ يُفْعَل. عَمِلَ عَمَلاً فهوَ عَامِلٌ، واعْتَمَلَ الرجل أي عَمِلَ بنفسه. والمُعَامَلَةُ: مصدر من قولك عَامَلْتُه، وأنا أُعَامِلُهُ مُعَامَلَةً. والعَمَالَةُ أجر ما يُعْمَلُ حفراً أو طيّاً أو نحوه. والرجل يَعْتَمِلُ لنفسه ويَعْمَلُ اللَّبِن، إذا بنى به.))[2] أما في (الصحاح) فقد جاء:((اعْتَمَلَ اضطرب في العَمَلِ. رجل عِمِلٌ بكسر الميم، أي مطبوع على العَمَلِ . واليَعْمَلَةُ: الناقة النجيبة المطبوعة على العَمَلِ. وطريق مُعْمَلٌ أي لحِب مسلوك.))[3] أمَّا معجم (لسان العرب) فإنَّه يجمع كثيراً من المعاني تحت هذا الجذر(عمل). ومنها: ((العَامِلُ: هو الذي يتولَّى أمور الرجل في حاله وملكه وعَمَلِه. ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عَامِلٌ. والعَمَلُ: المهنة والفِعْل، والجمع أَعْمَالٌ. والعَمِلَةُ: العمل. والعَمِلَةُ والعَمْلَةُ: ما عُمِلَ. والعَوَامِلُ: بقر الحرث والدياسة.))[4]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الخليل بن أحمد، معجم (العين)، تـ: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرَّائي، (د. ت)، مادة :(عمل).

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم (مقاييس اللغة)، تـ : عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، مادة: (عمل).

(٣) الجوهريُّ، إسماعيل بن حمَّاد، معجم (الصحاح)، تـ: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٤، ١٩٩٠م، مادة (عمل).

(٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، معجم (لسان العرب)، تـ: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٦، ٢٠١٠م، مادة: (عمل).

ومن جملة المعاني التي أوردها (القاموس الوسيط) لهذا الجذر (عمل) ما يأتي: ((عَمِلَ عَمَلاً فعل فعلاً عن قصد. عَامَلَهُ تصرَّف معه في بيع ونحوه. وتَعَامَلاَ عَامَلَ كل منهما الأخر. العَمَّالُ الكثير العَمَلِ الدائب عليه. والعُمُوْلَةُ المبلغ الذي يأخذه السمسار أو المحترف أجراً له على قيامه بمُعَامَلَةٍ ما. العَمِيْلُ من يُعَامِلُ غيره في شأن من الشئون. المَعْمَلُ مكان يجمع العُمَّالَ وآلات العَمَلِ.))[١].

ويتضح مما سبق ذكره أنَّ الجذر (عمل) تدور معانيه حول الفَعْلِ وما يتعلّق به من الأجر له، أو الاضطراب فيه، أو المهارة والقدرة عليه.

تعريف العامل اصطلاحاً:

لم يضع سيبويه تعريفاً للعامل على الرغم من أنَّ مدلوله كان واضحاً عنده، حيث استخدم لفظ العامل في كتابه وهو يقصد به ما يُحدِث التأثير على أواخر الكلم، ومن ذلك قوله:((وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج من عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبَّ بلدٍ. وتقول: زيداً، تريد: عليك زيداً. وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال، فكلُّه يَعمل عملَه مظهراً.))[٢] ونصُّه هذا يشير إلى إعمال العامل مضمراً كان أم مظهراً، ويمثّل لذلك بأمثلة له. ومع ذلك خلا الكتاب من تعريف للعامل يحدُّه ويمنع اشتراك غيره معه في المدلول، وليس ذلك–عدم تعريف للعامل– مقصوراً عليه، فكتاب سيبويه((يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم فهو مثلاً لم يعرِّف الفاعل ولا الحال ولا البدل ...، وهو يكتفي في الأغلب الأعمِّ بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال.))[٣] وقد كان لذلك تأثيره على من جاء بعده.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (القاموس الوسيط)، مكتبة الشروق، ط: ٤، ٢٠٠٤م، مادة : (عمل).

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م، ج: ١، ص: ١٠٦.

(٣) الراجحي، عبده، النحو العربيُّ والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص: ٧٢.

فالمبرِّد لم يذكر أيضًا تعريفاً للعامل على الرغم من اهتمامه بتتبُّع الأثر الذي يحدثه العامل في الكلام، فمن ذلك قوله: ((وتقول: أعجبني ضَرْبُ الضاربِ زيداً عبدِالله. رفعت (الضرب) لأنَّه فاعل بالإعجاب، وأضفته إلى الضارب، ونصبت زيداً لأنَّه مفعول الضارب.))[1]ففي هذا النصِّ يذكر المبرِّد بعض أنواع العوامل مثل: الفعل (أعجبني)، والاسم المضاف في (ضرب الضارب) وما يتركه العامل من أثر على معموله مثل: الرفع في (الضرب)، والجر في (الضارب)، والنصب في(زيد).

ويستمر هذا التقليد– عدم تعريف العامل– عندَّ من جاء بعدهما حيث يكتفي النحاة بذكر بعض خصائص العامل أو شروطه، أو عمله، دون التطرق إلى تعريفه، فمن ذلك أنَّ ابن كَيْسان[*] لم يذكر تعريفاً للعامل في كتابه (المُوَفَّقِي)، وإنْ كانت فكرة العامل واضحة عنده، يؤكِّد ذلك حديثه عن الفعل وعمله في الجملة، يقول عن ذلك: ((فالفعل إذا رفع الاسم يطلب خمسة أشياء وهي: المفعول به والمصدر والوقت والظرف والحال.))[2] وهذا أيضاً ما فعله ابن السرَّاج في كتابه (الأصول) حيث أغفل تعريف العامل على الرغم من حديثه عنه، ومن ذلك قوله: ((واعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو)).[3]هنا ينصُّ ابن السَّراج على عامليَّة الفعل ويذكر عمله.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) المبرِّد، محمد بن يزيد، المُقْتَضَب، تـ: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤م، جـ:١، ص: ١٥٢.

(*) ابن كَيْسَان (٢٩٩هـ): أبو الحسن محمد بن أحمد، أخذ النحو عن رأسي المذهبين في عصره(المبرِّد وثعلب)، حتى قيل عنه: (أنحى من الشيخين) ثعلب والمبرد. القفطي، إنباه الرواة، جـ: ٣، ص: (٥٧ – ٥٩).

(٢) ابن كَيْسان، محمد بن أحمد، المُوَفَّقِي في النحو، تـ: عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، مجلد:٤، عدد:٢، بغداد، ١٩٧٥م، ص:١١.

(٣) ابن السرَّاج، محمد بن السري، الأصول، تـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت)، جـ: ١، ص: ٥٤.

وعلى الرغم من اهتمام النحاة بِعِلَل النحو، وبما لهذه العِلَل من علاقة مباشرة بالعامل، فإنَّ كُتُب العلل النحويَّة لم تذكر تعريفاً للعامل النحويِّ، وذلك كما في كتاب (الإيضاح في علل النحو) لمؤلِّفه الزجَّاجيِّ، والذي يتحدث فيه عن العامل في مَعْرِض حديثه عن أسبقيَّة المرتبة والتقدم بالنسبة للفعل والحرف، وذلك في قوله: ((وأمَّا الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها و إعراب تؤثِّره، وقد دللّنا على أن الأسماء سابقة للإعراب. والإعراب داخل عليه، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثِّرة فيها المعاني والإعراب.)).[1] ويُفهَم من كلامه عامليَّة الحروف في دخولها على الأسماء والأفعال؛ نتيجة لما تؤثِّره فيهما من جهة حركات الإعراب، و ما يحدثه دخولها فيهما من حيث المعنى. وكذلك كان الأمر بالنسبة لابن الورَّاق وقد ذكر لفظ العامل في حديثه عن المُعرَب والمبني، حيث قال: ((شرط المعرب أن تعتقب في آخره الحركات باختلاف العوامل، وشرط المبني أن يلزم طريقه واحدة.)).[1] وبذلك يفرق ابن الورَّاق بين المُعرَب والمبني، باعتبار أنَّ الأوَّل يتغيَّر آخره باختلاف العوامل وهذا ما يميِّزه عن الثاني الذي يلزم آخره حركة واحدة. وقد ظهر تعريف العامل في كتاب (الحدود) للرمَّانيِّ حيث حدَّ العامل بأنَّه((هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى.)).[2] ويُظهِرُ الرمَّانيُّ في تعريفه هذا الاهتمام بجانبي العامل النحويِّ: الجانب الشكليِّ، والجانب المعنويِّ. ومن حيث الشكل فالعامل هو السبب في تغيُّر آخر الكلمة ، ومن حيث المعنى فإنَّ التغيير يحدث نتيجة لاختلاف المعاني التركيبيَّة من: فاعليَّة، ومفعوليَّة، وإضافة.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تـ: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط : ٣، ١٩٧٩م ، ص: ٨٣.

(٢) ابن الورَّاق، محمد بن عبدالله، عِلَل النحو، تـ: محمود جاسم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ١٤٩.

(٣) الرمَّانيُّ، علي بن عيسى، الحدود في النحو، تـ: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، بغداد، عدد: ١، مجلد: ٢٣ ، (من ص: (٣٢ – ٤٧))، ص: ٣٨.

ثم جاء من النحاة من يعتمد في تعريفه للعامل على الجانب الشكليِّ، أي يقتصر في تعريفه على التغيرات التي تصحب ظهور العامل النحويِّ في الجملة، دون ذكر ما يتعلّق بذلك من معانٍ نحويَّة. ومن ذلك تعريف المُطَرِّزيِّ[*] للعامل النحويِّ بأنَّه:((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.)).[1] وبذلك يقتصر المُطَرِّزيُّ في هذا التعريف على الجانب الشكليِّ من العامل، وهو ما يوجبه وجود العامل من جعل آخر الكلمة على وجه من وجوه الإعراب من: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم. وهذا أيضاً ما نصَّ عليه ابن الخبَّاز[**] في تعريفه للعامل، حيث يذكر أنَّه: ((كل ما أثرَّ في كلمة رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً.)).[2] ويعتبر ابن الخبَّاز العوامل مؤثِّرات تترك آثارها– من رفع أو نصب أو جر أو جزم – على الكلمات التي تدخل فيها. أمَّا ابن الحاجب فقد اعتمد – في تعريفه للعامل – على الجانب المعنويِّ منه، حيث يعرِّف العامل بقوله: ((العامل: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب.)).[3]

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) المُطرِّزيُّ(٦١٠هـ): أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد، عالم في النحو واللغة، صاحب مصنّفات نحويَّة منها (المصباح في النحو)، و(المقدّمة المطرَّزيَّة). انظر: الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء، تـ: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، جـ: ٦، ص: ٢٧٤١.

(١) المُطَرِّزيُّ، ناصر الدين بن عبد السيد، المصباح في النحو، تـ: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط: ١، (د. ت)، ص: ٦١.

(**) ابن الخبَّاز(٦٣٧ هـ): أبو العبّاس أحمد بن الحسين، كان استاذاً بارعاً في النحو واللغة والفقه والعروض، من مصنَّفاته : كتاب (النهاية في النحو). انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م، جـ: ١، ص: ٣٠٤.

(٢) ابن الخبَّاز، أحمد بن الحسين، توجيه اللُّمَع ، تـ: فايز زكي محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ٢، ٢٠٠٧م ، ص: ٦٦.

(٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تـ: مجموعة من العلماء، مكتبة البشرى، كراتشي، ط: ٢، ٢٠١١م، ص: ١١.

وقد شرح الرضي تعريف ابن الحاجب للعامل بقوله: ((ويعني بالتقوِّم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإنَّ معنى الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، كون الكلمة عمدة أو فضله أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل.)).[1] ويظهر في هذا الشرح التركيز على الجانب المعنويِّ للعامل، ألا وهو ما يُستدَلُّ به على المعاني النحويَّة من فاعليَّة ومفعوليَّة وإضافة.

ويختار الدارس تعريف الرمَّانيِّ للعامل، فهو الأنسب من بين تلك التعاريف، حيث اهتمَّ بجانبيِّ الشكل والمضمون في العامل النحويِّ، فمن حيث الشكل اعتبره المُحدِثُ للحركة الإعرابية، ومن حيث المعنى فهو السبب في التفريق بين المعاني التركيبيَّة.

العامل بين اللفظ والقائل:

لم يختلف قدامى النحاة في إثبات العمل النحويِّ أيكون للمتكلِّم أم للَّفظ العامل. وقد أُثِيْرَت هذه القضيَّة في كتاب(الرد على النحاة) لابن مُضاء القُرْطُبِيُّ وهو صاحب الدعوة إلى إلغاء العوامل والعلل النحويَّة.[2] وقد ذكر ابن مُضاء في كتابه أنَّ النحاة – بالنسبة إلى إثبات العمل– ينقسمون إلى قسمين: أحدهما: يجعل العمل للَّفظ فيعتبره مؤثراً حقيقياً، وسبباً في إيجاد العلامة الإعرابية في آخر المعمولات، والآخر: يجعل المتكلِّم هو العامل في الحقيقة. ويمثِّل ابن مُضاء للقسم الأوَّل بسيبويه، ثم يذكر نصَّاً من كتاب سيبويه يقول فيه:((وإنما ذكرتُ ثمانية مجارٍ، لأفُرِّقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ– وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرف

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تـ: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ط: ١، ١٩٩٣م، جـ: ١، ص: ٦٤.

(٢) ابن مُضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تـ: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط: ١، ١٩٧٩م، ص : ١٢.

بناءً لا يزول عنه.)).[١] ثم يعلّق ابن مُضاء على هذا بقوله:((فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد.)).[٢] ويمثّل للقسم الآخر بابن جنّي. ويذكر نصّاً لابن جنّيّ في ذلك، يقول فيه: ((فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.)).[٣] ثم يعلّق ابن مُضاء على ذلك بقوله : ((فأكّد المتكلم بـ(نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله(لا لشيء غيره). وهذا قول المعتزلة(*).)).[٤] ثم يبيِّن ابن مُضاء بطلان ما ذهب إليه النحاة في إثبات العمل النحوي سواء أكان إثباته للّفظ أم للمتكلّم نفسه؛ وذلك لأنَّ القول بعمل الألفاظ بعضها في بعض أمر مرفوض، ولا يُقْبَل شرعاً ولا عقلاً. أمَّا من يحتجُّ بأنَّ معاني الألفاظ هي العاملة، فيُرَدُّ عليه بأنَّ الفاعل لا يخرج عن أمرين: أحدهما: أنَّه يعمل عن إرادة كالحيوان، والآخر: يعمل عن طبع كالنار في الاحراق والماء في التبريد. وبما أنَّ فعل العامل(اللفظ) لا يُنْسَب إلى واحد منهما، فيثبت بهذا فساد ذلك القول حيث ثبت عدم وجود إرادة أو طبع لتلك العوامل حتى ينسب اليها فعل يمكن أن تحدثه في غيرها من الألفاظ. أمَّا القول بعامليَّة المتكلم فيفسده أنَّ((هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنَّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.)).[٥]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه ، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٣.

(٢) ابن مُضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٩.

(٣) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تـ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، جـ: ١، ص: (١٠٩-١١٠).

(*) المُعْتَزِلَة: ويسمون بأصحاب العدل والتوحيد، وهم يُنسبون إلى واصل بن عطاء(١٣١هـ) تلميذ الحسن البصريّ، وقد اعتزله لما خالفه في القول بالمنزلة بين المنزلتين في حق مرتكب الكبيرة. انظر: الشهرستانيّ، محمد بن عبدالكريم، المِلَل والنِّحَل، تـ: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٢م، جـ: ١، ص: (٣٨- ٤٠).

(٤) ابن مُضاء، الرد على النحاة، ص: ٦٩

(٥) المرجع السابق، ص: (٦٩-٧٠).

وبذلك يخرج ابن مُضاء القضيَّة من سياقها العلميِّ، فبدلا من كونها قضيَّة نحويَّة محضة، يجعل منها قضيَّة مذهبيَّة تخضع لأصول مذهبيَّة وعقديَّة مُخْتَلَف عليها بين أصحاب المذاهب المختلفة.

أمَّا ما نقله عن سيبويه وابن جنِّي فلا يقوم به دليل على صحَّة ذلك التقسيم الذي قسَّمه لمواقف النحاة من إثبات العمل للَّفظ أم للمتكلِّم، حيث ذكر سيبويه في كتابه ما يفيد بأنَّ المتكلِّم هو العامل، ومن ذلك استشهاده ببيت امرئ القيس:

فلَو أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنى معيشةٍ [الطــويل]

كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ[1]

حيث يعلِّق سيبويه على هذا البيت بقوله: ((فإنَّما رَفَع لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندَه المُلْكَ وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى.)).[2] فهذا الكلام لسيبويه فيه نصٌّ على أنَّ العامل هو المتكلِّم لا اللفظ، وهذا مُخالِف لِما نقله عنه ابن مُضاء في كتابه. وكذلك الأمر بالنسبة لابن جنِّيّ، حيث ذكر في كتابه (الخصائص) ما يفيد بأنَّ اللفظ هو العامل لا المتكلِّم، ومن ذلك قوله في مَعْرِض ردَّه على من يقول بنصب (الكاف) في (ضَرَبْتُكَ) بالفعل والفاعل معاً. يردُّ ابن جنِّي بقوله((فالعمل اذاً إنَّما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه...)).[3] وبذلك ينصُّ ابن جنِّي إنَّ اللفظ هو العامل وليس المتكلِّم.

ثم أثار هذه القضيَّة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وقد ذكر أنَّ النحاة قد جعلوا العوامل مؤثِّرات حقيقيَّة، ولم يجعلوا المتكلِّم هو العامل.[4] وقد استشهد على ذلك بنقل عن الرضي

---

(١) امرؤ القيس، جُنْدُح بن حُجْر، ديوانه، تـ: مصطفي عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٥، ٢٠٠٤م، ص: ١٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٧٩.

(٣) ابن جنِّيّ، الخصائص، جـ: ١، ص: ١٠٤.

(٤) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة،(د. ت)، ص: ٣٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

في شرحه لـ(كافية ابن الحاجب)، حيث يقول:((والنحاة يجرون عوامل النحو كالمُؤثِّرات الحقيقيَّة)).[١٣] وقد رُدَّ على إبراهيم مصطفى بأنَّ ما ذكره عن النحاة لا يصدق عليهم كلّهم، فإنَّ من النحاة من جعل المتكلّم هو العامل، والعوامل اللفظيَّة مجرد علامات او آلة يتم بوساطتها الإعراب.[٢] واستشهاده بكلام الرضي كان كلاماً مبتوراً عن سياقه حيث قال الرضي:((ويدخل في عموم لفظه (ما) العامل أيضا لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة – وان كان علامة لا علّة– ولهذا سموه عاملاً)).[٣] ويتضح من هذا أنَّ العامل في الحقيقة هو المتكلّم وعوامل الإعراب مجرد علامات أو آلات يتوصَّل بها المتكلّم إلى الإعراب.

وذهب مصطفى بن حمزة إلى أنَّ النحاة قد اختلفوا في تصوِّرهم لِمَنْ يكون العمل النحويِّ للمتكلّم أم للّفظ، وقد لاحظ إنَّ اختلافهم في ذلك يشكّل ثلاث اتجاهات رئيسة للرأي وهي:

الاتجاه الأول– القائل بعامليَّة اللفظ: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ اللفظ هو العامل، وهو مؤثِّر حسيٌّ، وهو يفضي إلى ما بعده إفضاء سببيّاً عقلياً، وأنَّ العلاقة بينهما علاقة عِلِّيَّة، فلذلك تجري عليها أحكام الترابط العقلي ومقتضياته.[٤] ويستدّل على ذلك بنقول عنهم تؤكد هذا المذهب لديهم. فمن ذلك أنَّهم يمنعون النصب في باب الاشتغال في مثل: زيدٌ إنْ أكرمْتَه أكرمْك. وزيدٌ هل رأيْتَه وزيدٌ هل كلَّمْتَه. يقول الأشموني عن ذلك:((ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جـ : ١، ص: ٤٤.

(٢) عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة ، (د. ت)، ص: (٨٨ – ٨٩).

(٣) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جـ : ١، ص: ٤٤.

(٤) مصطفى بن حمزة، نظريَّة العامل في النحو العربي، ط:١، ٢٠٠٤م، ص: ١١١.

فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ.)).[١] ثم يعلّق مصطفى بن حمزة على كلام الأشموني بقوله: ((عبارة الأشموني تؤول أيضا إلى اعتبار هذه الأدوات حواجز مانعة من توصيل العمل . وكأن الأمر يتعلق بتعرف ما يمكن أن يكون عازلاً للحرارة أو الكهرباء، وما يمكن أن يكون موصلاً جيداً او رديئاً، وكل هذه المفاهيم إنما نشأت في ظل توهم العامل مؤثراً حسياً.)).[٢]

الاتجاه الثاني– القائل بعامليَّة المتكلِّم: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ الألفاظ مجرد علامات وأدوات يتوصَّل بها المتكلِّم (العامل الحقيقيُّ) إلى الإعراب. وبذلك فإنَّ أصحاب هذا الاتجاه ((لا يبالون أن يتخطى الإعمال ضوابط السببية والعلّية لأن الأمر يتعلق بمجرد تعبير عن الأبواب النحوية، واللغة في هذا لا تتقيد بضوابط السببية وإنما تحرص على درء التباس المعاني.)).[٣]

الاتجاه الثالث – القائل بعامليَّة التركيب: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ التركيب هو المُقتَضِي للعلامة الإعرابية، نتيجة للتوافق الموقعيِّ بين الكلمتين ولهذا الاتجاه شواهد وقرائن تدلُّ عليه، ومنه: ((إن خلفاً الأحمر قد كان السابق إلى إرجاع العلامة الإعرابية إلي واقع التركيب فقد قال بأن العامل في الفاعل هو الإسناد. والكتاب المنسوب إليه(مقدمة في النحو) مؤسَّس على بيان الألفاظ وما يعقبها من حركة إعرابية معينة. ولقد هجس السهيليُّ(*) من نحاة الأندلس إلى شيء من هذا.)).[٤]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الأشمونيُّ، علي بن محمد، شرح الأشمونيُّ على ألفيَّة ابن مالك، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ١٩٣٩م، جـ: ٢، ص: ٢٤٥.

(٢) مصطفى بن حمزة ، نظريَّة العامل في النحو العربي، ص : ١١٣.

(٣) المرجع السابق، ص: ١١٦.

(*) السهيليُّ (٨١ ٥هـ): أبو الحسن عبد الرحمن عبدالله بن أحمد، نحويُّ أندلسيٌّ، من مؤلفاته: كتاب(نتائج الفكر). انظر: ابن خَلّكان، أحمد بن محمد، وَفَيَات الأعيان، تـ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م، جـ: ٣، ص: (١٤٣ – ١٤٤).

(٤) مصطفى بن حمزة ، نظريَّة العامل في النحو العربي، ص: ١٢١.

وبذلك يكون مصطفى بن حمزة قد قسَّم النحاة إلى أقسام ثلاث من حيث إثبات العمل النحويِّ، إلا أنَّ هذا التقسيم الثلاثيَّ يصطدم بنصوص أخرى مخالفة لِمَنْ استشهد بآرائهم من النحاة، ويذكرون في تلك النصوص آراء تناقض ما أثبته لهم مصطفى بن حمزة.

فالأشمونيُّ مثلاً يشرح قول ابن مالك:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوْرَاً بِغَيْر مُعْرَبَا [الرجـــز]

بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا[1]

بقوله: ((والمعنى أن غيراً يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه وتكون هي معربةً بما نسب للمستثنى بإلاَّ من الإعراب فيما تقدم.)).[2] ويفهم من كلامه هذا أنَّ العامل الحقيقيَّ هو المتكلِّم، وأنَّ اللفظ مجرد أداة يتوصَّل بها المتكلِّم إلى العمل، وهذا الرأي يخالف ما أثبته له مصطفى بن حمزة من رأي بعامليَّة اللفظ. وكذلك الأمر بالنسبة لآراء أصحاب الاتجاه الثالث القائل بأنَّ العامل هو التركيب، وقد وردت لهم آراء مخالفة لتلك التي ذكرها مصطفى بن حمزة لهم، فمن ذلك أنَّ خلفاً الأحمر ذكر في كتابه المنسوب إليه أنَّ العامل هو اللفظ، ومنه قوله: ((الحروف التي تنصب كلَّ شيء أتى بعدها وهي: رأيت وظننت...))[3] هنا يجعل خلف الأحمر بعض الألفاظ عواملاً في غيرها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى السهيليِّ، إذ يقول عن (لام كي) و(لام الجحود): ((هما حرفا جرٍّ فكلاهما ينصب بإضمار (أن) إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها.)).[4] وهذا القول فيه

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن مالك ، محمَّد بن عبدالله، ألفيَّه ابن مالك، دار التعاون، مكة المكرمة، (د. ت)، ص: ٣٢.

(٢) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيُّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ : ٢، ص: (٤٦٢ – ٤٦٣)..

(٣) الأحمر، خلف بن حيَّان، مقدِّمة في النحو، ت: عزالدين التنوخيّ، دار الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، ١٩٦١م، ص: ٤١.

(٤) السهيليُّ، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م، ص: ١٠٦.

نصٌّ على عاملِيَّة الألفاظ عنده، وهو مخالف لما نقله عنه مصطفى بن حمزة من أنَّ التركيب هو العامل عنده.

اتجاهات البحث في تأصيل العامل النحويِّ:

بحث المحدثون في أصالة فكرة العامل النحويِّ، وقد اختلفت آراؤهم في ذلك، ويمكن إرجاع تلك الآراء إلى ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول– اقتباس فكرة العمل: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ العامل النحويَّ فكرة مقتبسة من نحو لغات أخرى، ومن هؤلاء من يرى أنَّ الفكرة مقتبسة من نحو اللغة السريانية(*)والتي كانت بدورها متأثِّرة بالنحو الإغريقيِّ (اليونانيِّ) وقد قال أنيس فريحة: ((تأثر العرب أولا بالصرف والنحو السرياني، والأمر لا يحتاج إلى تدليل، لأن وضع قواعد اللغة العربية وفلسفة العامل منها أسبق في الزمن من عصر الترجمة والاحتكاك بالفلسفة الإغريقية وبالعلل.)).(١) وهنا يستدلُّ صاحب هذا الرأي بأنَّ فكرة العامل وفلسفته ما هي إلا اقتباس من النحو السريانيِّ، وليس أثراً من آثار المنطق الإغريقيِّ؛ وذلك لأنَّ نشأة النحو وفكرة العامل تسبق عصر الترجمة والنقل عن اليونانية. و دعَّم محمد أحمد برانق هذا الرأي بأنَّ اللغة السريانيَّة كانت منتشرة في العراق الشمالي، فضلاً عن وجود مدارس لتعليم اللغة بها في تلك الأنحاء، بالإضافة إلى ما بين العربيَّة والسريانيَّة من شبه، فهما أختان في اللغة الساميَّة الأم، (*)ولا يُستبعد أنَّ أبا الأسود أو من جاء بعده قد اطلع على النحو السرياني وتأثَّر به.(٢) ومن أصحاب

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) وهي إحدى اللهجات الآرميَّة، وقد سادت في الرُها وشمال سوريا، واكتسبت أهميَّتها من أنَّها صارت لغة دينيَّة عند المسيحين، وكُتِبَتْ بها الأناجيل والتفاسير، لذا كان الاهتمام بها لغويَّاً ونحويَّاً من قبل أهلها. انظر: ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات الساميَّة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ط: ١، ١٩٢٩م، ص: (١٤٧–١٦٠).

(١) فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ٢، ١٩٨١م، ص: ١٢١.

(٢) محمد أحمد برانق، النحو المنهجيِّ، مطبعة لجنة البيان العربيِّ، القاهرة،(د. ت)، ص: ٢٢.

هذا الاتجاه من عزا فكرة العامل إلى المنطق الأرسطيِّ ومقولاته العشرة، [*]يقول تمَّام حسَّان: ((المقولتان الأخيرتان[الفاعليَّة والقابليَّة] مسؤولتان إلى حد كبير عن أهمية أساس من أسس النحو العربي ألا وهو نظرية العامل.)).[١]وبهذا يرى تمَّام حسَّان قيام فكرة العامل النحويِّ على مقولتي الفاعليَّة والقابليَّة، وهما مقولتان مستعارتان من المنطق الأرسطيِّ، ويترتب على ذلك عدم أصالة فكرة العمل النحويِّ، بل اقتباسها من النحو الإغريقيِّ.

الاتجاه الثاني– أصالة العامل النحوي: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ فكرة العمل النحويِّ فكرة أصيلة خاصَّة بالنحو العربي ولم تُقْتَبَسْ من أيِّ نحو آخر لغير العربيَّة، حيث يرى شوقي ضيف أنَّ ((كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت علي مر العصور.)).[٢] وفقاً لهذا الرأي فإنَّ فكرة العامل النحويِّ فكرة أصيلة قامت على أيدي نحاة العربيَّة، ولم تتسرب إليها من نحو لغات أخرى، ومن أصحاب هذا الاتجاه من يرى أن الفكرة أصيلة ولم تُقْتَبَسْ من نحو لغة أخرى، ولكن ذلك لا ينفي أن تكون قد تأثَّرت في نشأتها بالعلوم الإسلامية، ويرى محمَّد خير الحلواني أنَّ النحاة ((استعاروا من علم التوحيد مصطلحهم النحويِّ، فسموا القرينة اللفظية التي يصاحبها في الاسم أو في الفعل المضارع حركة خاصة، سموها عاملاً لفظيا، ثم قادهم هذا التأثر بعلم التوحيد إلى تصورات ليست لغوية النزعة،

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) هي مقولات وضعها أرسطو واعتبر أنَّ الأجناس كلها تندرج تحتها، وهي: الجواهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعليَّة، والقابليَّة. فالشيء جوهر وكم وكيف وهو في وزمان ومكان، وهو يفهم بالإضافة إلى شيء آخر، ويدرك في وضع معين، وقد يكون مالكاً أو مملوكاً، أو فاعلاً، أو قابلاً. انظر: حسَّان، تمَّام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٩٠م، ص: ٢٣.

(١) المرجع السابق، ص: ٢٣.

(٢) شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط: ٦،(د. ت)، ص: ٣٨.

فزعموا أن هذا العامل مؤثر، وأن له قوة خاصة.))[1] وبذلك يثبت محمَّد خير الحلواني أصالة العامل النحويِّ مع الإقرار بتأثُّر فكرة العامل بالعلوم الإسلامية التي صحبتها في فترة نشأتها كعلم التوحيد فاستفادت منها، فكان ممَّا استفادته منه فكرة العمل النحويِّ.

الاتجاه الثالث– المزج بين الأصالة والاقتباس: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ النحو العربيَّ نتاج فكر لغويٍّ أصيل لم يُقْتَبَسْ من أيِّ نحو آخر للغة أخرى، ومع ذلك لا ينفون تأثُّره بالمنطق في فترة لاحقة بعد نشأته، حيث ظهرت فيه الفلسفة الأرسطيَّة ومقولاتها وقضاياها((ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة.))[2] وهذا القول يتضمَّن أصالة فكرة العامل باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه علم النحو العربيِّ، ويحتجُّ مصطفى بن حمزة على أصالة الفكرة بقوله: ((استبعد أن يكون النحوي مثقفاً وذكياً إلى درجة يستوعب فيها فلسفة اليونان، ويكون مع ذلك غافلاً وذاهلاً عن هذا التجاذب بين الكلمات.))[3] وبذلك تكون فكرة العامل عنده أبسط من أنْ تُقْتَبَسَ، فالعلاقة بين الكلمات في التراكيب العربيَّة أمر يمكن ملاحظته بسهولة دون الحاجة إلى معرفة المنطق الأرسطيِّ. ومع ذلك لا ينفي أنْ تأثُّر فكرة العامل فيما بعد بالفلسفة، إلا أنَّه امتزاج لا يقدح في صفاء منشأ الفكرة. كما أنَّ تأثُّر الفكرة بالعلوم الإسلامية –مثل علمي التوحيد والفقه – لا يقدحان في نسبتها إلى النحاة فهم من اخترعوها، وان كانت تلك العلوم لها تأثير على طريقة تفكيرهم، واستفادتهم من ذلك فيها.[4] وبمناقشة تلك

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) محمد خير الحلوانيّ، أصول النحو العربيِّ، الناشر الأطلسيُّ، ط: ٢، ١٩٩٨٣م، ص: ١٣٨.

(٢) عبد القادر المهيريُّ، نظرات في التراث اللغويِّ العربيِّ، دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، ص : ٩٢.

(٣) مصطفى بن حمزة، نظريَّة العامل في النحو العربي، ص: ١٥٤.

(٤) المرجع السابق، ص : (١٥٥– ١٥٦).

الاتجاهات يتضح عدم استقامة فكرة الاقتباس من النحو اليونانيِّ؛ وذلك لعدم وجود مؤلفات يونانيَّة تدرس في القرنيين الأول والثاني الهجريين حيث أنَّ أقدم ما تُرجِم من مؤلَّفات أرسطو لم يُنقَل إلى العربيَّة قبل منتصف القرن الثاني الهجري. أمَّا الاقتباس من النحو السريانيِّ بحجَّة اطلاع أبي الأسْوَد على النحو السريانيِّ فلا يصبح دليلاً على الاقتباس إن صحَّ وذلك لأنَّ أبا الأسْوَد وما وضعه في النحو لا يمثِّل النحو كلَّه. وعلى هذا الأساس يكون القول باقتباس العرب طريقة تبويب النحو من السريان نوعاً من قبيل التعميم الذي يرفضه المنطق العلميُّ، لأنَّ التشابه في ظاهرة معيَّنة من الظواهر بين لغتين لا يعني بالضرورة اقتباس إحداهما من الأخرى.(١) كما أنَّ نحو اللغة السريانيَّة يفتقر إلى وجود مبرِّر لفكرة العامل لعدم وجود علامات الإعراب في اللغة السريانيَّة.(٢) وأمَّا الاتجاه الثاني الذي يقول بأصاله فكرة العامل النحويِّ، ويؤكِّد على علاقتها بالبيئة والعصر الذي نشأت فيه فهو يبدو متفقاً مع الاتجاه الثالث من حيث الأصالة، إلا أنَّ الأخير هو الأقرب لتفسير أصالة العامل النحويِّ، إذ لا ينفي عدم تأثُّر الفكرة في مرحلة لاحقة بالمنطق الأرسطيِّ، وهو أمر تظهره كتب النحاة المتأخرين بصورة واضحة ومن ذلك قول الكِيشيِّ(*) في تعليل جعل الإعراب الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة وليس في أولها أو وسطها، يقول عن ذلك: ((لما كانت الذات في الوجود الغيبي ما لم تتم أجزاؤها لم تطرأ عليها الأحوال. وانسحب هذا الحكم على الوجود الذهني الدال عليه طبعا روعي في

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) دمشقيَّة، عفيف، تجديد النحو العربيِّ، معهد الإنماء العربيِّ، بيروت،١٩٨١م ، ص: ٢٢.

(٢) بروكلمان، كارل، فقه اللغات الساميَّة، ت: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م، ص: (١٠٠ – ١٠١). حيث ذكر بروكلمان أنَّ اللغات الساميَّة قد فقدت علامات الإعراب الكامل ولم تحتفظ بها إلا العربيَّة واللغة الأكّاديَّة.

(*) الكِيشيِّ(٦٩٥هـ): شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشيُّ ، مدرِّس المدرسة النظامية ببغداد، وهو صاحب مصنَّفات نحويَّة منها: كتاب (الإرشاد إلى علم الإعراب). انظر: عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين، مجموعة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م ، جـ : ٣ ، ص: ٧٤.

الوجود اللفظي الدال على الذهني وضعا هذا الترتيب فجعل الإعراب الدال علي أحوال الذات بعد تمام أجزاء الكلمة الدالة على الذات، وكذلك في الوجود الكتابي الدال على اللفظ بالوضع، ولو جعل في الأول والأوسط لحصل قبل تمام الكلمة واختلت مراعاة هذه الحكمة.)).[١] فهذا النصُّ على ما فيه من طول وتعقيد أراد صاحبه تعليل اختصاص آخر الكلمة المعربة بالتأثير الذي يجلبه العامل، فيجنح في ذلك إلى مصطلحات فلسفيَّة كالذات (الجوهر) والصورة الذهنيَّة (العرض)، ويستند في حجَّته على أنَّ الذات قبل اكتمالها في علم الغيب لا يمكن أن يلحق بها تغيير، فكذلك الحكم بالنسبة إلى الوجود الذهنيِّ يُراعَى فيه أيضاً حكم الوجود اللفظيِّ فلا يمكن أن يلحق تغيير بالكلمة قبل اكتمالها، وهذا لا يتأتَّى إلا بأنْ يكون الإعراب على الحرف الأخير حتى يكتمل وجود الكلمة ثم يطرأ عليها التغيير.

ارتباط العامل بالعلل النحويَّة:

يُقْصَدُ بالعلة في اللغة معانٍ كثيرة منها: السقي بعد سقي، والمرض، والحدث الذي يشغل صاحبه، والسبب.[٢] أمَّا عند النحاة فهي السبب الذي يتمُّ الاحتجاج به على الحكم النحوي، فمن ذلك تعليل سيبويه لحذف حرف العلة في المضارع المجزوم بقوله:((لئلَّا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع.)).[٣]. ولم يكن التعليل النحويِّ من اختراع سيبويه، فقد سبقه إليه النحاة الذين كانوا من قبله حيث اشتُهِرَ ابن أبي إسحاق بأنَّه:((أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل.)).[٤] كما عُرِفَ الخليل بن أحمد بالقدرة على استنباط العلل النحويَّة التي لم يسبقه إليها أحد،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الكِيشيِّ، محمد بن أحمد، الإرشاد إلى علم الإعراب، تـ: عبدالله علي الحسين ومحمد سالم العميريّ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،(د. ت)، ص: ٧٩.

(٢) الجوهريُّ، معجم الصحاح ، جـ:٦، مادة (علل).

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٣.

(٤) الزبيديُّ، أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين و اللغويين، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢، (د. ت)، ص: ٣١.

وقد سُئل الخليل عن تلك العلل التي يعتلُّ بها إذا كان قد أخذها عن العرب أم اخترعها، فكانت إجابته عنها بأنَّ العرب قد نطقت بكلامها على سجيَّتها، وقد عرفت مواضع كلامها، فهي وان لم تقل بتلك العلل فقد كانت واضحة لديها، أمَّا هو فحاول أن يلتمس تلك العلل في كلامها، فهو أشبه بمن دخل داراً أُحْكِمَ بناؤها، فصار يقول في كل جزء منها إنَّما فعل الباني هذا لعلَّة كذا، فإن كان الباني قد فعل ذلك لعلَّة ما ذكره فكان ذلك، وإلَّا فإنَّ قوله يظل محتملاً في ذلك.[١]

مسوغات التعليل النحويِّ للعامل:

ارتبط النحو في بداياته بحلقات الدراسة، فكان يُؤْخَذ عن طريق المشافهة بين الملقِّن والمُتَلَقِّي، الأمر الذي ساعد على أنْ تتخلل تلك الحلقات بعض الأسئلة النحويَّة الاستيضاحيَّة عن بعض المسائل التي تُطْرَحُ في الدرس النحويِّ، وهذا ما يضطر المعلم إلى تقديم إجابات تشفي غليل المتعلم إلى المعرفة من جهة، وتتَّسق مع ما تمَّ تدريسه له من جهة أخرى. فإذا عجز المعلِّم عن تقديم رأيه النحويِّ معللاً كان ذلك سبباً للهزء به، والحط من منزلته العلمية، وذلك كما حدث مع الكِسائيِّ وقد سُئِل في حلقة يونس النحويِّ عن سبب نصب (حتى) للأفعال المُسْتَقْبِلَةِ فقال:(هكذا خلقت!). فضحك به.[٢] فإن صحَّت هذه القصَّة عن الكِسَّائيِّ فإنَّها تدل على ولع المتعلمين بالتعليل النحويِّ في تلك الفترة، إذ كان يكفي الدارس أنْ يعلم أنَّ (حتى) تنصب الأفعال المُسْتَقْبِلَةَ، ولكنَّه أراد أن يعرف المزيد عن ذلك. كما كان بعض النحاة يمتحن أقرانه ليطَّلع على مدى معرفتهم ببعض المسائل النحويَّة المُخْتَلَف عليها في عصره، فمن ذلك سؤال الرياشيِّ للأخفش، وقد زعم الأخير بأنَّ (مُذْ) تكون اسماً

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: (٦٥ – ٦٦).

(٢) الزبيديُّ، طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٢٧.

إذا رُفِعَ بها، وتكون حرفاً إذا خُفِضَ بها، فسأله الرياشيُّ عن عدم مجيئها اسماً في الموضعين كما أنَّ الأسماء تنصب وتجرُّ، فلَمْ يأتِ الأخفش بالجواب. وكان المازنيُّ حاضراً فأجاب عن سؤال الرياشيُّ بقوله: ((لا تشبه (مذ) ما ذكرت من الأسماء، لأنا لم نرَ الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً، إلا إذا عارضت حروف المعاني، نحو ((أين)) و((كيف)) وكذلك ((مذ)) هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعاً واحداً)).[1] وهنا يعلّل المازنيُّ عدم اسميَّة (مذ) في الجر بعلّة المشابهة، أي مشابهة حروف المعاني.

وقد أسهمت ظاهرة المذاهب النحويَّة في تعليل العلل وتوليدها، فما كان له علّة واحدة صارت له علّتان، وما كانت له علّتان صارت له ثلاث علل، وهكذا أكثروا من إيراد العلل للمسألة النحويَّة ومن تفريعها، وذلك نتيجة للتنافس المُحْتَدَمِ بين أصحاب المذهبين(البصريّ والكوفيّ).[2]

FOR AUTHOR USE ONLY

(١) التنُوخِيُّ، أبو المحاسن المُفَضَّلُ بن محمد، تاريخ العلماء والنحويين من البصرين والكوفيين، تـ: عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٩٨١م، ص: ٧٧.

(٢) الأنباريُّ، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، ، تــ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٧م، جـ: ١، ص:(٦٦-٦٧).

المبحث الثاني

موقف القدماء من العامل النحويِّ

ظهور القول بالعامل النحويِّ:

اختلط العرب بغيرهم من الامم إبَّان فترة الفتوحات الاسلاميَّة في عهد الخلفاء الراشدين، وكان لذلك الاختلاط أثرٌ سيئٌ على اللغة العربيَّة، إذ فشا فيها اللحن، فخشى المسلمون على كلام الله (القرآن الكريم) مِنْ أنْ يشوبه التحريف على ألسنة الأعاجم ومن خالطهم، فدفعهم ذلك إلى البحث عن حلٍّ لتلك المشكلة، فوضع أبو الأسْوَد الدؤليُّ أسساً في النحو؛ ليقي بها الناس ألسنتهم من اللحن.

ومنذ ذلك العهد أصبح النحو علماً يهمُّ العامَّة والخاصَّة، وأقبل الناس على تعلُّمه وتعليمه ، فبرع في النحو بعد أبي لأسْوَد مجموعة من النحاة، كان لها أثرها البارز في تقعيد النحو، وظلَّت آراء تلك المجموعة متداولة في حلقات الدروس النحويَّة، ولم يظهر كتاب متكامل جامع لأبواب النحو العربيِّ قبل ظهور (الكتاب) لسيبويه[1]. وقد سبقته إرهاصات تحمل إشارات بعيدة للقول بالعامل النحويِّ، فمن ذلك ما كان بين الحجَّاج بن يوسف الثقفيّ و يحي بن يعمر العدوانيّ وقد سأله إنْ كان يجد فيه لحناً، وعزم عليه فأخبره بأنَّه يلحن في الآية الكريمة : ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [2] فقال له: ((فترفع أحبَّ، وهو منصوب.)).[3]

---

(١) السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تـ: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط : ١، ١٩٥٥م ، ص: (١٧ – ٢٥).

(٢) سورة التوبة: الآية: ٢٤.

(٣) السيرافيُّ، أخبار النحويين البصريين، ص: (١٧ – ١٨).

FOR AUTHOR USE ONLY

فهذا القول ليحي يحمل إشارة بعيدة للقول بالعامل في (أحبّ)، ولم يصرِّح بأنَّ العامل في (أحبّ) هو (كان)، ولكنه ذكر الأثر الذي يحدثه العامل (كان) في الخبر (أحبّ) وهو (النصب) . ومنه أيضاً أنَّ عيسى وأبا عمْر كانا يقرآن: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [1] بالنصب، وقد كان((عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول : يا زيدَ والحارث، لما لم تمكّنه و يا لحارث. وقال أبو عمر: لو كان على النداء لكان رفعاً، ولكنها على إضمار وسخرنا الطير، لقوله على إثر هذا ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [2])).[3] وفي هذا النصِّ إشارة إلى بعض قواعد الإعمال والعوامل، وفيه إشارة إلى أنَّ العامل في نصب (الطير) هو النداء على رأي عيسى ، وإضمار الفعل (سخَّرنا) على رأي أبي عمرو. وما كان لرأيين كهذين أنْ يصدرا عنهما لو لم تكن فكرة العامل وقواعد إعماله واضحة عندهما.

وتظلُّ تلك الإشارات البعيدة للقول بالعامل النحويِّ سائدة في طبقة يحي بن يعمر ومعاصريه حتى ظهور طبقة يونس والخليل وعيسى بن عمر، والذين توجد لهم آراء صريحة في القول بالعامل، واستفاد منها سيبويه في كتابه. ومن الآراء الصريحة للخليل في العامل النحويِّ ما ذكره سيبويه: ((سألت الخليل عن قوله عزَّ وجل :﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [4] فزعم أنَّ النصب محمولٌ على أن سوى هذه التي يقصدها بقوله .قبلها.)).[5] فهنا ينصُّ الخليل على أنَّ عامل النصب في (يرسل) هو (أنْ) مُضْمَرَة.

---

(١) سورة سبأ: الآية: ١٠.

(٢) سورة سبأ: الآية: ١٢.

(٣) الزبيديُّ، طبقات النحويين واللغوين، ص: ٤١.

(٤) سورة الشورى: الآية: ٥١.

(٥) سيبويه، الكتاب، جـ:٣، ص: ٤٩.

FOR AUTHOR USE ONLY

مرحلة التقعيد على أساس العامل النحويِّ:

وهي مرحلة ظهور كتاب سيبويه، وقد استفاد من إشارات السابقين وآرائهم في العامل النحويِّ، فبدأ التقعيد للعامل مع الصفحات الأولى من كتابه، حيث يتحدث عن علامات الإعراب والبناء تحت باب باسم (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ويذكر أنَّها ثمانية مجارٍ، ويجمعها في اللفظ أربعة أضرب، ثم يوضح للمُتَلَقِّي سبب ذكره له بأنَّها ثمانية مجارٍ بقوله :((لأفرُقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ– وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الاعراب.)).[١] فهنا ينصُّ سيبويه على أنَّ علامات الإعراب والبناء متشابهة في اللفظ، وإنَّما الفرق بين تلك العلامات يرجع إلى أنَّ بعضها يرتبط ظهوره بعامل ما في الكلام، بخلاف بعضها الآخر الذي لا يزول عن أواخر الكلم، ولم يكن ظهوره بسبب العامل.

ويمضي سيبويه قدماً في تقعيد كتابه على أساس العامل النحويِّ ، و يظهر ذلك فيما يلي:

أولاً– عرض القواعد والمسائل النحويَّة والتبويب على أساس العامل: حيث لم يقصر سيبويه حديثه على بيان ما يحدثه في أواخر الكلم من أثر، بل تخطَّاه الى تتبُّع هذا الأثر بطريقة منهجيَّة، حيث يجمع المباحث المتشابهة في باب واحد أشبه بالفهرس، ويوجد في كتابه((فهرس للفعل وما يشبهه، وفهرس للمنصوبات، وفهرس للتوابع،...)).[٢] وتظهر عنوانات تلك الأبواب دورا لعامل في ترتيبها وتبويبها، ومنها هذا الباب:((ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فينصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ.)).[٣]

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١ ، ص: ١٣.

(٢) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط: ٢، ١٩٧٩م، ص: ١٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ، جـ: ١، ص: ٤٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

وغير ذلك من عنوانات الكتاب التي تكرِّس لمفهوم العامل وتبنى القواعد النحويَّة على أساسه.

ثانيا– جعله الفعل أهمَّ العوامل: لذلك يولى سيبويه الفعل اهتماماً كبيرا في ترتيب موضوعات الكتاب وتفصيلها، ويتَّضح هذا من خلال هذه العنوانات:((الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعولٍ والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلهُ إلى مفعول آخَر.)) ((الفاعل الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثاني.)).[١] وهكذا بقيَّة العنوانات الأخرى في الكتاب. وهذا ما جعل سيبويه يدرج باب (كان وأخواتها) في وسط أبواب الفعل، بل وتسميته بهذا الاسم:((الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ))[٢] وذلك باعتبارها تشبه الفعل في بعض الخصائص بل وعدَّ شبه بعض الحروف للفعل في العمل سبباً للتبويب لها على هذا الأساس، وذلك في باب (إنَّ وأخواتها) والذي ذكره باسم:((هذا باب الحروفِ الخمسةِ التي تَعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[٣] كما كان قرب الشبه من الفعل في الخصائص مهماً عند سيبويه لدرجة أنَّه يؤخِّر(فعل التعجب) فيأتي به بعد باب (كان)، وذلك لأنَّ فعل التعجب أقل تصرفاً من (كان) فصارت كان أكثر شبهاً للفعل منه، وترتَّب على ذلك أسبقيَّتها في الترتيب، فجاءت قبل باب (التعجب)، والذي جاء بهذا الاسم: ((ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يجْرِ مَجرى الفعل ولم يتمكَّن تَمكُّنَه))[٤] ويرجع ذلك إلى نقص تصرفه، فضلاً عن عدم جواز التقديم والتأخير معه، وهما أمران تفوقه بهما (كان)، حيث تتصرف تصرف الفعل، ويجوز التقديم والتأخير معهما.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب ، جـ : ١، ص : (٣٣–٣٧).

(٢) المصدر السابق، جـ : ١ ، ص : ٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، جـ : ٢، ص : ١٣١.

(٤) نفسه، جـ : ١، ص: ٧٢. ويظهر من ذلك أنَّ باب (التعجُّب) يأتي متأخراً عن باب (كان) والذي جاء في: ص: ٤٥. من الجزء نفسه.

ثالثاً– إيراده بعض المسائل الإعماليَّة: حيث لا يكتفي سيبويه بإبراز دور العامل وأهميَّته في الكلام فحسب، بل بتجاوزه إلى التفصيل في بعض مسائل الإعمال، والتي قد تختلف من عامل لآخر فمن ذلك: إلغاء العامل وإعماله، مع ذكر ما يمنع الإعمال أو يوجب العمل، ومنه منع (لام) الابتداء للفعل من العمل في معموله (المفعول) وذلك نحو قوله: ((ومن ذلك: قد عملتُ لعبدُ الله خيرٌ منك، فهذه اللامُ تَمنَعُ العملَ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ ، لأنَّها إنَّما هي لامُ الابتداء، و إنما أَدخلتَ عليه علمتُ لتُؤكِّدَ وتجعلَه يقيناً قد علمتَه.)).[١] ومن مسائل الإعمال أيضاً ما يشترط من شروط لبعض أنواع العوامل كما في إعمال اسمي الفاعل والمفعول عند التثنية أو الجمع ،حيث يُشْتَرَطُ فيهما إثبات النون، وذلك نحو قوله : ((وإذا ثنّيتَ أو جمعتَ فأَثبتَّ النونَ قلتَ: هذانِ الضاربانِ زيداً ، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأنّ النون ثابتةٌ.)).[٢] فإذا لم تثبت هذه النون في اسم الفاعل فإنَّه يمتنع عن عمل (النصب) في معموله يقول سيبويه: ((فإنْ كففتَ النون جررتَ وصار الاسم داخلاً في الجارّ.)).[٣] وبما أنَّ بعض العوامل قد تتداخل – فيما بينها – في طلب معمول واحد فتشترك في طلبه، فإنَّ سيبويه يُولِي هذه المسألة اهتمامه ويفصِّل فيها ويبيِّن أيَّ العوامل يعمل – من تلك العوامل المتنازعة – في المعمول وأيًّا منهن لا يعمل فيه، يقول عن ذلك: ((تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلّا أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنّما كان الذي يليه أَوْلَى لقُربِ جواره وأنه لا ينقُضُ معنًى.)). [٤]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٣٦.

(٢) المصدر السابق، جـ : ١، ص: ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه ، جـ: ١، ص: ١٨٤.

(٤) نفسه، جـ: ١، ص: (٧٣ – ٧٤).

التعليل النحويُّ عند سيبويه:

كان سيبويه يشفع الحكم النحويَّ بالعلّة المناسبة، وذلك في بعض من أحكامه النحويَّة بالكتاب، وهو إذ يفعل ذلك كان بعيداً عن التعليل الفلسفيِّ ، فهو يقتبس علله من أمور ترجع إلى اللغة مثل: ((حكم العدل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم ، وحال المُخاطَب وطبعه، وغلبة الكثرة، ومقتضى المشابهة، والخلاف)).[١] إلى غير ذلك من العلل التي كان يعلّل بها أحكامه النحويَّة.

فمن تعليله بعلّة المشابهة ما جاء في كتابه عن بناء الفعل الماضي على الفتح إذ يقول: ((ولم يُسكّنوا آخِر فَعَلَ لأن فيها بعض ما في المضارَعة تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنَا، فَتصف بالنكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجلٌ صارب. وتقول: إن فَعَل فعلتُ، فيكون في معنى: إن يَفْعَلْ أفعلْ.)).[٢] وبذلك يعلّل سيبويه بناء الفعل الماضي على الفتح دون السكون بعلّة المشابهة، وذلك لأنّه يشبه الفعل المضارع في بعض أحواله، كإمكانيَّة الوصف به، فضلاً عن إمكانيَّة وقوعه في موقع المضارع في الجزاء . وبهذا الشبه استحق الفعل الماضي البناء على الفتح بدلاً من البناء على السكون. وقد يعلّل الحكم بعلّة الاستغناء وذلك كما في تعليله لحذف ياء المتكلّم في النداء والاستغناء عنها بالكسرة ، ومنه قوله: ((وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استَغنوا بالكسرة عن الياء.)).[٣] ويعلّل سيبويه حذف (النون) من الضمير (ني) في (كأنّي) و(لكنّي) بعلّة الثقل، وذلك: ((أنهم يَستثقلون في كلامهم التضعيفَ فلمَّا كثر استعمالهم إيَّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تَلي الياء.)).[٤] هنا يعلّل سيبويه حذف النون من الضمير(ني) في موضع

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص: ١٦٩.

(٢) سيبويه ، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٦.

(٣) المصدر السابق، جـ: ٢، ص: ٢٠٩.

(٤) المصدر نفسه ، جـ : ٢، ص: ٣٦٩.

النصب مع (كأنِّي) و(لكنِّي) بعلّة الثقل، وذلك لتكرار النونين نون الضمير(ني) و(نون) المشدَّدة في الحرفين (كأنَّ) و(لكنَّ)، فحذفوا (نون) الضمير هروباً من الثقل الذي ينتج عن تجاورهما في الكلام.

وقد يتبع سيبويه أحكامه النحويَّة بعلل أستاذة الخليل، ومن ذلك قوله: ((وسألتُه رحمة الله عن الضاربي فقال هذا اسمٌ ويدخله الجرُّ، وإنَّما قالوا في الفعل: ضَرَبَنِيْ ويَضْرِبُنِيْ، كراهيةَ أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل في الاسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِع الجر.)).[1] فهنا يعلّل الخليل دخول (نون الوقاية) على الفعل بعلّة الكراهيَّة، كراهيَّة أنْ تلحق به الكسرة إذا اتصل به الضمير (ياء المتكلم) مباشرة، وذلك ككراهيتهم إلحاق الجرِّ بالأفعال.

ما خالف فيه سيبويه الخليلَ:

كان سيبويه يجلُّ أستاذه الخليل، ويكثر من النقل عنه في كتابه، حتي قيل عنه، إذا قال سألته فإنَّه يعني الخليل، وكذلك إذا قال في كتابه قال – دون أن يذكر القائل– فهو يعنيه أيضاً.[2] إلَّا أنَّ ذلك لم يمنعه من الاختلاف معه في بعض المسائل النحويَّة.

ومن تلك المسائل الخلافية بينهما ما يتعلّق بالعامل النحويِّ، وذلك مثل خلافهما في الجرِّ على الجوار حيث يمنعه الخليل إذا لم يتطابق المتجاوران في العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والنوع ومن حيث التذكير والتأنيث. وقد ((قال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلَّا هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خربانِ، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثاً. وقالوا: هذه جِحَرةُ ضِبابٍ خَربةٍ لأنّ الضِّباب مؤنَّثةٌ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثةٌ، والعدّة واحدة فغَلِطوا.))[3] وبذلك يشترط الخليل المطابقة بين المتجاورَيْنِ في العدد والنوع حتى يتمَّ الجرُّ

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٣٦٩.

(٢) السيرافيُّ، أخبار النحويين البصريين، ص: ٣١.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٤٣٧.

FOR AUTHOR USE ONLY

على الجوار، ويخالفه سيبويه بقوله: ((وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلّا سَواءً، لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ متهدِّمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ. وقال العجَّاج:(*)

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ(١)

فالنّسجُ مذكَّر والعنكبوتُ أُنْثَى.)).(٢) وبذلك يخالف سيبويه أستاذه الخليل، وقد اشترط الخليل المطابقة بين المتجاورَيْنِ حتى يحدث الغلط، أيْ الجرُّ على الجوار، بينما يرى سيبويه أنَّ هذه المطابقة ليست شرطاً للغلط (الجرُّ على الجوار) فقد يغلطون فيجرُّون على الجوار وأحد المتجاورَيْنِ مذكَّر والآخَر مؤنَّث، وذلك كما في قول العجَّاج الذي سبق ذكره. وهنالك بعض المسائل النحويَّة التي اختلفا فيها، وقد ذكرت في الكتاب، وفي غيره من الكُتُبِ الأخرى.(٣)

الخلاف النحويُّ في العامل فيما بعد (الكتاب):

نال سيبويه إعجاب معاصريه ومن جاء بعدهم من العلماء، واعتبره بعضهم أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، (٤) وقد كان يُقَالُ في البصرة: فلان قرأ الكتاب، فيُعْرَفُ أنَّ المقصود كتاب سيبويه،

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) العجَّاج(٩٠هـ): عبدالله بن رُؤْبَة بن لبيد التميميّ، راجز مُجِيد، قال الشعر في الجاهليَّة ثم أسلم، وهو والد الراجز المشهور رؤبة. انظر: الزركليّ، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط : ١٥، ٢٠٠٢م، جـ: ٤، ص: (٨٦– ٨٧).

(١) العجَّاج، ديوانه، تـ: عزة حسن، دار الشرق العربيِّ، بيروت ،١٩٩٥م، ص: ١٨٢. المُرْمَل: المنسوج ، ويصف في الرجز منهل من المناهل.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٤٣٧.

(٣) فخر صالح قدارة، مسائل خلافيَّة بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد، ط: ١، ١٩٩٠م، ص: ٧١.

(٤) أبو الطيب اللغويُّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د. ت)، ص: ٦٥.

كما كان المبرِّد يقول لمن أراد أنْ يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر؟ ليس ذلك إلا تعظيماً لشأنه. أمَّا المازنيُّ فقد قال عنه: ((من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ.)).[١] وكلُّ هذا يدلُّ على مكانة الكتاب عند هؤلاء ومن جاء بعدهم.

وقد اهتمَّ الأخفش بتدريس الكتاب، حتى قيل عنه أنَّه الطريق إلى كتاب سيبويه، لأنَّ سيبويه لم يقرأه على أحد، ولم يقرأه أحد عليه.[٢] وعلى الرغم من كل ذلك الاهتمام والتعظيم لأمر الكتاب إلَّا أنَّه لم يسلم من بعض مخالفات النحاة له، واستدراكاتهم عليه، وخاصَّة فيما يتعلَّق بالعامل النحويِّ، وقد خالف الأخفش سيبويه في بعض المسائل النحويَّة فمن ذلك اعتباره كسرة جمع المؤنث السالم في حال النصب كسرة بناء.[٣] ويراها سيبويه أنَّها حركة إعراب.[٤].

أمَّا الجرميُّ والمازنيُّ فقد خالفا سيبويه في مسائل نحويَّة يتعلَّق بعضها بالعامل النحويِّ كرأييهما في إعراب الأسماء الستَّة، حيث اعتبر الجرميُّ قلب حروف العلَّة فيهما هو الإعراب. أمَّا المازنيُّ فقد اعتبر حروف العلَّة ناتجة عن إشباع حركات الإعراب.[٥] وهذا مخالف لرأي سيبـــويه إذ يعدُّ حروف العلَّة فيهما حروف الإعراب.[٦] وذكر أبو البركات الأنباريُّ الخلاف في هذه المسألة، ورجَّح رأي سيبويه وجمهور البصريين، ويختار الدارس رأي المازني وهذا أمر سبقه إليه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وقد برَّر هذا الإشباع في كلمتي (فوك) و(ذو مال)أنَّهما على حرف واحد فأُشْبِعَتْ

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص: (٣٩ – ٤٠).

(٣) السيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه، تـ: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، جـ: ١، ص: ٢٣٩.

(٤) سيبويه ، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٨.

(٥) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: (١٧– ٢٨).

(٦) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (١٧–١٨).

حركة الإعراب فيهما سداً لذلك النقص فيهما، أمَّا بقيَّة الأسماء الستَّة (أب، أخ، حم، هن) فهي مكونة من حرفين أحدهما حرف حلق وهو حرف قليل الحظِّ من الظهور، لذلك أُشْبِعَتْ حركة الإعراب فيها حتى يُسَدَّ ذلك النقص فيها، وما يؤكد صحَّة ذلك أنَّ هذا الإشباع يزول إذا زالت شبهة النقص في هذه الأسماء بتنوين أو تعريف بـ(أل).[١] ويضاف إلى ما ذكره إبراهيم مصطفى أنَّ هذا الرأي سيؤدِّي إلى طرد حرف الإعراب في الكلمات المعربة وهو الحرف الأخير في الكلمة سواء أكانت مضافة أم مفردة (غير مضافة).

أمَّا المبرِّد فقد خالف سيبويه في إعراب المثنَّى وجمع المذكر السالم، فحروف العلَّة فيهما علامة الإعراب عند المبرِّد،[٢] وهي حروف الإعراب عند سيبويه.[٣] وقد ذكر أبو البركات الأنباريُّ هذه المسألة في كتابه(الإنصاف)، ورجَّح رأي سيبويه وجمهور البصريين.[٤] و هذه المسألة يتعذَّر فيها ترجيح رأي معيَّن، وحتى هذا الرأي الذي رجَّحه أبو البركات الأنباريُّ لا يخلو من ثغرات تقدح في صحَّته، لأنَّه إذ يجعل من حروف العلَّة فيهما حروف الإعراب فيه تناقض مع قولهم بأنَّ حرف الإعراب هو الحرف الأخير في الكلمة، كما أنَّه إنْ صحَّ فإنَّه لا يفسِّر سبب تغيِّر هذه الحروف في حالتي الرفع من جهة والنصب والجرِّ من جهة أخرى. وبما أنَّه يتعذَّر الترجيح في هذه المسألة، فإنَّ الباحث يختار رأي المبرِّد، لأنَّ هذا الرأي يتناسب مع تعليميَّة فكرة العامل، إذ يربط التغيُّرات في المثنى والجمع بظهور العوامل، هذا مع التسليم بأنَّ هذا الرأي لا يخلو من ثغرات تمنع ترجيحه على الرأي الآخر.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٧٢.

(٢) المبرِّد، المقتضب، جـ: ١، ص: ١٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٤١٢. ويذكر فيها أنَّ هذه الحروف محذوفة وهي من أصل الكلمة، وتُردُّ في حال الإضافة.

(٤) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: (٢٩– ٣٣). وقد نسب رأي المبرِّد للكوفيين.

ثمَّ خالف الزجَّاج سيبويه في بعض مسائل النحو، فمن ذلك مخالفته إيَّاه في العامل في المبتدأ، حيث أنَّ العامل فيه عند سيبويه هو الابتداء،[١] أمَّا عند الزجَّاج فهو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار.[٢]أمَّا ابن السرَّاج فقد خالف سيبويه في رافع الخبر، والخبر عنده مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.[٣] وهو عند سيبويه مرفوع بالمبتدأ.[٤] كما رأى الكوفيون أنَّ كل من المبتدأ والخبر يترافعان. والراجح رأي سيبويه وجمهور البصريين.[٥] ثمَّ كثرت الخلافات النحويَّة، حتى ظهرت مصنَّفات مختصَّة بذلك، وكان للعامل النحويِّ نصيبٌ من مسائل تلك الكُتُبِ. ولم تُرْفَضُ فكرة العامل النحويِّ إلَّا عند ابن مُضاء القرطبيُّ، والذي دعا إلى إلغاء العامل وإسقاط بعض العلل النحويَّة.[٦]

ويرى الدارس أنَّ فكرة العامل النحويِّ ارتبطت بالنحو مع بداياته الأولى، إلَّا أنَّها لم تظهر بصورة متكاملة المعالم قبل كتاب سيبويه، وذلك لعدم وجود كُتُب يمكن الرجوع إليها قبل هذا الكتاب.

وقد لاقت الفكرة قبولاً عند النحاة من بعده باستثناء ابن مُضَاء القرطبيّ، ذلك على الرغم من مخالفتهم إيَّاه في بعض المسائل التي تتعلَّق بالفكرة. وكان ذلك الخلاف النحويُّ في مسائل العامل من أسباب ظهور الدعوة إلى إلغاء فكرة العمل مجدداً عند المُحْدَثِين.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٨٨.

(٢) ابن الورَّاق، علل النحو، ص: ٢٦٤.

(٣) ابن السرَّاج، الأصول، جـ: ١، ص: ٥٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٨٧.

(٥) انظر: البحث: ص: (٥٤– ٥٥).

(٦) ابن مُضَاء، الردُّ على النحاة، ص: (٦٩– ٧٠).

المبحث الثالث

موقف المحدثين من العامل النحويِّ

المحدثون والتراث النحويُّ:

وجد المحدثون أنفسهم أمام تراث نحويٍّ ثرٍّ من: أمَّهات الكتب النحويَّة، وتعليقاتها وشروحها، وحواشيها، وكانت تلك الكتب تحتوي على قضايا النحو وتفصيلاته الجزئيَّة، وكان على المحدثين التعامل مع هذا التراث بالنقد والتحليل وقد((مثل نقد التراث النحويّ مشغلاً بارزاً من مشاغل المثقّفين العرب في العصر الحديث والمعاصر وكان البحث اللغويّ من أهمّ النشاطات الفكريّة لأهميّة القضيّة اللغويّة وتشعُّب مظاهرها ضمن إشكاليّة النهضة التي ينشدونها.)).[١] وقد كان للعامل النحويِّ نصيبٌ من النقد والتوجيه. وقد انقسم المحدثون إزائه إلى معارض له، يدعو إلى التخلص منه، ومؤيِّد يدافع عنه ويشدِّد على أهميَّته.[٢] وحاول كلٌّ من الفريقين تبرير دعوته والتأكيد على صحتها.

FOR AUTHOR USE ONLY

المناهضون لمفهوم العامل النحوي:

يُعَدُّ إبراهيم مصطفى صاحب أوَّل محاولة نقديَّة متكاملة لمفهوم العامل النحويِّ في العصر الحديث.[٣] وذلك في كتابه (إحياء النحو) وقد انطلق في نقده من مبدأ صعوبة الدرس النحويِّ

---

(١) عزَّ الدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ط: ١، ١٩٩٨م، ص :١١.

(٢) عبد الحميد مصطفى السيِّد، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ ودراسة التراكيب، مجلَّة جامعة دمشق، المجلَّد: ١٨، العدد: (٣- ٤)، ٢٠٠٢م، ص: ٤٢.

(٣) عبدالرحمن أيُّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيِّ، مؤسسة الصبَّاح، الكويت، (د. ت)، ص: ح، هامش: (١).

وتعقيداته، والتي نجمت عن تفسير النحاة لحركات الإعراب بأنَّها آثارٌ تجلبها العوامل النحويَّة، فإنْ لم يجد النحاة العامل ظاهراً ووجدوا أثراً فإنَّهم يلجؤون إلى تقديره.[١] ويرى إبراهيم مصطفى لهذا المفهوم أثراً سيئاً في تمزيق الوحدة الموضوعية لبعض أساليب العربيَّة، فأسلوب النفي مثلاً موزَّع على أبواب نحويَّة مختلفة، فـ(ليس) في باب(كان)، و(ما) و(إِنْ) في باب مُلحَق بـ(كان). و(غير) و(إلَّا) في باب الاستثناء، و(لن) في باب نصب الفعل المضارع ، و(لم) و(لمَّا) في جزمه. وقد درست هذه الأدوات في أبواب متفرقة، وكان الاهتمام بها من حيث ما تحدثه من أثر في اللفظ، وكان الممكن الجمع بينهما في باب واحد ثم التفصيل فيها ببيان ما يختص منها بنفي الحال أو الاستقبال، وما يخصُّ الاسم، وما يخصُّ الفعل، وما يخصُّ الجملة .[٢]

ويرى إبراهيم مصطفى أنَّ القول بالعامل كان سبباً في الخلافات النحويَّة بين النحاة، وكانوا على أساسه يفاضلون بين الآراء النحويَّة. وقد يتجاوزون ذلك أحياناً فيفاضلون على أساسه بين لغات العرب، فمن ذلك تفضليهم لغة تميم على لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) و إهماله ، وذلك لأنَّ الأولي أقيس من الأخرى[*]، كما أنَّ اعتمادهم على مفهوم العامل وأسس إعماله جعلهم يرفضون بعض الأساليب العربية التي تتقاطع مع قواعدهم النحويَّة، وذلك كما في قول القائل (رُبَّ واللهِ رجلٍ)، حيث أنَّ حرف الجر عامل ضعيف عندهم ولا يجوز الفصل بينه وبين معموله، لذلك رفض النحاة مثل هذا الأسلوب الذي تمَّ فيه الفصل بتلك الطريقة.[٣]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٣٤ – ٣٥).

(٢) المصدر السابق، ص: ١٩.

(*) لا تعمل (ما) النافية فيما بعدها عند بني تميم، بينما هي حرف عامل في لغة أهل الحجاز نحو قولك: ما زيدٌ منطلقاً. والمفاضلة التي يقصدها الدارس أنَّ النحاة يرون أنَّ لغة تميم أَقْيَسُ عندهم، لأنَّ (ما) حرف، وكان من حقَّها ألَّا تعمل. انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٥٧.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٣٢.

وينتقد إبراهيم مصطفى مذهب النحاة في القول بالعامل النحويِّ بجملة من أوجه القصور التي تتمثل فيما يلي:

اولاً- اضطراهم إلى التقدير: وذلك في سبيل جعل قواعدهم في العامل مطردة، ومنه تقديرهم فعلاً في جملة: زيداً رأيتُه. حيث يكون تقديرها عندهم: رأيت زيداً رأيتُه. وكذلك تقديرهم في الآية الكريمة: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1] حيث يرون تقدير ذلك: إنْ استجارَك أحدٌ مِنْ المشركين استجارك. ويرى إبراهيم مصطفى أنَّ هنالك نوعين من التقدير أحدهما: سائغ ومقبول، وهو الذي يُفْهَمُ فيه المحذوف من السياق وكأنَّه نُطِقَ به. والآخر: صناعيٌّ، افتعله النحاة من أجل تسوية الإعراب، وهذا هو التقدير الذي يرفضه إبراهيم مصطفى ويعيبه على النحاة.

ثانياً- توسِّعهم في التقدير: الى حدِّ إضاعة معاني الكلام في أوضاعه المختلفة، فضلاً عن كثرة أوجه الكلام، تلك الكثرة التي يترتب عليها قدراً مُمَاثِلاً من أوجه الإعراب المُحْتَمَلَةِ نظراً إلى نوع التقدير فيقدِّرون رفعاً فيرفعون، ونصباً فينصبون، كل ذلك دون مراعاة لما يترتَّب عليه من اختلاف المعنى أو تبدُّل المفهوم من الكلام.

ثالثاً- إضاعتهم معاني الكلام: نتيجة التزامهم بفلسفة العامل وأصول إعماله، ومن ذلك قولهم في باب المفعول معه في قولهم : (كيف أنتَ وأخوك) يجوز فيه النصب على المفعوليَّة، كما يجوز فيه الرفع على العطف، ثم يُرجَّح الوجه الأوَّل على الثاني، علي أساس أنَّ(الواو) لم تُسْبَقْ بفعل يكون عاملاً في المفعول معه. ويرى إبراهيم مصطفى أنَّ التركيبين صحيحان، (كيف أنتَ وأخوك)(كيف أنتَ وأخاك) ولا يغني أيٌّ منهما عن الآخر، حيث إنَّ الأوَّل للسؤال كقولك: (كيف أنتَ؟ وكيف اخوك؟) والثاني للسؤال عن صلة ما بينهما.[2]

---

(١) سورة التوبة: الآية: ٦.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٣٥-٣٦).

FOR AUTHOR USE ONLY

رابعاً– قولهم بالعامل المعنويِّ: وذلك لعدم إيفاء النظريَّة بتفسير أنواعاً من الإعراب، وذلك في رفع المبتدأ والخبر، ورفع الفعل المضارع، ثمَّ اختلافهم في العوامل المعنويَّة. ونتج عن كلِّ ذلك أنَّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً ولا علاقة له بالمعنى.(١)

مرحلة ما بعد كتاب (إحياء النحو):

ظهر كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى في العام ١٩٣٧م(٢)، وقد صُحِبَ بالاستحسان والتقدير من قبل بعض الدارسين(*)، كما قُوبِلَ بالرفض والاستهجان من بعضهم الآخر، حيث أنَّ بعضهم تصدَّى للردِّ عليه وتفنيد ما ورد فيه من آراء تتعلَّق بالعامل النحويِّ.(٣) إلَّا أنَّ ذلك لم يمنع من تركه تأثيراً على من جاء بعده من الدارسين، وذلك بتوجيه الدراسات نحو نقد التراث النحويِّ بصفة عامَّة والعامل النحويِّ بصفة خاصَّة.

وقد ظهر شيئٌ من ذلك في كتاب (دراسات نقديَّة في النحو العربيِّ) لعبد الرحمن أيُّوب والذي تناول فيه النحو بالنقد والتحليل، فكان مما جاء فيه وصفه لآراء النحاة بالتناقض في بعض قواعد الإعمال، وذلك في إعرابهم المصدر المُؤوَّل الواقع في موقع المفعول به، واعتبره افتراضاً لكلمة لا وجود لها، ونصباً مُفْتَرَضَاً مثلها.(٤) وقد أظهر صاحب كتاب (النحو المنهجيُّ) تأثُّره بما ورد في

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٣٨.

(٢) منصور بن عبد العزيز الغفيليُّ، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيريَّة والتطبيقيَّة، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم، ط: ١، ٢٠١٦م، ص: ٢٦٩.

(*) أمثال الدكتور طه حسين، الذي كتب تقديماً أثنى فيه على الكتاب واعتبره إحياء للنحو بالفعل. انظر: مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٢.

(٣) علي أبو المكارم، على، الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص: (١٧٧ – ١٧٨).

(٤) عبد الرحمن أيُّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيِّ، ص : ٥٢

كتاب (إحياء النحو)، وذلك في موافقته على ما ورد بالكتاب من أنَّ العامل النحويَّ كان سبباً في تفريق الوحدة الموضوعيَّة لبعض أساليب العربيَّة، وذلك كما في أسلوبي النفي والتوكيد، وقد قام النحاة بتوزيعهما في أبواب مختلفة، فلم يُجْمَعْ كلٌّ منهما في باب واحد، فالتوكيدان اللفظيُّ والمعنويُّ يأتيان عند الحديث عن التوابع، وتوكيد الفعل بـ(النون) يأتي عند الحديث عن بناء الفعل المضارع وإعرابه، والتأكيد بالمصدر يأتي في باب المفاعيل، كما تأتي بقيَّة المؤكدات مثل: قد، و(لام) الابتداء، وغيرها، في أبواب نحويَّة متفرقة.(١)

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ الإعراب ((لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة .)).(٢) ويبدو أنَّ أنيس متأثِّر في رأيه هذا بما نُسِبَ إلى قُطْرُب من أنَّ الإعراب نتج عن التخلص السكون في حال الوصل، وهذا امر تكفَّل النحاة بالردِّ عليه.(٣)

أمَّا مهديٌّ المخزوميُّ فقد كان غرضه من تأليف كتابه (في النحو العربيِّ نقد وتوجيه) تخليص الدرس النحويِّ من سيطرة المنهج الفلسفيِّ عليه، وأنْ يسلب العامل النحويَّ قدرته على العمل، وذلك لأنَّ النحاة قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم النحويَّة، والتي كان محورها العامل النحويُّ وقضاياه.(٤) لذلك يتَّخذ المخزوميُّ من إبطال العامل مجالاً للدراسة النحويَّة، والتي ستتبَّع النحو نقداً وتوجيهاً. وكغيره من المناهضين لفكرة العامل يُرْجِعُ المخزوميُّ تأخر الدرس النحويُّ وتعقيداته إلى فكرة العامل، والتي سيطرت على الفكر النحويِّ، وجعلته يدور في حلقة مفرغة وجدل عقيم، نتيجة

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) محمد أحمد برانق، النحو المنهجيُّ، ص: ٥١. وهذا رأي إبراهيم مصطفى إذ خطَّأ النحاة في تفريق الأساليب العربية على الأبواب النحويَّة. انظر: براهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٨.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ط : ٦، ١٩٧٨م، ص: ٢٥٤.

(٣) الزجَّاجيُّ، الإيضاح في علل النحو، ص: ٧٠.

(٤) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص : ١٦.

للحشو والتعليل والتأويل في القواعد النحويَّة، وكان ذلك على حساب تفسير الظواهر اللغويَّة التي تقتضيها ظروف العلاقة بين المتكلم و المخاطب.[١]

ويُرْجِعُ عليٌّ أبو المكارم تعقيدات العامل النحويِّ عند النحاة إلى استمدادهم مفهومه من معناه اللغويِّ وهو (الفَعْل) . وعليه رأى النحاة أنَّ كلَّ (فعل) يستلزم فاعلاً (عامل) ومفعولاً (معمولاً) . وتوصَّلوا بملاحظتهم للكلام أنَّ هنالك اصوات معيَّنة تُحْدِثُ تأثيرات في أصوات أخرى، فسمُّوا الأولى عواملاً، والأخرى معمولات والتأثير عملاً. ثم لاحظوا وجود معمولات ولا عامل ظاهر فلجأوا إلى اختراع نوع آخر من العوامل هي العوامل المعنويَّة ، ثم اضطروا بعد ذلك إلى الحذف والتقدير لطرد قواعدهم في العامل النحويِّ.[٢]

ومن الدارسين من وجَّه نقده للنحاة بسبب القول بالعوامل المحذوفة، وذلك نحو عامل النصب في أسلوب التحذير، وأنكر أن يكون نتيجة لعامل عامل محذوف لا يجوز إظهاره، وهو عامل إنْ ظهر يترتَّب عليه تغيير التعبير، ثم يتساءل عن جدوى هذا العامل وقيمته سوى أنَّه محاولة لتبرير الحركة الإعرابية (الفتحة) والتي وجب أن تكون أثراً للعامل عندهم، والعامل يجب أنْ يكون متعدياً.[٣] كما وصف صاحب أبو جناح قضيَّة العامل النحويِّ بالقضيَّة التي أثقلت كاهل الدرس النحويِّ، وجرَّت عليه قدراً مقدراً من المفارقات، كانت سبباً في النفور منه، نتيجة لما ألحقته به من عنت وتعسف وإرهاق للدارسين، مما يترتب على ذلك المطالبة بإبطالها وتقويضها حتى يتحرَّر الدرس النحوي من ربقها.[٤]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (٦٥ – ٦٦).

(٢) علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، ص: ٣٠٩.

(٣) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة ، ط : ١ ، ١٩٨٤م ، ص : ١٦٢.

(٤) صاحب أبو جناح، دراسات في النحو العربيِّ وتطبيقاتها، دار الفكر، عمَّان، م: ١، ١٩٩٨م ، ص: ٣٥.

المدافعون عن العامل النحويِّ:

لم يكن العامل النحويِّ في حاجة إلى من يدافع عنه من المحدثين قبل ظهور كتاب (إحياء النحو)، وذلك لأنَّه لم يكن قد تعرَّض لشيء من سهام نقدهم بَعْدُ، وبما أنَّ صاحب (إحياء النحو) أزهريٌّ نشأ في الأزهر الشريف وترعرع فيه وتلقى فيه تعليمه في النحو هنالك على أصول العامل النحويِّ[١] لذا صار كتابه ذلك ثورة على طريقة تعليم النحو في الأزهر، الأمر الذي جعل بعض الأزهريين يتصدَّى للرَّد عليه.

وقد كان محمد عرفه من بين الذين تصدُّوا للردِّ على ما جاء في (إحياء النحو)، وقد ألَّف كتابه (النحو والنحاة بين الازهر والجامعة) لأجل هذا الغرض، حيث قال: ((سبيلنا أن ننقل كلامه بالنص ونلخصه ونذكر المقصود منه، ونتبعه بعد ذلك بالرد.)).[٢]وكان إبراهيم مصطفى قد تعرَّض بالنقد لمفهوم العامل النحويِّ في كتابه، واعتبر أنَّ النحاة تصوَّرا ((عوامل الإعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه.)).[٣]وقد ردَّ عرفه على ذلك بأنَّ الأمر لم يكن كما ادعى إبراهيم مصطفى، بل أنَّ من النحاة مَنْ اعتبر المتكلِّم هو العامل، وعوامل الإعراب إنَّما هي علامات على الرفع والنصب والجرِّ. كما أنَّ منهم من اعتبر المتكلم هو العامل، وما يسمِّيه النحاة عواملاً ما هي إلّا آلات يتمُّ بها العمل، وقد نُسِبَ إليها الفعل، كما ينسب العرب الفعل إلى الآلة التي يتمُّ الفعل بها كإثبات القطع للسكين كما في قول من يقول: قطعتِ السكينُ الشيءَ، مع أنَّ الشخص هو الذي يقطع بالسكين وليس السكين بنفسها.[٤] ثمَّ استمر محمد عرفه في تتبُّع آراء إبراهيم مصطفى

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٨ . وفيها تقديم طه حسين للكتاب، وقد ذكر فيه أنَّه والمؤلف قد ترافقا في فترة الدراسة بالأزهر.

(٢) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة ، ط : ١، (د. ت)، ص: ١٤.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص: ٣٤.

(٤) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص : (٨٨– ٨٩).

في كتابه إلى أنْ قال الأخير في آخر كتابه: ((لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة.)).[١] ليردُّ محمد عرفه على ذلك بقوله: ((ستجد هذه النظرية دائما سحرها وسيطرتها على العقول، وستكون أبداً قوية لا تهافت فيها ولا هلهلة، وسيلجأ المرء دائما إذا لم يجد أحد جزئي الكلام الذي يتم به الاسناد إلى تقديره، مناسبا للمعنى الحاصل وسيفعل ذلك في التحذير والإغراء، وغير التحذير والإغراء.)).[٢] وبذلك يتوصَّل محمد عرفة إلى قوَّة نظرية العامل، وعدم الاستغناء عنها، لقدرتها على تحليل الجملة.

العامل النحويُّ عند عبَّاس حسن:

ألَّف عبَّاس حسن كتابه (النحو الوافي) بغرض جمع قواعد النحو العربيِّ، وتقديمها في شكل وأسلوب عصريٍّ يتناسب مع المحدثين، وقد جعله على مستويين: أحداهما: موجز، لطلبة الجامعات، والآخر: مفصَّل، للأساتذة والمتخصِّصين، أمَّا مادَّته العلميَّة فهي ذات المادَّة التي تقدمها الكتب القديمة للنحو العربيِّ.[٣] لذلك يُبْدِي تأثراً واضحاً بهم في تعريفاته و عرضه لمسائله النحويَّة، ومن ذلك تعريفه للعامل بأنَّه: ((ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعليَّة ، أو المفعوليَّة، أو غيرهما.)).[٤] وهذا التعريف يجمع بين نوعين من تعريفات القدماء، أحدهما: ما عرَّف العامل بأنَّه: ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.)).[٥] والآخر: ما عرَّف العامل بأنَّه: ((ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.)).[٦] فأخذ عبَّاس حسن من

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١١٤.

(٢) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ١١١.

(٣) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربيِّ، دار القلم، الكويت، ط: ١، ١٩٨٥م، ص: ٧٩.

(٤) عبَّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط: ٣، (د .ت)، جـ: ١، ص: ٧٥.

(٥) الجرجانيُّ، التعريفات، ص: (٦٢ – ٦٣).

(٦) ابن الحاجب، الكافية، ص: ١١.

الأول الجانب الشكليِّ للعامل (تأثيره في شكل اللفظ)، ومن الآخر الجانب المعنويِّ للعامل كونه رمزاً إلى معنى خاص كالفاعليَّة والمفعوليَّة.

وقد ذكر عبَّاس حسن في كتابه أنَّ العامل النحويَّ قد تعرَّض للنقد الجائر من قبل المحدثين، ويتلخَّص نقدهم في أنَّ النحاة جعلوا العوامل كالمؤثرات الحقيقيَّة بمعنى أنَّ العامل هو الذي يُحدث التأثير بنفسه، ويرى أنَّ النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأنه وقد قامت نظرية العامل على أساس سليم من أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، إحكام قواعدها، وتسهيل استخدامها. ثم يذكر أمثلة توضَّح هذا الرأي وتشرحه، وذلك مثل جملة: أَكرمَ محمودُ الضيفَ. حيث تحتوي الجملة على اسمين (محمود) و (الضيف) فما الذي يُنْسَبُ إلى كلٍّ منهما في الجملة؟ ثم يجيب عبَّاس عن ذلك بأنَّه يُنْسَبُ إلى (محمود) فعل الإكرام فهو فاعله، و يُنْسَبُ إلى (الضيف) شيء آخَر هو وقع ذلك الإكرام عليه. وقد عُرِفَ (محمود) بأنَّه الفاعل من الكلمة التي قبله (أكرم) وهي التي تُسمَّى عند النحاة بالفعل، وبما أنَّ وجود الفعل يقتضي وجود الفاعل فدلَّ ذلك عليه. ثم يري أنَّ وجود الفاعل يقتضي إعلانه، وهذا الاعلان قد يكون بكلمات مثل قول: إنَّ محموداً فعل شيئاً هو الكرم، أو إنَّ محموداً هو فاعل الكرم، وقد تمَّ الاستغناء عن كل ذلك برمز صغير هو (الضمَّة) على آخِر الكلمة (محمود) فدلَّ هذا الرمز على أنَّه فاعل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى (الضيف) يمكن أنْ يُقال عنه أنَّه وقع عليه فعل الإكرام، فاستُغْنِي عن ذلك برمز صغير هو(الفتحة) على آخِر الكلمة، فدلَّ ذلك على أنَّه مفعول. ثمَّ يصل عبَّاس من ذلك إلى أنَّ هذه العلامات دلَّتْ على المعاني التي يمكن أنْ تؤدِّيها تلك الكلمات المحذوفة، وأنَّ الفعل ((هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول، فهو الأصل أيضا في جلب العلامة الدالة على كل منهما، وهو السبب في مجيئها، فسمي لذلك: (عاملها))).[1] وهو بذلك يعتبر أنَّ العامل ليس هو المحدث للتغير في الألفاظ، وإنَّما هو المتكلِّم،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) عبَّاس حسن، النحو الوافي، جـ: ١، ص: ٧٣، هامش: (١).

ونُسِبَ إلى (العامل) لأنَّه علامة ودليل على المعنى النحويِّ في الجملة. ومع ذلك يقرُّ عبَّاس حسن بأنَّ ثمة تعقيداً وخللاً في العامل النحويِّ، وذلك فيما يتعلق بباب (التنازع في العمل) ، ويرجع هذا التعقيد إلى مراعاة أحكام لأساليب يشكُّ في وجود نظير لها في العربيَّة مثل: طننتُ منطلقة وظنَّتني منطلقاً هندٌ إيَّاها.[١]

الدفاع على أساس من تعليميَّة العامل:

وقد بنى المدافعون عن العامل النحويِّ دفاعهم على الجانب التعليميِّ فيه، وما يوفره العامل من أسس نظريَّة وتطبيقيَّة للتحليل النحويِّ، حيث يقول بعض الباحثين عن ذلك: ((هذه النظرية في قمَّة السلامة منهجياً وتربوياً فهي ضابطة للقواعد في دقة وأمانة في تعليم العربية.)).[٢] ومن الباحثين من لايري أيّةَ غضاضة في قول النحاة بتأثير العامل النحويِّ على غيره من الألفاظ في التراكيب حيث يحتجُّ لهم بقوله :((وماذا على النحاة أيضا إذا جعلوا في جملة (الشمس طالعة) عاملاً معنوياً هو الابتداء، كما جعلوا في جملة (كانت الشمس طالعة) عاملاً لفظياً هو كان؟ أليس التعميم في الحكم على الأشباه يقتضِ ذلك ويستدعيه؟ أوليست الطبيعة وهي أصل الكون ومصدره تؤثر في الموجودات بعوامل ظاهرة حيناً وخفية حيناً آخر؟)).[٣] هنا يلتمس القائل للنحاة العذر في القول بالعامل النحويِّ، وهو قول يقتضيه الجانب العلميُّ، والذي يركّز على تعميم الأحكام في الظواهر المتشابهة، إلَّا أنَّ بقية دفاعه عنهم واحتجاجه باثر الطبيعية على الموجودات ففيه إشارة إلى الجانب الفلسفيِّ في العامل عند بعض النحاة، والقول بعمليَّة التأثير والتأثر، وهو أمر نفاه بعض النحاة إذ اعتبروا العوامل مجرد

---

(١) عبَّاس حسن، النحو الوافي، جـ : ٢ ، ص : ٢٠٢.

(٢) صلاح عبد العزيز السيِّد، الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان لا صناعتان نحويتان، ط:١، ١٩٩١م ، ص: ٥٢.

(٣) علي النجديُّ ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط: ١، ١٩٧٥م، ص: ١٠٦.

FOR AUTHOR USE ONLY

علامات ودلائل على المعنى التركيبيِّ. وقد برَّر بعض الدارسين دفاعه عن العامل النحويِّ على الرغم مما فيه من المغالاة في التقدير والحذف والعوض – بعدم قدرة النظريَّات البديلة أن تحلَّ محلَّه فضلاً عمَّا فيها من النقص الذي كان سبباً في تفضيل نظريَّة العامل عليها في تعليم اللغة.[١] وقد حذَّر بعض الباحثين من خطورة الغاء فكرة العامل لأنَّ ذلك قد تترتب عليه آثارٌ سيئة على مستقبل الأجيال القادمة، والتي ستعجز عن فهم جانب كبير من التراث العربيِّ والإسلاميِّ والذي((تشغله فكرة العامل في مفاهيمه وشروحها في جلِّ كتب الشروح الأدبية،...، وكل كتب التفسير على اختلافها وكتب شروح الحديث الشريف، وكتب الفقه وأصوله، وكتب البلاغة والنقد القديم.)).[٢]وبذلك يؤكِّد هذا الباحث على أهميَّة العامل النحويِّ لارتباطه بكُتُب التراث الإسلامي، وهذا يعني عنده إنَّ إلغاء فكرة العامل يؤدِّي إلى انقطاع الأجيال القادمة عن إرثها القديم.

طريقة جديدة للدفاع عن العامل:

حاول عبده الراجحي الدفاع عن العامل النحويِّ والتأكيد على أهميَّته وصحة افتراضه في الجمل، مستنداً في ذلك على قواعد النحو التحويليِّ[*]، حيث يفترض هذا النحو وجود قواعد لتصنيف عناصر الجملة وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، يفترض أن يعرفها الدارس لهذا النحو مسبَّقاً. وقد افترض عبده الرجحيُّ أنَّ قضية العامل النحويِّ فكرة مهمَّة في التحليل اللغويِّ، وقد عادت الآن

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربيِّ، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص: ٢٦٣.

(٢) عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، تهامة للنشر، جدة ط: ١، ١٩٨٤م، ص: ٩٧.

(*) نوع جديد من النحو ظهر على يد إفرام نوم تومشكي ويفترض فيه أنَّ الإنسان له قدرة غير محدودة على انتاج جمل غير محدودة حتى ولو لم يكن قد سمعها من قبلُ. وهو يهتمُّ بمعرفة كيفيَّة إنتاج جمل غير محدودة من رموز صوتيَّة محدودة، ثمَّ التفريق بين ما هو صحيح نحوياً منها وغيره. انظر: عبده الراجحي، النحو العربيُّ والدرس الحديث، ص: (١١١– ١٢٨).

مجدداً في النحو التحويليِّ بطريقة لا تختلف عن طريقتها في النحو العربيِّ. ويضرب أمثلة توضَّح العامل في النحو التحويليِّ وتبين تأثيره في الجملة، وذلك كما في هذين المثالين:

1.That Martin will fail his linguistic course is likely.(*)

2. Martin is likely to fail his linguistic course.(**)

ويعلّق على ذلك بقوله:

((For both sentences the proposition Martin – fail his linguistics course is semantically in the scope of likely)).(***)

ثم يعتبر هذا الباحث تعبير (in the scope of) ليس بعيداً عن تعبيرات العامل في النحو العربيِّ وبذلك يجعل هذا الباحث من قضيَّة العامل قضيَّة لغويَّة لا غنىً عنها، وليست قضيَّة فلسفيَّة، وأنَّ النحو التقليديَّ الذي يدعم هذا الاتجاه كان أكثر قرباً من الطبيعة الإنسانيَّة في دراسة اللغة.(١)

وبما أنَّ الحذف و التقدير كانا من أسباب الطعن في العامل، فإنَّ هذا الباحث يؤكّد على صحتهما باعتبار أنَّ المتكلم يميل إلى حذف المكرَّر من العناصر، ويترك تقدير المحذوف للمستمع، ليفهم ذلك من السياق. ويذكر اهتمام النحو التحويليِّ بذلك، ووَضْعِ قاعدة له تُسمَّى بقاعدة الحذف، وذلك كما في هذا المثال :

Richard is stubborn as our father is.(****)

يـ التحويليِّ (as our father is) بنيه عميقة هي (as our father stubborn)

(*) ترجمة هذه الجملة: مارتن الذي يُحْتَمَلُ رسوبه في كورس اللغويَّات.

(**) ترجمة هذه الجملة: مارتن مُحْتَمَلٌ رسوبه في كورس اللغويَّات.

(***) ترجمة هذه الفقرة: كلا الجملتان تجعلان رسوب مارتن في كورس اللغويَّات في مجال (in the scope of) (likely) (احتماليَّة) أي أنَّ هذه الكلمة باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدّي دلالة معينة. انظر: الحديث، : .

(١) المرجع السابق، ص: ١٤٣.

(****) ترجمة هذه الجملة: ريتشارد عنيد كأبينا.

FOR AUTHOR USE ONLY

وذلك عن طريق حذف الصفة المكرَّرة(stubborn) ويشبه هذا الكلام قول النحاة عن تقدير بعض الأجزاء المحذوفة من الجملة، ومن ذلك قول النحاة بحذف الخبر في قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا [المنسرح]

عِنْدَكَ رَاضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ[١]

وهنا حُذِفَ الخبر(راضون) للتكرار، ولدلالة ما بعده عليه(راضٍ).[٢]

وقد اهتمَّ النحاة بما يكون زائدا في الكلام لغرض كالتوكيد، أو لقوَّة الربط ومن ذلك هذا النصُّ لسيبويه والذي يقول فيه :((واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيِّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذْكَر، وذلك قولك: حَسبتُ زيداً هو خيراً منك، ...، فصار هُوَ وأخواتُها بمنزلة مَا إذا كانت لَغْواً، في أنَّها لا تغيِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذْكَر.)).[٣] هنا يبيِّن سيبويه زيادة ضمير الفصل(هو) في الجملة، وأنه لا يغيِّر ما يأتي بعده عن حاله التي كان عليها من الإعراب بل دخوله كخروجه، فيعتبر ضمير الفصل زائدا. وهو بذلك كأنَّما يشير إلى البنية العميقة في الكلام. وهذا ما يشير إليه أصحاب النحو التحويليِّ في حديثهم عن بعض التركيبات التي تتخلّلها كلمات لا تدلُّ على معنى في البنية العميقة، فقط تؤدِّي وظيفة تركيبيَّة في الجملة، وذلك مثل كلمة (There) في المثال التالي :

There are many people out of work.[*]

حيث ان كلمة (There) ليس لها دلالة في العمق ، بل هي فاعل سطحيٌّ للفعل المذكور في الجملة ، أي أنَّها زائدة.[٤] وبذلك يدافع هذا الباحث عن فكرة العامل النحويِّ وفقاً لقواعد النحو التحويليِّ،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) قيس بن الخَطِيم، ديوانه، تـ: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، (د. ت)، ص: ٢٣٩.

(٢) عبده الراجحي، النحو العربيُّ والدرس الحديث، ص: ١٥١.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٣٩٠.

(*) ترجمة هذه الجملة: هنالك كثير من الناس خارج العمل.

(٤) عبده الراجحي، النحو العربيُّ والدرس الحديث، ص: (١٥٣-١٥٤).

وما يتعلّق به من ظواهر لغويَّة كالحذف والزيادة وغير ذلك من الظواهر، ولكن عندما يأتي إلى باب التنازع فإنَّه يرفض ما فيه؛ لأنَّ النحاة يقدمون فيه جملاً غير مقبولة نحويًّا، مثل: أَعْلَمنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدَاً عَمْرَاً قَائِماً إيَّاهُ إيَّاهُ.(١)

ملاحظات علي آراء المحدثين في العامل:

يتَّضح مما سبق ذكره أنَّ المحدثين قد انقسموا إلى: مؤيِّد لفكرة العامل ومعارض لها، وقد تلخَّصت اعتراضات المعارضين فيما يلي:

أولاً– تسبُّبُ العامل في تمزيق الوحدة الموضوعيَّة للأساليب العربيَّة: وهذا الاعتراض لا يصحُّ الاستناد عليه من أجل إلغاء فكرة العامل، لأنَّه مبنيٌّ على أساس من جمع الأدوات المتشابهة في المعنى كالنفي أو التوكيد مثلاً، علماً بأنَّه ليس التشابه الوحيد بينها، فإنَّ من هذه الأدوات ما يتشابه في بعض الأمور كالعلاقة النحويَّة مع غيرها، أي ما تتركه من أثر على الكلمات التي تدخل في علاقة نحويَّة معها كالعلامة الإعرابيَّة، وهذا ما اعتمد عليه النحاة في تصنيف وتوزيع هذه الأدوات على الأبواب النحويَّة المختلفة، وبذلك يتَّضح أنَّ صاحب هذا الاعتراض يتَّفق مع النحاة في طريقة التصنيف على أساس التشابه، ويختلف معهم في الأساس الذي يُعْتَمَدُ عليه في التشابه، فإنْ ثبت وجود أكثر من شبه بين هذه الأدوات، فلا يُوجد ما يحتِّم على أنَّ طريقة تصنيفه لها أولى بالاتباع من طريقة تصنيف النحاة. ومع ذلك لم يكن العمل وحده هو المقياس في توزيع أدوات النفي عند النحاة، فقد كانوا يجمعون بعضا منها إذا تشابهت في شيء آخَر مثل نفي الفعل مثلاً، ولسيبويه نصٌّ في ذلك يقول فيه: ((هذا باب نفي الفعل إذا قال: فَعلَ فإنَّ نفيه لَمْ يَفْعَلْ. وإذا قال: قد فَعَلَ فإنَّ نفيه لَمَّا يَفْعَلْ. وإذا قال: لقد فَعَلَ فإنَّ نفيه ما فَعل. لأنّه كأنَّه قال: والله لقد فَعلَ فقال والله ما فَعَلَ. واذا قال هو يَفْعل، أي هو في حال فِعْل فإنَّ نفيه ما يَفعلُ . وإذا قال هو يَفعَلُ ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيُه لا يَفعلُ. وإذا

---

(١) عبده الراجحي، النحو العربيُّ والدرس الحديث، ص: ١٥٧.

FOR AUTHOR USE ONLY

قال لَيَفعَلَنَّ فنفيُه لا يفعلُ، كأنَّه قال: والله لَيَفعَلَنَّ فقلتَ والله لا يَفعَل. واذا قال سوف يَفعَل فإنَّ نفيه لن يَفعَلَ.)).[١] فهذا النصُّ يدلُّ على أنَّ التشابه في العمل لم يكن هو المعيار الوحيد الذي تُدرس على أساسه أدوات النفي، بل هنالك جوانب أخرى للتشابه كانت تُراعَى في دراسة أدوات النفي كالتشابه في نفي الفعل مثلاً، حيث جمع هذا النصُّ بين أدوات يعمل بعضها النصب، وبعضها يعمل الجزم، ومنها ما لا يعمل شيئاً في الفعل.

ثانياً–التقدير النحويُّ ودوره في إضاعة المعاني: والتقدير منه ما هو لغويٌّ يمكن فهمه من السياق، ومنه ما هو صناعيٌّ، والأخير هو الذي كان موضع نقد المحدثين، وهذا النوع من التقدير ضرورة نحويَّة، الغرض منه تحليل الجملة تحليلاً كاملاً، فيُنْظرُ فيه ما لم يُذْكر في الجملة، فيتمُّ تقديره، بغرض طرد القاعدة النحويَّة، وكان النحاة يقرُّون بأنَّ مثل هذا التقدير لمجرد التمثيل والتحليل، ولا يُتكلَّم به فمن ذلك ما رواه سيبويه عن الخَليل في تفسير جملة التعجب: ما أحسنَ عبدَاللهِ. حيث قال: ((زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبداللهِ، وَدَخَلَه معنَى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به)).[٢]

ثالثاً– رفض بعض الأقوال الفصيحة على أساس من العامل: وهذا الاعتراض فيه نظر، وذلك لأنَّ النحو باعتباره علماً له أصوله وقوانينه وأغراضه، فهو يهتمُّ بالظواهر المطَّردة التي تساعد على صياغه النظريَّة العلميَّة للنحو، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التمييز بين مادَّة العلم وموضوعه، فعلم النحو مادَّته هي كل الظواهر العربيَّة التي تمَّ التكلم بها سواء أكانت فصيحة أم غير فصيحة، وسواء أكانت كثيرة هذه الظواهر الفصيحة أم قليلة .أمَّا موضوع علم النحو فهو يهتمُّ بأكثر الظواهر اطِّراداً وبذلك يقدم أولويَّة التناسق على شرط شمول جميع الظواهر حتى يتمكن من بناء النظريَّة النحويَّة.[٣]

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ١١٧.

(٢) المصدر السابق، جـ: ١، ص: ٧٢.

(٣) عز الدين مجدوب، المنوال النحويُّ العربيُّ، ص: (٢٩٦– ٢٩٧).

FOR AUTHOR USE ONLY

والتي تستطيع أنْ تفسِّر جُلَّ الظواهر التركيبيَّة اللغة العربيَّة وتتنبَّئ بها. وتحقيقاً لصفة التناسق في الظواهر اللغويَّة المطردة كان النحاة يسمون ما خرج عنها بالشاذ، وهو لم يكن مرفوضاً، بل كان يُقْبَل ثم لا يُقَاس عليه.[١] وبذلك يكون هذا الرفض– الذي ذكره المعترضون– رفضاً علميًّا، ولم يكن يخضع لأهواء النحاة.

رابعاً– الخلاف النحويُّ في العامل: وذلك في تراكيب معيَّنة، ولا يعنى هذا اختلافهم في طبيعة العامل نفسه، بل يُعْتَبَر اختلافاً جزئياً، ينضوي تحت مظلَّة اتفاق شامل في مفهوم العامل النحويِّ وقواعد إعماله. فاختلافهم في عامل المفعول به مثلاً ليس اختلافاً في وجود عامل فيه من عدمه، وإنَّما هو خلاف في تحديد هذا العامل.[٢] فإنْ صحَّ أنَّ الخلاف في تحديد العامل، فان الفصل في ذلك الخلاف يكون على الأسس والقواعد الإعماليَّة المُتَفَق عليها بينهم، وهذا ما يظهر واضحاً في كُتُب الخلاف النحويِّ، والتي يتمُّ فيها الترجيح بين تلك الأقوال المختلفة، وفقاً لأسس وقواعد الإعمال النحويِّ. ٠

خامساً– افتراض العامل النحويَّ على أسس فلسفيَّة: وهذا أمر تمَّتْ مناقشته واتضح أنَّ العامل فكرة عربيَّة المنشأ، ولم تُقْتَبَس من نحو لغةٍ أخرى.[٣]

أمَّا المدافعون عن فكرة العامل النحويِّ فقد شدَّدوا على أهميَّتها، لما تلبيه من حاجة تعليميَّة وتحليليَّة للجملة العربيَّة، واختلفت مسالكهم في ذلك، فمنهم من اعتمد على مبدأ ردَّ الفعل، أيْ التصدِّي بالرد لكلِّ من تعرضَّ للفكرة بالنقد، ومنهم مَنْ حاول الدفاع عنها على أسس وقواعد النحو التحويليِّ، وقد تميَّزت آراء بعضهم بالاعتدال، إذ يُقرُّون بوجود بعض التعقيدات والخلل في فكرة العامل، كما شرع بعضهم في إصلاح ذلك الخلل.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، تـ: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط: ٢، ٢٠٠٦م، ص: ٣٩.

(٢) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ١٠٤.

(٣) انظر: البحث، ص: (١٤– ١٩).

المبحث الأول

العـــامـــل

إحصاء العوامل وتصنيفها:

اهتمَّ النحاة بإحصاء العوامل النحويَّة، وبتقسيمها وفقاً لاعتبارات معيَّنة يعتبرونها فيها، وقد ألَّف أبو عليٍّ الفارسيٍّ كتاباً سمَّاه (مختصر عوامل الإعراب).[١] ولعبد القاهر الجرجانيِّ[*] كتاباً يحمل اسم (العوامل المائة)، وقد عمد فيه إلى إحصاء العوامل، وقسَّمها إلى عوامل لفظيَّة وأخرى معنويَّة،[**] كما قسَّم العوامل اللفظيَّة إلي: سماعيَّة و قياسيَّة،[***] وعدَّة الأولى عنده واحد وتسعون عاملاً، بينما عدَّة الأخرى سبعة عوامل.[٢] وتختلف هذه العوامل من حيث الأثر الذي تتركه من رفع ونصب وجرٍّ.

العوامل المعنويَّة:

اتفق البصريون والكوفيون في عاملين من العوامل المعنويَّة، وهما: رافع المبتدأ والخبر، ورافع

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن النديم، محمد بن إسحاق، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ص: ٩٥.

(*) الجرجانيُّ (٤٧١هـ): أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، نحويٌّ وعالم بلاغة، صاحب مصنفات مشهورة منها (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة).انظر: القفطي، إنباه الرواة، جـ: ٢، ص: (١٨٨ – ١٩٠).

(**) العامل اللفظيُّ: هو ما يُذْكَرُ باللسان، ومنه عامل النصب في اسم (إنَّ) هو (إنَّ) نفسها. والعامل المعنويُّ: هوما لا يُذْكَرُ باللسان وإنَّما يُعْرَفُ بالقلب، نحو عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء لا يُذْكَرُ باللفظ وإنَّما يُعْرَفُ بالقلب. انظر الجرجانيُّ، الشريف عليٌّ بن محمد، التعريفات، المطبعة الخيريَّة، جمَّالية مصر، ط:١، ١٣٠٦هـ، ص: (٦٠-٦٣).

(***) العامل السماعيُّ: هو ما يُقَالُ فيه هذا يعمل كذا ولا يعمل كذا، ولا يمكن التجاوز فيه، فـ(الباء) مثلاً يجرُّ ولا يجزم. والعامل القياسيُّ: هو ما يمكن أنْ يُقَاسَ عليه غيره مما يشبهه، وذلك نحو (غلامُ زيدٍ)، فالكسرة في آخر (زيد) سببها إضافة غلام إليه، ويمكن أنْ يُقَاسَ عليه نحو: (ثوبُ بكرٍ) بعامل الإضافة نفسه. انظر: المرجع السابق، ص: (٦٢-٦٣) .

(٢) الجرجانيُّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل المئة، تـ: أنور بن بكر الشيخي، دار المنهاج، بيروت، ط :١،٢٠٠٩م، ص: ٤٠.

الفعل المضارع، ثمَّ اختلفوا في ماهيَّة هذين العاملَيْنِ، وذلك كما يلي:

أولاً– رافع المبتدأ و الخبر: ويسمى بالابتداء، يقول سيبويه عنه:((واعلم إن الاسم أولُ أحواله الابتداء وإنما يَدخل الناصبُ و الرافع سوى الابتداء و الجارُّ على المبتدأ.)).[١] وهنا يجعل سيبويه الابتداء أول أحوال الاسم أنْ يكون مرفوعاً ثمَّ يدخله الرفع والنصب والجرُّ بالعوامل اللفظيَّة لاحقاً، وهذا تفسير الجرميُّ للابتداء بأنَّه التعري من العوامل اللفظيَّة.[٢] وقد اختلف البصريون والكوفيون في رافع المبتدأ والخبر، حيث يرفع الكوفيون المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ، ولا يقبلون أن يكون الابتداء رافعاً للمبتدأ، وحجَّتهم في ذلك أنَّه قد يُبْتَدأُ بالمنصوبات أو المُسْكَنات، كما أنَّ العامل لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً مما تكلَّمتْ به العرب، ولن يكون اسماً لأنَّ كلَّ اسم يحتاج إلى اسم قبله يرفعه، وهكذا إلى ما لا نهاية له، ولا يكون فعلاً فيقال: زيدٌ قائماً، مثل حضرَ زيدٌ قائماً. ولا يكون أداة لأنَّ الأداة لا ترفع الاسم على هذا الحدِّ، كما لا يجوز القول بأنَّ العامل هو التعري من العوامل اللفظيَّة، والذي يعني عدم العوامل، فإنَّ عدم العامل لا يعني عاملاً. وقد ردَّ البصريون على حجج الكوفيين بأنَّ الابتداء بالمنصوبات و المُسْكَنات لا يُثْبِتُ لها حكم الابتداء، لأنَّ المنصوب لا يخلو من أنْ يكون مفعولاً أو مُشبَّهاً به، و المفعول وإنْ تقدم لفظاً فهو متأخِّر تقديراً، لأنَّ كلَّ مفعول لا بد له من أنْ يتقدَّم عليه عامل لفظاً أو تقديراً، لذلك لا تثبت له رتبة الابتداء. أما المسكنات فإنْ كانت مبنيَّة بالوضع ومستحقة للإعراب بالموضع فيحكم على موضعها بالرفع، وإن كانت غير مستحقة للإعراب بالموضع مثل الحروف فلا يُحْكَم على موضعها بالرفع على الابتداء لأنَّها غير مستحقَّة للإعراب بالوضع.[٣] كما ردُّوا على حجَّة الكوفيين من أنَّ عدم العامل لا يعني عاملاً– بأنَّ العوامل النحويَّة مجرد علامات

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (٢٣-٢٤).

(٢) الأنباريُّ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيِّ، القاهرة، ١٩٩٨م، ص: (١٢٨-١٢٩).

(٣) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: (٣٨-٣٩).

والعلامة قد تكون بالشيء وعدمه، وذلك مثل أن يكون لأحدهم ثوبان فيصبغ أحدهما ويترك الآخَر بلا صبغة، فيكون غير المصبوغ مُمَيَّزاً على الآخر بعدم صبغة كتميُّز الأول المصبوغ عن الآخر غير المصبوغ، فهكذا هو الأمر بالنسبة للابتداء (التعرِّي من العوامل اللفظيَّة). أمَّا قول الكوفيين بترافع المبتدأ والخبر فيما بينهما فيعتبرونه محالاً، لأنَّ العامل يقدَّر قبل المعمول، فلمَّا كان كلٌّ منها عاملاً في الآخر – على حسب رأى الكوفيين – فإنَّ ذلك يعني أنْ يكون كلٌّ منها قبل الآخر لكونه عاملاً فيه، وبعده في آنٍ واحد لكونه معمولاً له. كما أن هذا القول ينتقض بدخول عامل عليهما مثل (إنَّ) أو (كان) فيترتب على ذلك بطلان عملها في بعضها.[١] ويتفق الدارس مع رأي البصريين القائل بأنَّ رافع المبتدأ والخبر هو التعري من العوامل اللفظيَّة(الابتداء)، لكونه يتوافق مع فكرة تغيُّر الحركات الإعرابية للكلمة بتغيُّر العوامل الداخلة عليها، ووفقاً لرأي البصريين يتغيَّر إعراب المبتدأ والخبر بدخول عومل عليهما كـ(إنَّ، أو كان)، وهذا ما لا يتوفر في رأي الكوفيين إذ يبقى العامل– عمل كلٌّ منهما في الآخر– مع تغيُّر إعرابهما بدخول عوامل أخرى عليهما.

ثانيا– رافع الفعل المضارع: وهو وقوعه موقع الاسم عند سيبويه إذ يقول عن رفعه:((أنَّ ما عمل في الأسماء لم يَعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنَّ ما يَعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمُها لا يَعمل في الأسماء. وكينونتُها في موضع الأسماء تَرفعها كما يرفع الاسم كينونتُه مبتدأ.)).[٢] وبذلك يجعل سيبويه عامل رفع المضارع وقوعه في الموقع الذي يعبَّر فيه بالاسم، وبما أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال لذلك لم يقل أنَّه مرفوع على الابتداء. أمَّا الكسائي فيرتفع الفعل المضارع عنده بالزوائد في أوله (أحرف المضارعة)، أمَّا بقيَّة الكوفيين فرافع الفعل المضارع عندهم هو التعرِّي من الناصب والجازم، بينما استمرَّ البصريون في تأييد رأي سيبويه في رافع الفعل المضارع.[٣]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: (٣٨-٤٣).

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ١٠.

(٣) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ٢، ص: (٤٤٨-٤٤٩).

واحتجُّوا له بأمرين: أحدهما: أنَّ وقوعه موقع الاسم عامل معنويٌّ، فهو يشبه الابتداء، وبما أنَّ الابتداء يوجب الرفع، فكذلك يوجب ما يشبهه الرفع، والآخر: أنَّ وقوع الفعل المضارع في موضع الاسم قد جعله يقع في أقوى حالات إعرابه، فوجب أنْ يكون من حقه أقوى الإعراب وهو الرفع. وبما أنَّ الفعل الماضي يقع في موقع الاسم، فإنَّهم احترسوا من ذلك بقولهم أنَّه لا يكون في الماضي، فالماضي مبنيٌّ فلا يُوْجِبُ له وقوعه موقع الاسم شيئاً من الإعراب. وقد رجَّح أبو البركات الأنباريُّ رأي البصريين، وضعَّف قول الكسائي لأنَّ الزائد في أوَّل الفعل المضارع بمنزلة الجزء منه، ولا يعمل بعض الكلمة في بعضها الآخَر، كما أنَّ الزائد في أوَّل المضارع يكون موجوداً فيه مع دخول عوامل النصب والجزم عليه، فدلَّ ذلك على أنَّه ليس الرافع له، كما ضعَّف أبو البركات الأنباريُّ رأي بقيَّة الكوفيين ، لأنَّ القول بالتعرِّي من الناصب و الجازم يجعل النصب و الجزم قبل الرفع، وهذا مخالف لما هو معروف عند النحاة من أنَّ الرفع قبل النصب والجزم.[1] ويختار الدارس رأي الكوفيين لأنَّه يتناسب مع منطق التفريق بين اللغة والكلام من جهة،[*] كما أنَّه يوافق عامل رفع المبتدأ والخبر من جهة أخرى، فكلاهما عاملان معنويَّان،[**] فيصلح تفسير رفع أحدهما بالتعرِّي من العوامل اللفظيَّة(المبتدأ والخبر) لتفسير الآخر(الفعل المضارع)، وبناء عليه يكون التعرِّي من الناصب والجازم هو رافع الفعل المضارع.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) يفرِّق علم اللغة الحديث بين الكلام واللغة، باعتبار إنَّ اللغة هي كلُّ التعابير المُتاحَة في اللغة، بينما الكلام هو اختيار تعبير بعينه من بين تلك التعبيرات المُتاحَة، وعلى أساسه يمكن أنْ يُقال: إنَّ اللغة العربيَّة تتيح للمُتكلِّم ثلاث صور تعبيريَّة للفعل المضارع ،وهي: المضارع المرفوع ، والمنصوب، المجزوم، فيختار المتكلِّم منها ما يناسب الغرض الذي يرمي إليه، وبذلك لا يكون هنالك أوَّليَّة للرفع على النصب والجزم.

(**) هنالك عوامل معنويَّة لمْ تَلْقَ رواجاً عند النحاة، ومنها: الخلاف، وهو ناصب المفعول المطلق عند الكوفيين. انظر: السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٧م، جـ: ١، ص: ٥٢٠.

(١) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ٢، ص: (٤٤٨-٤٥٢).

العوامل اللفظيَّة:

وهي أربعة أنواع تتمثل في: الفعل، والاسم، والحرف، واسم الفعل. وبعض هذه الأنواع يعمل عملاً واحداً، وبعضها يكون له أكثر من عمل في إطار الجملة الواحدة، وبعضها يعمل أكثر من عمل بالتناوب، إذ يعمل الرفع مثلاً في وضع معيَّن والجرَّ في وضع آخَر.

أولاً- الفعل: وهو عامل لفظيٌّ يعمل بلا شروط ولا يُوجَدُ فعل غير عامل،[1] وتفاصيل عمله كما يلي:

١. **الفعل التامُّ اللازم:** إذا كان الفعل فعلاً لازماً فهو يرفع الفاعل سواء أكان ماضيا أم مضارعا أم فعل أمر، وسواء أكان مبنيًّا للفاعل أم المفعول، ومثال الأوَّل ما جاء في قوله تعالى:﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾[2] ومثال الآخر ما جاء في قوله تعالى:﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾[3]حيث رفع الفعل(نَفَرَ) في الآية الأولى الاسم (طائفةٌ) على أنَّه فاعل، كما رفع الفعل(غُلِبَتْ) في الآية الثانية الاسم(الرومُ)على أنَّه نائب فاعل. ويعمل الفعل اللازم-غير الرفع- فينصب المصدر نحو: ذَهَبَ عبدُ اللهِ الذهابَ الشديدَ. وظرف الزمان نحو: سأذهبُ غداً. وظرف المكان نحو: سِرْتُ المَيْلَيْنِ. والحال نحو: ذهبَ زيدٌ راكباً.[4]

٢. **الفعل التامُّ المُتَعَدِّي:** وإذا كان الفعل فعلاً مُتَعدِّياً: فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول إذا كان مُتَعَدِّياً لواحد، وذلك كما في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.[5] في هذه الآية الكريمة رفع الفعل(يخشى) الفاعل(العلماءُ) ونصب المفعول لفظ الجلالة(اللهَ). وينصب المفْعولَيْنِ إذا

---

(١) الجُرجانيُّ، العوامل المئة، ص: ٦٣.

(٢) سورة التوبة: الآية: ١٢٢.

(٣) سورة الروم: الآية: ٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١،ص: (٣٤-٤٤).

(٥) سورة فاطر: الآية: ٢٨.

FOR AUTHOR USE ONLY

كان مُتَعَدِّيا لمفعولَيْنِ، ومنه ما ينصب مفعُولَيْن ليس أصلهما المُبتدأ والخبر، ومنه أيضاً ما ينصب مفعُولَيْن أصلهما المبتدأ والخبر، ومثال الأول ما جاء في قوله تعالى:﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[1]ومثال الآخَر ما جاء في قوله تعالى:﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[2]في هاتين الآيتين الكريمتين عمل الفعلان الرفع في الفاعل والنصب في المفعولَيْنِ، حيث رفع الفعل(اختارَ) في الآية الأولى الفاعل(موسى) رفعاً مُقدَّراً، ونصب المفعولَيْن:(قومَه) و(سبعينَ)، وكذلك الأمر بالنسبة للفعل الآخَر(جعلَ) في الآية الثانية، حيث رفع الفاعل(واو الجماعة) على المحلِّ، ونصب المفعولَيْن: (الملائكةَ) و(إناثاً). وكذلك يرفع الفعل الفاعل وينصب ثلاثة مفعولات إذا كان مُتعدِّياً لثلاثة مفعولات، وذلك كما في قوله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٖ عَلَيۡهِمۡ﴾.[3] في هذه الآية الكريمة رفع الفعل(يُرِي) لفظ الجلالة(الله) فاعلاً، ونصب المفعولات: الضمير(هم)، و(أعمالهم)، و(حسرات). ويتعدَّى الفعل المُتَعدِّي إلى ما تعدَّى إليه الفعل اللازم، كتعديه إلى المصدر نحو: أُعْطِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ إعطاءً جميلاً، وإلى الظرف نحو: سُرِقَ زيدٌ الثوبَ الليلةَ.[4]

٣. الفعل الناقص: وسُمِّي بالناقص لأنَّه لا يتمُّ به الكلام مع المرفوع إلَّا بذكر المنصوب، ويشمل هذا النوع: كان، وصار وليس ومادام، ومازالَ، وما برح ، وما انفكَّ، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، ويلحق بها: آضَ، وعاد، وغدا، وراح، وجاء بمعنى صار نحو: ما جاءتْ حاجتَكَ،[5] وقعد بمعنى صار نحو:

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ١٥٥.

(٢) سورة الزخرف: الآية: ١٩.

(٣) سورة البقرة: الآية: ١٦٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١،ص: (٤٣-٤٤). كما يتعدَّى إلى الحال نحو: ضَرَبْتُ عبدَ اللهِ قائماً.

(٥) الزمخشريُّ، محمود بن عمر، المُفَصل في علم العربيَّة، ت: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمَّان، ط: ١، ٢٠٠٤م، ص: ٢٦٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

أرهفَ شفرتَه حتى قعدتْ كأنَّها حربة. ويلحق ابن مالك بمعنى صار: رجعَ، وحالَ، واستحالَ، وتحوَّلَ، وارتدَّ، كما ذكر أنّ من الأفعال الناقصة أيضاً: ما فتأ، وما أفتأ، وما رام، وما ونى.[١] وتدخل الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر، فيسمَّى المبتدأ اسمها، والخبر خبرها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [٢]في هذه الآية الكريمة رفع الفعل الناقص(كان) الاسم(أبوهما) على أنَّه اسمه، والاسم(صالحاً)على أنَّه خبره. وفي هذا الباب إذا اجتمع الاسمان المعرفة والنكرة يكون المعرفة هو الاسم للفعل الناقص، والنكرة هو الخبر، سواء تأخر الاسم النكرة أم تقدَّم.[٣]ومن الأفعال الناقصة أيضاً أفعال المقاربة وهي: طَفِقَ، وطَبِقَ، وجعلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأنشأَ، وهبَّ، وقامَ، وهي للشروع في الفعل، وهَلْهَلَ، وكادَ، وكربَ، وأوشكَ، وألمَّ، وأولى، وهي لمقاربة الفعل، وعسَى، وحَرَى، واخلَوْلَقَ لرجاء الفعل. وهذه الأفعال عملها عمل(كان) في الأصل، إلّا إنَّ خبرها يأتي فعلاً مضارعاً مجرَّداً من (أنْ) مع طَفِقَ، وطَبِقَ، وجعلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأنشأَ، وهبَّ، وقامَ، وهَلْهَلَ، ومقروناً بـ(أنْ) مع أولى، وعسَى، وحَرَى، واخلَوْلَقَ، ويجوز أن يكون مجرداً من(أن) ومقروناً بها مع كادَ، وكربَ، وأوشكَ، وألمَّ.[٤]ومن عملها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾[٥]في هذه الآية الكريمة رفع الفعل الناقص(طفقا) الضمير (ألف الاثنين)على المحل على أنَّه اسمه، وجملة(يخصفان) في محلِّ نصب خبره.

٤. **فعلا المدح والذم:** وهما(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، ووضعا للمدح العام والذم العام، وفاعلهما اسم ظاهر

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تـ: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيِّ للنشر، ١٩٦٧م، ص: ٥٩.

(٢) سورة الكهف: الآية: ٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ:١، ص: ٤٧.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٥٩.

(٥) سورة الأعراف: الآية: ٢٢.

FOR AUTHOR USE ONLY

معرَّف بـ(أل)، أو مُضَاف إلى المُعَرَّف بـ(أل)، أو ضمير مستتر مُفَسَّر بتمييز،[١] ومثال الظاهر ما جاء في قوله تعالى: ﴿نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾[٢] وفي هذه الآية الكريمة رفع الفعل(نِعْمَ) الاسم (العبد) على أنَّه فاعل له. ومثال الضمير المستتر ما جاء في قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾[٣] في هذه الآية الكريمة رفع الفعل(بِئْسَ) الضمير المستتر(هو) على أنَّه فاعل له، كما نصب الاسم (بدلاً) على التمييز. وقد يجمع بين الظاهر والتمييز للتأكيد وذلك كما في قول جرير:

تَزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا [الوافر]

فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زاداً[٤]

حيث جمع الشاعر بين فاعل(نِعْمَ) الاسم الظاهر(الزاد) والتمييز(زاداً) على سبيل التأكيد. ويلحق بفعلي المدح والذم (حبَّذا) و(لا حبذا) للمدح والذم.[٥]وكلُّ فعلٍ حلقيٌّ الفاء مراد به مدح أو تعجُّب.[٦]

٥. **فعلا التعجُّب:** وهما(ما أفْعَلَ) ويرفع فاعلاً ضميراً مستتراً وينصب المفعول، و(افْعِلْ به) ويرفع الفاعل،[٧] ومثال الأوَّل ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[٨] ومثال الآخَر ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[٩]في هاتين الآيتين الكريمتين رفع فعلا التعجب(أَكْفَرَ)

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الزمخشريُّ، المفصَّل، ص: ٢٧٣.

(٢) سورة ص: الآية: ٤٤.

(٣) سورة الكهف: الآية: ٥٠.

(٤) جرير بن عطيَّة الخطفيّ، ديوانه، ، المطبعة العلميَّة، مصر، ١٣١٣هـ، جـ: ١، ص: ٥٣.

(٥) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٢٧٣.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ١٢٩. وهنالك أفعال تلحق بهما نحو ساء، وكبُرَ، وحسُنَ.

(٧) المرجع السابق، ص: ١٣٠.

(٨) سورة عبس: الآية: ١٧.

(٩) سورة مريم: الآية: ٣٨.

و(اسْمِعْ) الفاعل في الآيتين، وهما: الضمير المستتر الذي يعود إلى(ما) في الآية الأولى، والضمير البارز(هم) على المحلِّ في الآية الثانية، كما نصب الفعل(أَكْفَرَ) الضمير(الهاء) مفعولاً به على المحلِّ في الآية الأولى. وهذا الفعلان على الرغم من أنَّ اسميهما فعلا التعجُب، فيقال عنهما في مثل هذين الموضعَيْنِ: أنَّه تعجُّب بالنسبة للمخلوقين، وهو مستحيل في حقِّ الله تعالى.(١)

ثانيا–الاسم العامل: والأصل في الاسم أن يكون معمولاً لا عاملاً، وإنَّما تعمل بعض الأسماء إذا شابهت الفعل أو الحرف العامل، وتفاصيل ذلك كما يلي:

١. **الأسماء العاملة عمل الفعل:** وتشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة باسم الفاعل، والمصدر،(*) فيرفع الأول الفاعل وينصب المفعول، ويرفع الثاني نائب الفاعل إذا كان مصُوغاً من فعلٍ متعدٍّ لواحد، وينصب مفعولاً إذا كان مصُوغاً من فعل متعدٍّ لأكثر من واحد، ويعمل الثالث الرفع في معموله على الفاعليَّة، أو النصب على شبه المفعولية إذا كان المعمول معرَّفاً بـ(أل) وعلى التمييز إذا كان نكرة، أمَّا الرابع فينصب المفعول.(٢) ومثال إعمال اسم الفاعل ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(٣) في هذه الآية الكريمة نصب اسم الفاعل(جَاعِلٌ) المفعول(خليفةً).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) أبو حيَّان الأندلسيِّ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تـ: عبد الرازق المهديِّ، دار إحياء التراث العربيِّ، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢م، جـ: ٨، ص: (٥٩٦– ٥٩٧). أي أنَّ المعنى هذا ما يُتَعَجَّبُ منه.

(*) اسم الفاعل: ما اشتقَّ من مصدر(فعل) لمن قام به على معنى الحدوث. واسم المفعول: ما اشتُقَّ من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن وقع الفعل الصادر من غيره عليه. والصفة المُشبَّهَة باسم الفاعل: ما اشتقَّ من فعل لازم مقصود ثبوت معناه. والمصدر: اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول. انظر: الفاكهيِّ، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تـ: المتولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: ٢، ١٩٩٣م، ص: (١٨٣–١٩٠).

(٢) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٢١٥– ٢٢٥).

(٣) سورة البقرة: الآية: ٣٠.

وتعمل صيغ المُبالغة(*)عمل اسم الفاعل وهي: فَعَّال، وفَعُوْل، وفَعِيْل، ومِفْعَال، وفَعِل.(١) ومن إعمال اسم المفعول ما جاء في قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ (٢) في هذه الآية الكريمة رفع اسم المفعول (مَجْمُوع) الاسم(الناسُ) نائباً للفاعل، ومن إعمال الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ما جاء في قول الشاعر:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً [البسيط]

مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَاباً(٣)

حيث نصبتْ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل(شنباءُ) الاسم(أنياباً) على التمييز ومثال إعمال المصدر ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ﴾(٤) حيث نصب المصدر(دَفْعُ) الاسم(الناسَ) مفعولاً به.

٢.**الأسماء العاملة عمل الحرف**: يعمل الاسم عمل حرف الجرِّ إذا أُضِيْفَ إلى غيره، فيكون المُضافُ إليه مجروراً به للإضافة،(٥) ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾(٦) وفي هذه الآية الكريمة جرَّ الاسم(مُلْك) الاسم(السماواتِ) على أنَّه مُضاف

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) صيغ المبالغة: هي ما حُوِّل من اسم الفاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة. انظر: الفاكهيّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص:(١٨٧-١٨٨).

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١١٠.

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٣.

(٣) أبو زبيد الطائي، حَرْمَلَة بن المُنْذر، ديوانه، تـ: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (ط. د)، ١٩٦٧م، ص: ٣٦. الهيفاء: الضامرة الخصر. والعجزاء: العظيمة العجيزة. والمحطوطة: المستوية القدّ. وجُدِلتْ: أُلْطِفَ خلقها. وشَنَب الثغر: بريقه.

(٤) سورة الحج: الآية: ٤٠.

(٥) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٩٨-٩٩).

(٦) سورة البقرة: الآية: ١٠٧.

إليه. ومن الأسماء ما يعمل عمل حروف الجزم، وذلك مثل: مَنْ، وأيٌّ، وما بمعنى شيء، ومَتَى، ومَهْمَا، وأَيْنَ، وأَنَّى، وحَيْثُما، وإذْما. وتعمل هذه الأسماء عمل(إنْ) الشرطيَّة فتجزم فعلي الشرط والجواب.[١] ومن عملها الجزم ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٢]في هذه الآية الكريمة جزم اسم الشرط(مَنْ) فعل الشرط(يُرِدْ)، وجواب الشرط (نُذِقْه).

٣. الاسم التامُّ:[*]ويعمل النصب في التمييز، وذلك نحو: عندي راقودٌ خلّاً. حيث نصب الاسم(راقودٌ) الاسم(خلّاً) على التمييز، وتعمل مثلَ عمله ألفاظ العقود نحو: عِنْدِي عشرون درهماً.[٤] وكذلك العدد المُركَّب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، نحو عِنْدِي أحدَ عشرَ دِرْهَماً، و(كَمْ) الاستفهامية نحو: كَمْ دِرْهَماً مالك، و(كأيِّنْ) نحو: كأيِّنْ رجلاً عِنْدِي، و(كَذَا) نحو عِنْدِي كَذَا دِرْهَماً، ففي كل هذه الأمثلة نصبت الأسماء فيها– أحدَ عشرَ، وكَمْ، و كأيِّنْ، و كَذَا– ما بعدها على التمييز.[٥]

ثالثاً–الحرف العامل: ويختلف عمل بعضها عن بعض، فمنها ما يعمل الجرَّ، ومنها ما يعمل الجزم، ومنها ما يعمل النصب، ومنها ما يعمل النصب مع الرفع أو العكس، وتفاصيل هذا كما يلي:

١.الحروف التي تعمل الجرَّ: وهي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، و واو القسم، وتاء القسم، وعلى، وعن، والكاف، ومُذْ، ومُنْذُ، وحاشا، وخلا، وعدا.[٥] ومن عملها الجرّ ما جاء في

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الجُرجانيُّ، العوامل المئة، ص: (٥٤–٥٥).

(٢) سورة الحج: الآية: ٢٥.

(*) الاسم التام: هو الاسم الذي نصبَ لتمامه، وتمامه هو الاستغناء عن الإضافة بتوين أو إضافة أو نون تثنية أو جمع. انظر: الجرجانيّ: التعريفات، ص: ١١.

(٣) الجُرجانيُّ، العوامل المئة، ص: ٦٣.

(٤) المرجع السابق، ص: (٥٦–٥٧).

(٥) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٢٨٨. ويُجَرُّ شذوذاً بـ(لعلَّ) في لغة(عُقَيْل)، وبـ(متى) في لغة (هُذَيْل) وبـ(كي).

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[١]في هذه الآية الكريمة جرَّ حرف الجرِّ(في) الاسم الذي جاء بعده(الأرضِ).

٢. **الحروف التي تعمل الجزم:** ولا تدخل إلا على الفعل المضارع، فمنها ما يجزم فعلاً واحداً وهي: لَمْ، و لمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية.[٢] ومن عملها الجزم ما جاء في قوله تعالى:﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٣] وفي هذه الآية الكريمة جزم الحرف(لمْ) الفعل المُضارع(يلدْ).ومن حروف الجزم ما يجزم فعلين، وذلك مثل: إنْ الشرطية،[٤] وذلك كما في قوله تعالى:﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[٥]في هذه الآية الكريمة جزم الحرف(إنْ) فعلَيْنِ هما (تبدُو) و(يحاسِبْكم)، فالأول على أنَّه فعل الشرط، والآخَر على أنَّه جواب الشرط.

٣. **الحروف التي تعمل النصب:** ولا تدخل إلا على الفعل المضارع، وهي: أنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإذَن،[٦] ومن عملها النصب ما جاء في قوله تعالى:﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[٧] في هذه الآية الكريمة نصب الحرف(لَنْ) الفعل(يغفرَ).

٤. **الحرفان اللذان يعملان الرفع والنصب معاً:** وهما:(ما) و(لا) المُشْبَّهَتانِ بـ(ليْسَ)،[٨] ويدخلان على

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٨.

(٣) سورة الإخلاص: الآية: ٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٥٦.

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٥.

(٧) سورة التوبة: الآية: ٨٠.

(٨) تشبَّهُ (ما) و(لا) بـ(ليس) في أنَّهما للنفي، كما أنَّهما يدخلان على المبتدأ والخبر، والمعرفة والنكرة مثل(ليس).

FOR AUTHOR USE ONLY

المبتدأ والخبر فيرفعان المبتدأ على أنَّه اسم لهما، وينصبان الخبر على أنَّه خبر لهما. ومن عمل (ما) الرفع والنصب ما جاء في قوله تعالى:﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]في هذه الآية الكريمة رفع الحرف(ما) اسم الإشارة(هذا) محلاً على أنَّه اسمه، ونصب الاسم(بشراً) على أنَّه خبره. ويُلحقُ بهما(لات) والتي تنصب (حيناً) ويكون اسمها محذوفاً، نحو قوله تعالى:﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] حيث نصب الحرف(لات) الاسم(حينَ)، واسمه محذوف تقديره(الحينُ).[3]

٥. **الحروف التي تعمل النصب والرفع معاً:** وتسمَّى بالأحرف المُشبَّهة بالفعل وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأَنَّ، ولَعَلَّ، ولَيْتَ ولكنَّ. وهذه الحروف تنصب المبتدأ فيُسَمَّى اسمهما، وترفع الخبر فيُسَمَّى خبرها،[4] ومن عملها الرفع والنصب ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[5] في هذه الآية الكريمة نصب الحرف(إنَّ) لفظ الجلالة(اللهَ) على أنَّه اسمه، ورفع الاسم(قديرٌ) على أنَّه خبره.

رابعاً– اسم الفعل: وهو((ما ناب عن الفعل معنىً وعملاً، وليس بفضلة في الكلام ولا متأثراً بعامل يدخل عليه)).[6] ومن أسماء الأفعال ما يرفع الاسم الظاهر، ومنها ما ينصب الاسم، وذلك كما يلي:

١. **أسماء الأفعال الرافعة للاسم:** وهي ثلاث كلمات: هَيْهَاتَ زيدٌ بمعنى بَعُدَ، وشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ، وسُرْعَانَ بمعنى سَرُعَ. ومن عملها ما جاء في جملة: هَيْهَاتَ زَيْدٌ. رفع اسم الفعل(هَيْهَاتَ) الاسم(زيدٌ) على أنَّه فاعل له.

٢. **أسماء الأفعال الناصبة للاسم:** وهي ستّ كلمات: رُوَيْدَ بمعنى أَمْهِلْ، وبَلْهَ بمعنى دَعْ، ودُونَكَ

---

(١) سورة يوسف: الآية: ٣١.

(٢) سورة ص: الآية: ٣.

(٣) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٩٧– ٩٨).

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ١٣١.

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٠.

(٦) الفاكهيُّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: ١٨٢.

FOR AUTHOR USE ONLY

بمعنى خُذْ، وعَلَيْكَ بمعنى الْزَمْ، وها بمعنى خُذْ، وحَيَّهَلَ بمعنى ائْتِ.[١] ومن نصبها للاسم الظاهر ما جاء في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾[٢] في هذه الآية الكريمة نصب اسم الفعل(عليكم) الاسم (أنفسَكُمْ) على أنَّه مفعول به. كانت تلك طائفة من العوامل التي يهتمُّ النحاة بشرحها وتوضيح شروط إعمالها وطريقة عملها.

امتناع العامل عن العمل:

تمتنع بعض العوامل عن العمل نتيجة لحلول فاصل ما بينها وبين معمولها، وذلك كما في (إن) وأخواتها باستثناء (ليت) إذا دخلت عليها (ما) الكافَّة، والتي تكفُّها عن العمل، أيْ تمنعها من التأثير فيما كان معمولاً لها من قبل. يقول سيبويه عن ذلك: ((قال الخليل: إنَّما لا تَعمل فيما بعدها كما أنَّ أَرَى إذا كانت لغواً لم تَعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل.)).[٣] وهنا ينقل سيبويه عن الخليل امتناع إنَّما– إنّ مع ما الكافة– عن العمل فيما بعدها، وذلك كما في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾[٤] في هذه الآية الكريمة حالت (ما) الكافة بين (إنَّ) و بين معموليها فامتنعت عن العمل في الاسمين(المؤمنون) و(أخوةٌ)، فارتفعا على أنَّهما مبتدأ وخبر.

FOR AUTHOR USE ONLY

ومن العوامل ما يمتنع عن العمل دون وجود ما يحول بينه وبين معموله، وهو ما يُعْرَفُ عند النحاة باسم الإلغاء، وهو((إبطال عمل العامل لفظاً و تقديراً.)).[٥]ويكون هذا الإلغاء في (ظَنَّ وأخواتها) والتي يقول سيبويه عن إلغائها:((فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ

---

(١) الجُرجانيُّ، العوامل المئة، ص: (٥٧–٥٨).

(٢) سورة المائدة: الآية: ١٠٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ١٣٨.

(٤) سورة الحجرات: الآية: ١٠.

(٥) ابن يعيش، يعيش بن عليّ، شرح المفصَّل للزمخشريّ، تـ: إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م، جـ: ٤، ص: ٣٣٠.

أخوك، وفيها أُرى أبوك. وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى.)).[١] فهنا يقدِّم سيبويه هذه الأمثلة لإلغاء عمل أفعال القلوب[*](أظنَّ، أخال، أُرى) وذلك لتوسطها بين معموليها، وهو ما يقصده سيبويه بالتأخُّر الذي يكون فيه الإلغاء أقوى من الإعمال، لأنَّ الأصل في هذه الأفعال أنْ تتصدر الجملة ، علماً بأنَّ هذا الإلغاء حكمه الجواز ، أيْ يجوز فيها الإلغاء والأعمال. وكذلك الأمر – بالنسبة لهذه الأفعال– إذا تأخَّرت عن معموليها فإنَّها تُلْغَى، أما عن أعمالها وهي متأخَّرة فيصفه سيبويه بالضعف إذ يقول عنه: ((فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ، لأنَّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ.)).[٢] إي أنَّ الأصل في عمل الفعل أن يكون متقدِّماً على معموله إذا عمل. وهنالك نوع آخر من المنع المحدود، والذي يسميه النحاة بالتعليق وهو((إبطال عمله لفظاً لا تقديراً)).[٣] أي يكون المنع مقصوراً على لفظ المعمول لا موضعه، ويكون ذلك في أفعال القلوب في بعض المواضع، كأنْ يتقدَّم حرف له الصدارة على معموليها وذلك نحو تقدم (لام) الابتداء على معموليها، يقول سيبويه عن ذلك: ((ومن ذلك: قد عملتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك. فهذه اللامُ تَمنَعُ العملَ ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ.)).[٤] وظاهر كلام سيبويه أنَّ لام الابتداء وهمزة الاستفهام تمنعان أفعال القلوب من العمل في معموليها كما في المثال الذي ذكره سيبويه. وقد يعمل العامل في المعمول الأوَّل ثمَّ يُعلَّق في الثاني ومن وذلك ما جاء في قول

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١١٩.

(*) سُمِّيَتْ أفعال القلوب بهذا الاسم، لأنَّها ليست بأفعال مؤثِّرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس من الشك والظنِّ والعلم، وهي: علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، وخلت، وزعمْتُ. انظر: ابن يعيش، ، شرح المفصَّل للزمخشريّ ، جـ: ٤، ص: ٣١٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٢٠.

(٣) ابن يعيش،، شرح المفصَّل للزمخشريّ، جـ: ٤، ص: ٣٣٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٣٦.

سيبويه:((علمتُ عمراً أأبوك هو أم أبو غيرِك فأَعملتَ الفعلَ في الاسم الأوّل لأنّه ليس بالمُدْخَل عليه حرفُ الاستفهام.)).[١] فهنا عمل الفعل (علمتُ) في المعمول الأول (عمراً)، ثم عُلّق في الثاني(أبوك) لأنّه مسبوق بأداة استفهام(الهمزة)، وأداة الاستفهام حقُّها الصدارة، أي تكون في بداية الجملة، فيكون (أبوك) مرفوعاً على الابتداء لفظاً، ويكون هو وخبره(هو) في محلِّ نصب المفعول الثاني لـ(علمتُ). ويتضح من كلِّ ذلك أنَّ النحاة قد لاحظوا امتناع بعض العوامل عن العمل في أوضاع معيَّنة، وقد ذكروا بعض المُؤشرات التي تُعين المتعلِّم على معرفة تلك الأوضاع.

التنازع في العمل:

ويقصد بالتنازع: ((أن يتقدَّم في اللفظ من فعل متصرف أو شبهه، مذكوران في اللفظ فأكثر– كثلاثة عوامل– اتفقا في العمل أو اختلفا فيه)).[٢] وهو ما أطلق عليه سيبويه اسم (باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منها يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك) وقد مثّل له بـــ: ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضَرَبَني و ضربتُ زيداً. فيعْمَلُ الثاني منهما مع أنَّ الفعل الأوّل قد وقع عليه في المعنى. ويرى سيبويه أنَّ إعمال الثاني أولى لقربه وجواره من المعمول.[٣] ثمَّ توسَّع النحاة في تفصيل ظاهرة التنازع وعقدوا لها باباً نحويًّا يحمل هذا الاسم.

FOR AUTHOR USE ONLY

أنواع العوامل المتنازعة:

يكون التنازع بين فعلين أو أكثر، ومن تنازع الفعلين ما جاء في قوله تعالى:﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٤] في هذه الآية الكريمة تنازع الفعلان (آتوني) و(أفرغُ)على معمول واحد هو(قطراً).

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٣٧.

(٢) الفاكهيُّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: ٢٠٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (٧٣– ٧٤).

(٤) سورة الكهف: الآية: ٩٦.

حيث يطلبه الفعل الأوّل مفعولاً ثانياً، بينما يطلبه الآخر مفعولاً به. ومن تنازع ثلاثة عوامل على معمول واحد قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: ((تُسَبِّحونَ وتَحمدُونَ و تكبِّرونَ خلفَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين.)).[١] في هذا الحديث الشريف تنازعت ثلاثة أفعال هي(تُسَبِّحونَ)، و(تَحمدُونَ)، و(تكبِّرونَ)على معمول واحد هو(ثلاثاً)، حيث يطلبه كلٌّ منها مفعولاً به. وقد يكون التنازع بين فعل واسم فعل، وذلك كما جاء في قوله تعالى:﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٢] في هذه الآية الكريمة تنازع كلٌّ من اسم الفعل (هاؤم) والفعل(اقرأوا) على معمول واحد هو(كتابِيَه) حيث يطلبه كلٌّ منهما مفعولاً به. كما يكون التنازع بين الوصْفَيْنِ نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[٣] حيث تنازع الوصْفانِ (الذاكرِيْنَ) و(الذاكراتِ) على معمول واحد هو لفظ الجلالة (اللهَ). وقد يكون التنازع بين مصدر وفعل، وذلك كما في قول الشاعر:

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغيرةِ أنّني [الطويل]

لقيتُ ولمْ أُنْكِلْ عن الضرْبِ مِسْمَعاً[٤]

حيث تنازع العاملان الفعل (لقيْتُ) و المصدر(الضربِ) على معمول واحد هو (مِسمعاً)، حيث يطلبه كلٌّ منهما مفعولاً به ولا يكون التنازع بين الحرف وغيره، ولا بين حرفين، ولا بين اسمين جامدين

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) البخاريُّ، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاريِّ، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط:١، ٢٠٠٢م، كتاب الجمعة، باب الذكر بعد الصلاة، حديث رقم: ٨٧٣، ص: ٢٠٦.

(٢) سورة الحاقة: الآية: ١٩.

(٣) سورة الأحزاب: الآية: ٣٥.

(٤) المرار الأسديُّ، المرار بن سعد، ديوانه، تـ: نوري حمودي القيسي، مجلة المورد العراقيَّة، (١٩٧٢م، مجلد: ٢، عدد: ٢، ص: ١٦٩. أولَى المغيرة: أوّلها. والمغيرة: الخيل تخرج للغارة. وأنكل: أنكص وأتراجع. ومِسمعاً: هو مسمع بن شيبان، من بني قيس بن ثعلبة. والمعنى هو أنّه قد ردَّ المغيرين على وجوههم هازماً لهم ولم يجبن عن لقاء مسمع بن شيبان، وهو أمره عرفه أوّل هؤلاء المغيرين.

ولا بين اسم جامد وغيره.[١] وقد أجاز المبرِّد التنازع بين فعلي تعجُّب نحو: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدٌ.[٢] ، وتابعه ابن مالك في ذلك إلّا أنَّه اشترط إعمال الثاني نحو: ما أَحْسَنَ وأَعْقَلَ زيداً. فيُنْصبُ(زيداً) بـ(أَعْقَلَ) لا بـ(أَحْسَنَ)، وذلك حتى لا يُفْصَلُ بين المُتلازمَيْنِ.[٣]

ما يطلبه الأوَّل عند إعمال الآخِر:

إذا أُعْمِلَ ثاني المتنازِعَيْن أو آخرهما، إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين– فإنَّ الأوَّل يكون طالباً الاسم المتنازع فيه إمَّا مرفوعا، وإمَّا منصوباً، و إمَّا مجرورا.[٤]ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً– إذا كان طالبا مرفوعا: وكان المتنازع فيه مفرداً، فإنَّه يسْتَكَن ضميره في الأوَّل كما قول الشاعر:

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها [الطويل]

جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهبِ[٥]

حيث أُعْمِلَ الثاني (استشعرَتْ) في المعمول (لونَ)، بينما يقتضيه الأوَّل فاعلاً، فاستكن فيه الضمير لأنَّه مفرد. أمَّا إذا كان الاسم المتنازع فيه مثنىً أو جمعاً، كما في قول الشاعر:

جَفَوني ولَمْ أَجْفُ الأخِلاءَ أنَّني [الطويل]

لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَليلي مُهْمَلُ[٦]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٣٠٣.

(٢) المبرِّد، المُقْتَضَب، جـ: ٤، ص: ١٨٤.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تـ: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٠م، جـ: ٢، ص: ١٧٧.

(٤) أبو حيَّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تـ: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٨م، جـ: ٤، ص: ٢١٤٢.

(٥) طُفَيل الغنويُّ، طُفَيل بن كعب، تـ: حسَّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧م، ص: ٣٢. الخيل الكُمْت: المُشربة حمرة. متونها: ظهورها. استشعرت: استشربت أو لبست. المُذْهب: الفرس الذي تعلو حمرته صفرة.

(٦) البيت مجهول قائله، وهو من شواهد (شرح التسهيل). انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٢، ص: ١٧٠.

فيجب إظهار ضمير يطابق الاسم في الفعل الأوَّل، وذلك حيث أُعْمِلَ الثاني (أجفُ) في المعمول (الإخلاءَ) بينما كان الأوَّل يقتضيه فاعلاً، فأظهر فيه ضمير (واو الجماعة) ليطابق الاسم المذكور (المتنازع فيه).

ثانياً- إذا كان طالباً منصوبا: فيجوز فيه عدم إظهار ضمير يفسِّره الاسم المتنازع فيه، وذلك لأنَّ المفعول به فضلة، يمكن الاستغناء عنه بما ذُكِرَ في الجملة، وذلك كما في قول الفرزدق:

وَلَكِنَّ نصفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي [الطويل]

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ منافٍ وَهَاشَمِ[1]

حيث أُعْمِلَ الثاني (سَبَّنِي) في المعمول (بَنُو)، بينما كان الأوَّل يقتضيه مفعولًا، فلَمْ يُظْهَرْ فيه ضمير يفسِّره الاسم المتنازع عليه، لأنَّه فضله، وقد تُرِكَ إظهاره استغناء عنه بما ذُكِرَ في الكلام. وقد يُظْهَرُ فيه الضمير ضرورة كما في قول الشاعر:

إذا كُنْتَ تُرْضِيْه ويُرْضِيكَ صاحبٌ [الطويل]

جِهاراً فكُنْ في الغيبِ أحفظَ للعهْدِ[2]

حيث أُعْمِلَ الثاني(يُرْضِيك) في المعمول(صاحبٌ)، بينما كان الأوَّل يطلبه مفعولاً به، وكان من الممكن الاستغناء عن إظهار الضمير في الأوَّل لأنَّه فضلة، إلَّا أنَّه أُظْهِرَ ضرورة هنا.[3]

ثالثاً- إذا كان طالبا مجروراً: فيجوز فيه عدم إظهار الضمير الذي يفسِّره الاسم المتنازع فيه، وذلك كما في قول الشاعر:

---

(١) الفرزدق، ديوانه، ص: ٦٠٦. وفيه برواية (عدلاً) بدلاً من (نصفا)، والمعنيان متفقان. والمعنى ليس من العدل أنْ يسب بآبائه مقاعساً، لضعتهم وشرفه ، وإنَّما من العدل أن يسبَّ ويسبَّه أشراف مثله كبني أميَّة وبني هاشم.

(٢) البيت مجهُول قائله، وهو من شواهد(شرح التسهيل) لابن مالك. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٢، ص: ١٧١.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٣٢٨.

FOR AUTHOR USE ONLY

جِئْ ثم حالِف وثِق بالقومِ أنَّهم [البسيط]

لِمَنْ أجاروا ذوُو عزٍّ بلا هُونِ[١]

حيث أُعْمِلَ الثالث(ثِقْ) في المعمول (بالقومِ)، بينما كان يطلبه الأوَّل متعلّقا به، ولم يظهر فيه ضمير يفسِّره الاسم المتنازع فيه، استغناء عنه بما ذُكِرَ في الكلام ودلَّ عليه. وقد جوَّز بعض النحاة إظهار الضمير في الأول عند إعمال الآخِر، وذلك نحو: مَرَرْتُ به ومرَّ بي زيدٌ.[٢]

ما يطلبه الآخِر عند إعمال الأوَّل:

إذا أُعْمِلَ أوَّل المتنازعين، فإنَّ الثاني يكون طالباً المتنازع فيه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً- إذا كان طالباً مرفوعاً: فإنَّ الآخِر يُضمَر فيه الضمير، وذلك نحو قول الشاعر:

ولمَّا أنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى [الوافر]

سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا[٣]

حيث أُعْمِلَ الأوَّل(سَمِعْتُ) في المعمول (الغُرَابَا)، بينما كان الثاني(نَعَبَ) يقتضيه فاعلاً، لذلك أُضْمِرَ فيه ضمير الرفع فاعلاً. أما إذا كان طالباً مرفوعاً و الاسم المتنازع فيه مثنى أو جمع ، فإنَّ الضمير يظهر فيه ويفسِّره الاسم بعده،[٤] وذلك كما في قول الشاعر :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) البيت مجهول قائلة، وهو من شواهد (شرح التسهيل) لابن مالك. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٢، ص: ١٦٨. جئ: فعل أمر من المجيء وهو الإتيان. وحالف: من الحلف وهو المعاهدة. أجاروا: حموا ومنعوا. عزٌّ: غلبة ومنعة. والهون: الضعف والذلُّ.

(٢) أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ: ٤ ، ص : ٢١٤٢.

(٣) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد (الإنصاف). انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: ٧٣. تحمَّلوا: وضعوا حمولهم وهمُّوا للرحيل. والبين: البعد والفراق. ونعب الغراب: نعيقه، وهو كناية عن صفة الشؤم.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٧٨.

وقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُوراً [الوافر]

بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا[1]

حيث أُعْمِلَ الأوَّل (نَرَى) في المعمول (الخردَ) ، بينما كان الثاني(يَقْتَدْنَنَا) بطلبه فاعلاً، وبما أنه جمع فأظهر فيه الضمير(نون النسوة) الذي يفسِّره الاسم بعده.

ثانياً- إذا كان طالباً منصوباً: فيجوز فيه ترك إظهار الضمير فيه استغناء عنه بما ذُكِرَ في الكلام، ولأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول،[2] وذلك في قول امرئ القيس:

فلَو أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنى معيشةٍ [الطويل]

كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ[3]

حيث أُعْمِلَ الأوَّل(كفاني) في المعمول (قليلٌ)، بيمنا كان يطلبه الثاني (أَطْلُبْ) مفعولاً به، ولم يظهر فيه الضمير استغناء عنه بما ذُكِرَ في الكلام، كما يجوز فيه أيضاً إظهار الضمير الذي يفسِّره الاسم بعده (المتنازع فيه).[4] وذلك كما في قول أبي الأسود الدؤليّ:

كَسَاكَ ولَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهْ [الطويل]

أَخٌ لَكَ يُعْطِيْكَ الجزيلَ وناصِرُ[5]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) المرَّار الأسديُّ، ديوانه، ص: ١٧٣. نغنى بها: أي بالمنزل، وأنَّثه لما فيه معنى الدار. عصوراً: دهوراً. يقتدننا: يَمِلْنَ بنا إلى الصبا. الخرد: جمع خريدة، وهي الخفرة الحييَّة. والخدالا: جمع خدلة، وهي الغليظة الساق الناعمة.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٧٩.

(٣) امرؤ القيس، ديوانه، ص: ١٢٩.

(٤) أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ: ٤ ، ص : ٢١٤٦.

(٥) أبو الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو، ديوانه، تـ: الشيخ محمد حسن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م، ص: ١٦٦. وفيه برواية (كساني) بدلاً من(كساك)، (فحمدته) بدلاً من(فاشكرن له). كساك: أعطاك كسوة. لم تستكسه: لم تطلب منه. ناصر: معين. والبيت في مدح المُنذر بن الجارود، وقد أهدى أبا الأسود ثياباً.

حيث أُعْمِلَ الفعل الأوَّل (كَسَاكَ) في المعمول (أَخٌ)، بينما كان الثاني(تَسْتَكْسِه) يطلبه مفعولاً به، فأُظْهِرَ فيه ضمير يفسِّره الاسم بعده(المتنازع فيه).

ثالثاً- إذا كان طالباً مجروراً: فيجوز فيه إظهار الضمير نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ [الطويل]

تُتَخَّلُ فاسْتَاكَتْ به عُودُ إسْحِلِ[١]

حيث أُعْمِلَ الأوَّل (تُتَخَّلُ) في المعمول (عُودُ)، بينما الثاني (فاسْتَاكَتْ) يطلبه متعلّقاً به، فأظهر الضمير الذي يفسره الاسم بعده (به). كما جوَّز النحاة حذف هذا الضمير.[٢]

كيفيَّة العمل إذا كان أحد العامِلَيْنِ من أفعال القلوب:

يكون التنازع بين أفعال القلوب، وبينها وبين العوامل الأخرى، وقد ذكر المبرِّد مثالاً لذلك: ظننْتُ أو قلْتُ: زيدٌ منطلقٌ. وهذا مثال لإعمال الثاني(قلْتُ) وإهمال الأوَّل(ظننْتُ)، لأنَّ (قال) يُحكَى بها فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر. أمَّا إعمال الأوَّل فضرب له مثالاً بقوله: ظننْتُ أو قلْتُ هو هو زيداً مُنطلِقاً. ففي هذا المثال أُعْمِلَ الأوَّل(ظننْتُ) فنصب المفعولَيْنِ(زيداً) و(مُنطلِقاً)، وبما أنّ (قالَ) يُحكَى بها أي تأتي بعدها جملة، فأضمر لجزأيها (المبتدأ والخبر) بـــ(هو هو) لأنَّهما عمدة فلا يُستغنى عنهما.[٣] ومن النحاة من حاول تطبيق التنازع في الفعل المتعدِّي لثلاثة مفاعيل، وذلك كما في هذا المثال: أعلمني وأعلمتُ زيداً عمراً قائماً إيَّاه إيَّاه.[٤] حيث أُعْمِلَ الفعل الثاني (أعلمْتُ)

---

(١) عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه(ملحق الديوان)، تـ: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٦م، ص: ٣٠٥. الأراك والإسحل: نباتان يُستاكُ بأعوادهما. تُتَخَّل: اختير. والبيت في وصف امرة تتخيَّر في أعواد السواك، أو تستخدم أيّاً منهما حسب انتقالها لموضع نبت كلٌّ منهما.

(٢) أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ: ٤ ، ص : ٢١٤٤.

(٣) المبرِّد، المُقتضب، جـ: ٤، ص: (٧٨- ٧٩).

(٤) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٣٣٧.

FOR AUTHOR USE ONLY

في المعمولات (زيداً عمراً قائماً)، بينما أُعْمِلَ الأول ضميري النصب (إيَّاه) (إيَّاه)، ولم يُحذفا لأنَّهما عمدة في الأصل، ولم يضمرا مقدَّما لأنَّهما فضلة في هذا الاستعمال، لذلك أضمرا مُؤخَّراً. وهذه الأمثلة وغيرها لم تُعَضَّد بشواهد من اللغة، لذلك الصواب ما أشار به ابن الطراوة[*] من الاقتصار على المسموع وإجازة ما سُمِعَ وترك ما لم يُسْمَعْ من العرب.[1] ويُعدُّ باب التنازع من أصعب الأبواب النحويَّة، ويرجع ذلك إلى تشعُّب الظاهرة التي يقوم بعلاجها، وإلى طبيعة الأمثلة الافتراضيَّة التي لم تعضَّد بشواهد من اللغة، والحلُّ يكمن في تعديل طريقة عرض الظاهرة، وحذف ما يفتقد إلى الشواهد منها.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*)ابن الطراوة(٥٠٣ هـ): أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله، نحويٌّ أندلسيٌّ، الهجري تلميذ الأعلم الشنتمري، من مؤلفاته رسالة (الافصاح). انظر: الحمويّ، معجم الأدباء، جـ: ٣، ص: ١٤٠٢.

(١) أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ: ٤، ص: ٢١٤٣.

المبحث الثاني

المـعمـــــــــــــول

أنـواع المـعمـولات:

المعمول اسم مفعول من الفعل المبني للمجهول(عُمِل) ويقصد به النحاة الكلمة التي يكون آخرها مناط التغيير بسبب العامل، سواء أكان ذلك التغيير ظاهراً أم مقدَّراً كما قال ابن هشام الأنصاريّ(*) في تعريف الإعراب:((هو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة.)).(١) ويُفْهَمُ من هذا التعريف أنَّ هنالك كلمة يكون آخرها متغيراً بسبب وجود العامل، وهذه الكلمة ما يُطلَقُ عليها المعمول عند النحاة. وهم يقسمون المعمولات إلى أربع أقسام هي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات .

القسم الأوَّل– المرفوعات: ويشمل هذا النوع عدَّة معمولات، منها ما هو اسم، ومنها ما هو فعل، وتفاصيل ذلك كما يلي:

أولاً–الفاعل: وهو((ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبداً كقولك: ضربَ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامُه، وحسنٌ وجهُه)).(٢)حيث رُفِعَ كلٌّ(زيدٌ)، و(غلامُه)، و(وجهُه) على أنَّه فاعل.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) ابن هشام الأنصاريّ(٧٦١ هـ): أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف، نحويٌّ مصريٌّ ، قال عنه ابن خلدون:((مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.)) وله مصنَّفات نحويَّة منها (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب).انظر: السيوطيّ، بغية الوعاة، جـ: ٢، ص: (٦٨– ٧٠).

(١) ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة الكبرى، مصر، ط: ١، ١٩٦٣ م، ص: ٤٥.

(٢) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٤٤.

ثانياً- نائب الفاعل: وهو ((ما ينوب عنه[عن الفاعل] جارياً مجراه في كل مالة مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد: ملفوظ به، أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص متصرف(*)).[1] ومثال نيابة المفعول عن الفاعل ما جاء في قوله تعالى:﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[2] في هذه الآية الكريمة ارتفع المفعول (الإنسانُ) نيابة عن الفاعل المحذوف. ومثال نيابة الجارِّ والمجرور ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾[3] في هذه الآية الكريمة جاء الجارّ والمجرور(للذينَ) في محلِّ رفع نائب فاعل. ومثال نيابة المصدر عن الفاعل ما جاء في قوله تعالى:﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[4] في هذه الآية الكريمة ناب المصدر(نفخةٌ) عن الفاعل، فارتفع على أنَّه نائب فاعل. ومثال نيابة الظرف نحو قولك: جُلِسَ أمام الأميرِ،[5] حيث ناب الظرف(أمام) عن الفاعل فارتفع على أنَّه نائب للفاعل.

ثالثاً- المبتدأ: وهو ((الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة(**)للإسناد.)).[6] ولفظ الاسم يشمل الصريح ،

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) الظرف المختصُّ: هو الظرف المقيَّد بوصف أو إضافة أو عدد، والمتصرِّف: الذي لا يكون ملازماً للنصب على الظرفية نحو: عندَك ومعَك.

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٧٧. ويحذف الفاعل لأغراض منها ما هو لفظيٌّ كالإيجاز، ومعنويٌّ كالعلم به أو عدم تعلُّق غرض بذكره.

(٢) سورة النساء: الآية: ٢٨.

(٣) سورة الحج: الآية: ٣٩.

(٤) سورة الحاقة: الآية: ١٣.

(٥) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٢١٣.

(**) العوامل اللفظيَّة التي تدخل على المبتدأ مثل: (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها. و(ظنَّ) وأخواتها.

(٦) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٣٨.

وغير الصريح مثل المصدر المؤول، ومثال الأوّل ما جاء في قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[1]في هذه الآية الكريمة ارتفع لفظ الجلالة(اللهُ) على أنَّه مبتدأ خبره (نورُ). ومثال المصدر المؤول الواقع مبتدأ ما جاء في قوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[2]في هذه الآية الكريمة جاء المصدر المؤول(أنْ تصوموا) في محلِّ رفعٍ مبتدأ خبره(خيرٌ).

رابعاً- الخبر: وهو((المُسْنَد الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة.)).[3] والأمثلة السابقة للمبتدأ فيها تمثيل للخبر أيضاً.

خامساً- اسم(كان) وأخواتها: ويكون اسمها- المبتدأ في الأصل- مرفوعاً بها،[4] وذلك كما في قوله تعالى:﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾[5] في هذه الآية الكريمة رُفِعَ الاسم(الرسولُ) للفعل الناقص(يكون) وخبره الاسم(شهيداً). ويُلْحَقُ بها اسم(ما) و(لا) و(لات) المُشبَّهات بـــ(ليس).

سادساً- خبر(إنَّ) وأخواتها: ويكون خبرها- خبر المبتدأ في الأصل- مرفوعاً بها،[6] وذلك كما في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[7]في هذه الآية الكريمة رُفِعَ الاسم (قديرٌ) خبراً لـ(إنَّ)، واسمها لفظ الجلالة(الله). ويُلْحَقُ بها خبر(لا) العاملة عمل(إنَّ).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة النور: الآية: ٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٨٤.

(٣) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٣٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٤٥.

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٤٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ١٣١.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٠.

(٨) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٤٤.

سابعاً- الفعل المضارع: وهو ((كلمة دلّت وضعاً على حدث وزمان غير منقض حاضراً كان أم مستقبلاً.)).[١] ويأتي مرفوعاً إذا عُرِّي من العوامل الناصبة والجازمة،[٢] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [٣] في هذه الآية الكريمة رُفِعت الأفعال المضارعة(يستهزئُ، ويمدُّهم، ويعمهونَ) لتعريها من العوامل اللفظيَّة.

القسم الثاني- المنصوبات: ويشمل هذا النوع عدَّة معمولات، منها ما هو اسم، ومنها ما هو فعل، وتفاصيل ذلك كما يلي:

أولاً- المفعول المطلق(المصدر): وهو ((ما دلَّ على حدث وضعاً، وعلى زمان مجهول ضمناً.)).[٤] وذلك كما قوله تعالى:﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٥] في هذه الآية الكريمة جاء الاسم(تسليماً) منصوباً على أنَّه مفعولاً مطلقاً. ويُلْحَقُ به ما ينوب عنه (كلَّ، وبعض) المضافتان إليه نحو: جدَّ كلَّ الجدِّ. وضربْتُه بعضَ الضربِ. ونوعه نحو: رجَعَ القَهْقَرَى. وصفته نحو: سِرْتُ أحْسَنَ سيرٍ. وهيئته نحو: يموتُ الكافرُ مِيتةَ سوءٍ. ومرادفه نحو قمْتُ الوقوفَ. والمشار به إليه نحو: ضربْتُه ذلك الضربَ. ووقته نحو: أَلَمْ تغتمضَ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا.[*] و(ما) الاستفهاميَّة نحو: ما تضربُ زيداً؟[٦]و(ما)الشرطيَّة

---

(١) الفاكهيُّ، شرح حدود النحو، ص: ٩٩.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ٢، ص: ٤٤٨. وهذا رأي الكوفيين.

(٣) سورة البقرة: الآية: ١٥.

(٤) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٢٣.

(٥) سورة الأحزاب: الآية: ٥٦.

(*) هذا صدر بيت من (الطويل) وعجزه : وعادَك ما عادَ السليْمَ مُسَهَّداً. وهو للأعشى. انظر: الأعشى، ميمون بن قيس، ديوانه، تـ: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ت)، ص: ١٣٥.

(٦) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: (٣٤٦- ٣٥١).

FOR AUTHOR USE ONLY

نحو: ما شئْتَ فاجلسْ. وآلته نحو: ضربْتُه سوطاً. وعدده نحو:﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[١] وملاقيه في الاشتقاق نحو:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٢] واسم مصدر[*]غير علم نحو: اغتسلَ غُسلاً.[٣]

ثانياً- المفعول به: وهو((الذي يقع عليه فعل الفاعل نحو ضربَ زيدٌ عمراً.)).[٤] وفي هذا المثال نُصِبَ (عمراً) على أنَّه مفعولاً به. ويُلْحَقُ به والمنادي وهو((المذكور بعد حرف النداء لفظاً أو تقديراً))[٥] نحو يا حسناً وجهه اقبِلْ. وفي هذا المثال نُصب المُنادى (حسناً) بفعل محذوف تقديره(أدعو).ويُلْحَقُ بالمفعول به الاسم المنصوب على الاختصاص، وذلك نحو: نحن العربَ أقرَى الناسِ للضيفِ. حيث نُصِب الاسم(العربَ) بفعل محذوف تقديره (أخُصُّ). وكذلك النعت المقطوع للمدح أو الذم أو الترحم، وذلك مثل: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ. وكذلك: مررْتُ به المسكينَ البائسَ.[٦] حيث نُصِبَ الاسمان(الفاسقَ) و(المسكينَ) على أنَّهما مفْعُولَان لفعل محذوف تقديره(أعني).

ثالثاً- المفعول فيه: وهو ((كل اسم من أسماءِ الزمان أو المكان يقدر فيه(في) كقولك جئت اليوم، وجلست خلفك)).[٧]حيث انتصب كلٌّ من (اليومَ) و(خلفَك) على أنَّه مفعول فيه.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة النور: الآية: ٤.

(٢) سورة نوح: الآية: ١٧.

(*) اسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه إمَّا بكونه يستخدم علماً نحو يسار وفجار وسبحان، أو بخلوّه لفظاً أو تقديراً من بعض ما في فعله نحو: اغتسل غسلاً ، و(غسلاً) اسم مصدر وليس بمصدر لأنَّه خلا من (التاء) التي في فعله. انظر: الفاكهيُّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: ١٨٤.

(٣) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: (٣٥١- ٣٥٤).

(٤) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٦٠.

(٥) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٢٩.

(٦) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٦٧- ٦٨).

(٧) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٤٠.

رابعاً- المفعول معه: وهو((المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)).[1] ومثال هذا ما جاء في قوله تعالى:﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[2] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم(شركاءَكم) على أنَّه مفعول معه.

خامساً- المفعول له(لأجله): وهو((علَّة الإقدام على الفعل.)).[3] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾[4] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم(حذرَ) على أنَّه مفعول له(لأجله).

سادساً- الحال: وهي((ما يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنىً.)).[5]﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا﴾[6] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم (ضاحكاً) على أنَّه حال.

سابعاً- التمييز: ((هوما يرفع الإبهام عن مفرد أو جملة بالنصِّ على أحد مُحْتملاته.)).[7] ومنه ما جاء في قوله تعالى:﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[8] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم(عيوناً) على إنَّه تمييز.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٧٦.

(٢) سورة يونس: الآية: ٧١.

(٣) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٤٥.

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٩.

(٥) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٥٠.

(٦) سورة النمل: الآية: ١٩.

(٧) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٥٩.

(٨) سورة القمر: الآية: ١٢.

ثامناً- المستثنى: والاستثناء هو ((إخراج الشيء مما دخل فيه غيره بـ(إلا) وأخواتها.)).[١] وينْصبُ المستثنى في بعض حالاته، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[٢] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم (قليلاً) على الاستثناء.

تاسعاً- خبر كان وأخواتها: ويُنْصَبُ الخبر بها وبأخواتها، وذلك كما في قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾[٣] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الاسم (هوداً) على أنَّه خبر(كونُوا). ويُلْحَقُ به خبرا (ما) و(لا) المُشبَّهتان بـ(ليس).

عاشراً- اسم إنَّ وأخواتها: ويُنْصَبُ بها الاسم وبأخواتها، وذلك كما في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٤] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ لفظ الجلالة (اللهَ) على أنَّه اسم(إنَّ). ويُلْحَقُ به اسم (لا) العاملة عمل(إنَّ)، وذلك نحو: لا صاحبَ صدقٍ موجود. حيث نُصِبَ الاسم(صاحب) على أنَّه اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ).[٥]

الحادي عشر- الفعل المضارع: ويُنصَبُ إذا سبقته أداة نصب مثل (أنْ) أو(لَنْ)،[٦] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [٧] في هذه الآية الكريمة نُصِبَ الفعل المضارع(نؤمنَ) بالأداة(لن).

---

(١) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٦٣.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٤٩.

(٣) سورة البقرة: الآية: ١٣٥.

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٤٣.

(٥) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٩١- ٩٨).

(٦) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٥.

(٧) سورة التوبة: الآية: ٩٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

القسم الثالث– المجرورات: ويشمل هذا النوع المجرور بحرف من حروف الجرِّ، كما في قوله تعالى:﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾[1] في هذه الآية الكريمة جُرَّ الاسم في(بنورهم) بحرف الجرِّ(الباء). وكذلك يُجَرُّ الاسم المُضاف إليه،[2] وذلك كما في قوله تعالى:﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[3] في هذه الآية الكريمة جُرَّ الاسم(السمواتِ) بإضافة الاسم السابق له(فاطرِ).

القسم الثالث– المجزومات: و الذي يُجْزَم هو الفعل المضارع إلا أنَّه يختلف من حيث جهة اقتضاء الجزم، وذلك كما يلي:

أولاً– المضارع المجزوم بأداة جزم: وذلك كالمضارع المسبوق بـ(لمْ)،[4] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[5] في هذه الآية الكريمة جُزِمَ الفعل المضارع(يكنْ) بالأداة(لمْ)

ثانياً– فعلا الشرط والجواب: ويجزمان بأداة الشرط،[6]وذلك كما في قوله تعالى:﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ﴾[7] في هذه الآية الكريمة جُزِمَ الفعلان(تَعُودُوا) و(نَعُدْ) بـ(إنْ) الشرطيَّة، وأوَّلهما فعل الشرط والآخَر جوابه. ويُلْحَقُ بهما المعطوف على أحدهما.

---

(١) سورة البقرة: الآية: ١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (٤١٩– ٤٢٠).

(٣) سورة إبراهيم: الآية: ١٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٨.

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٩٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٥٦

(٧) سورة الأنفال: الآية: ١٩.

FOR AUTHOR USE ONLY

ثالثاً- المضارع المجزوم في جواب الطلب: ويُجْزَمُ إذا وقع جواباً للأمر، أو النهي، أو العرض، أو التمني، و الاستفهام،[١] ومن جزم المضارع في جواب الطلب ما جاء في قوله تعالى:﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾[٢] في هذه الآية الكريمة جُزِم الفعل المضارع (يرسلْ) على أنَّه جواب الطلب(استغفرُوا)

المعمولات على التبعيِّة:

هنالك بعض الأسماء التي تقع معمولات لا يتعلّق بها الإعراب مباشرة، و إنَّما يطرأ عليها التغيير بسبب تعلّقها في المعنى بمعمولات أخرى في سياق التركيب، لذلك يطلق عليها النحاة اسم التوابع ، ويشارك كلٌ تابع منها متبوعه في الإعراب وهي كما يلي:

أولاً- التوكيد: وهو((تحقيق الخبر للمخبر عنه بتكرير اللفظ والمعنى أو بتكرير المعنى فقط.)).[٣] ومن التوكيد بتكرير اللفظ نحو قولك: ضربْتُ زيداً زيداً. فانتصب الاسم (زيداً) الثاني على أنَّه توكيدٌ لفظيٌّ للاسم المنصوب(زيداً) الأول. وقد يكون التوكيد معنويًّا بألفاظ هي: نفس، وعين، وكلا، وكلتا، وكلّ، وجميع، وعامة، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع.[٤] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [٥] في هذه الآية الكريمة ارتفع (كلُّهم) و(أجمعُوْنَ) على أنَّهما توكيدان للاسم المرفوع(الملائكةُ).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٩٣.

(٢) سورة هود: الآية: ٥٢.

(٣) ابن الجبرانيِّ، أحمد بن هبة الله، تـ: زاهدة عبدالله محمد، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، المجلد: ١٢، العدد: ٣، ص: ٢٢٩.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٣، ص: (٢٨٩- ٢٩٤).

(٥) سورة الحجر: الآية: ٣٠.

ثانيا– النعت: وهو ((تابع يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً. وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد.)).[١] ويتبع متبوعه في الإعراب كما في قوله تعالى:﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[٢] في هذه الآية الكريمة نصب الاسم(الثقالَ) لأنَّه نعت للاسم المنصوب(السحابَ). وقد يكون النعت لشيء من سبب الموصوف وهو ما يُعْرفُ عند النحاة بالنعت السببيِّ،[٣] وذلك كما في قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾[٤] في هذه الآية الكريمة جُرَّ الاسم (الظالمِ) على أنَّه نعت سببيٌّ للاسم المجرور(القريةِ).

ثالثاً– عطف البيان: وهو ((تابع غير صفة يوضح متبوعه.)).[٥] ومنه ما جاء في قوله تعالى:﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾[٦] في هذه الآية الكريمة جُرّ(زيتونةٍ) على أنَّه عطف بيان على الاسم (شجرةٍ)

رابعاً– البدل: وهو ((تابع مقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه)).[٧] ويكون بدل الكلِّ من الكلِّ، وبدلُ على ما دلَّ عليه متبوعه، أو البعض من الكلِّ وبدلُ بعض المُبدل منه، أو الاشتمال وهو الذي يكون له ومتبوعه علاقة بغيرهما، أو الغلط وهو ما يُقْصَدُ إليه بعد الغلط بغيره. ومن بدل الاشتمال ما جاء

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، ص: (٩٥– ٩٦).

(٢) سورة الرعد: الآية: ١٢.

(٣) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ١١٩.

(٤) سورة النساء: الآية: ٧٥.

(٥) ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، ص: ١٠٥.

(٦) سورة النور: الآية: ٣٥.

(٧) ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، ص: ١٠٥.

في قوله تعالى:﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾[١] في هذه الآية الكريمة جُرَّ الاسم (النارِ) على أنَّه بدل اشتمال من (الأخدودِ)، وذلك لأنَّ علاقتهما أنَّ الثاني(الأخدودِ) مشتمل على الأوّل (النارِ).

خامساً- عطف النسق: وهو((تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه و بين متبوعة أحد الحروف العشرة.(*))).[٢] ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾[٣] في هذه الآية الكريمة رُفِع الاسم (القمرُ) على أنَّه معطوف على الاسم المرفوع(الشمسُ).

ظاهرة الاشتغال النحوي:

وهي التي يعرفها النحاة بقولهم: ((أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه بحيث لو تفرَّغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظاً أو محلاً، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّر به.)).[٤] و يُقْصَد بالاسم المتقدِّم على عامل نحو: زيداً ضربْتُه. في هذه الجملة الاسم المُتقدِّم على العامل هو (زيداً)، و قد تقدَّم على العامل(ضربْتُ) ، و لو لم يعمل هذا الفعل في الضمير الراجع إلى (زيد) لنصبه على أنَّه معمول له، و ويكون هذا الاسم المتقدم (زيداً) منصوب بفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور في الجملة، و يقول سيبويه عن نصبه ((إنَّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسِّره ، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلا أنَّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناء بتفسيره.)).[٥]ويبيِّن سيبويه هنا أنَّ العامل في (زيداً) هو فعل محذوف تقديره(ضربْتُ).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة البروج: الآية: (٤– ٥).

(*) حروف العطف هي:((الواو، الفاء، ثُمَّ، حتَّى، أو، إمَّا، أمْ، لا، بل، لكن.)) انظر: الزمخشريّ، المفصل، ص:(٣٠٧– ٣١٠).

(٢) ابن الحاجب ، الكافية ، ص : ٩٨

(٣) سورة القيامة: الآية: ٩.

(٤) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٢٣٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٨١.

و تعدُّ هذه الصورة إحدى صور الاشتغال، وهنالك صور أخرى للاشتغال تختلف فيها الأحكام الإعرابية للاسم المُشْتَغَل عنه بيَّنها النحاة وفصَّلوا القول فيها، وذلك كما يلي:

أولاً- أن يكون النصب واجباً: وذلك إذا وقع المُشْتَغَل عنه بعد شيء يختصُّ بالفعل مثل أدوات الشرط ، وأدوات التحضيض، و أدوات الاستفهام غير(الهمزة)، يقول سيبويه عن نصب المُشْتَغَل عنه بعد (إنْ) الشرطيَّة: ((إنْ زيداً تَرَه تَضْرِبْ، تَنصبُ زيداً لأنَّ الفعل أنْ يَلِيَ إنْ أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع لأنَّه لا يُبْنَى فيها الاسم على مبتدإ.)).[١] ويوضِّح سيبويه هنا أنَّ مثل هذه الأدوات يليها الفعل أكثر من الاسم فلا يُرْفَع الاسم بعدها، لذلك يجب نصبه.

ثانياً- إن يكون النصب راجحاً على الرفع: إذا وقع المُشْتَغَل عنه قبل فعل طلبيٍّ كالأمر نحو: زيداً اضْرِبْهُ، والنهي نحو: زيداً لا تُهِنْهُ، والدعاء نحو: اللَّهُمَّ عَبْدَكَ فارْحَمْهُ. وكذلك إذا وقع بعد شيء يليه الفعل غالباً مثل (همزة) الاستفهام وذلك نحو قوله تعالى:﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [٢] فإنْ فُصِلَت فالرفع هو الراجح نحو: أأنت زيدٌ تضربُه. وكذلك يُرجَّح النصب على الرفع إذا كان الاسم المُشْتَغَل عنه في جملة معطوفة على جملة فعليَّة، نحو: لَقَيْتُ زيداً وعمراً كلَّمْتُه.[٣]

ثالثا- أن يكون الرفع والنصب متساويَيْنِ: وذلك إذا وقع المُشْتَغَل عنه في جملة معطوفة على جملة كبرى ذات وجهين [*] نحو: عمرو لَقَيْتُه وزيدٌ كلَّمْتُه. فيُرفَعُ إذا كان العطف على صدر الجملة الكبرى(المبتدأ)، ويُنْصَبُ إذا كان العطف على عجز الجملة الكبرى(الخبر).[٤]

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٣٤.

(٢) سورة القمر: الآية: ٢٤.

(٣) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: (٢٤٥- ٢٥٢).

(*) هي التي تكون اسميَّة الصدر وفعليَّة العجز. انظر: ابن هشام الأنصاريُّ، عبد الله بن جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تـ: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٩٦٤م، جـ: ٢، ص: ٤٢٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٩١.

FOR AUTHOR USE ONLY

رابعا– أن يكون الرفع واجباً: وذلك إذا وقع المُشْتَغَل عنه بعد أداة يقع بعدها الاسم كـ(إذا الفجائيَّة، وأمَّا الابتدائيَّة) بشرط ألَّا يأتي قبل هاتين الأداتين ما يمنع الابتداء،(*) وذلك نحو: لَقَيْتُ زيداً وإذا عبدُ اللهِ يضرِبُه عمروٌ. و لَقَيْتُ زيداً وأمَّا عمروٌ فقد مررْتُ به، ففي هذين المثالين رُفِعَ المُشْتَغَل عنه على الابتداء، لأنَّه وقع بعد أداة تقع بعدها الأسماء. وكذلك يُرفَعُ المُشْتَغَل عنه إذا كان في جملة معطوفة على جملة تعجُّبيَّة، وذلك نحو: ما أَحْسَنَ عبدَ اللهِ وزيدٌ قد رأيناه. فيجبُ الرفع في (زيد) على الرغم من أنَّ الجملة جملة كبرى، وذلك لأنَّ فعل التعجب وإن كان بمنزلة الفعل إلا أنَّه لا يتصرَّف تصرُّفه.(١) كما يكون المُشْتَغَل عنه واجب الرفع إذا وقع الاسم المُشْتَغَل عنه قبل أداة لا يعمل ما بعدها على ما قبلها كأدوات الشرط، الاستفهام، والتخضيض، ولام الابتداء، وما النافية ، وكم الخبريَّة، و الحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وذلك مثل: زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكرِمْكَ . و زيدٌ هلْ رأيْتَه. و زيدٌ هلَّا كلَّمْتُه، وفي كلِّ هذا تخرج المسألة من باب الاشتغال إلى باب المبتدأ والخبر.(٢)

خامساً– أن يكون الرفع راجحاً: في غير ما ذُكِر، أيْ عندما لا يكون واجب النصب، أو راجح النصب، أو متساوياً فيه النصب والرفع، أو واجب الرفع، وذلك نحو: زيدٌ ضربْتُه. فيجوز فيه النصب والرفع، إلَّا أنَّه يُرجَّح فيه الرفع لأنَّه يرتفع على الابتداء، والنصب يحتاج إلى إضمار عامل.(٣)

ويرى الدارس أنَّ ظاهرة الاشتغال النحويِّ ظاهرة لغويَّة حقيقيَّة، و لم تكن من افتراض النحاة، إلَّا أنَّها تُعَدُّ أحدى الموضوعات النحويَّة المتشعِّبة.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) ما يمنع الابتداء بعد هاتين الأداتين–أمَّا الابتدائيَّة، وإذا الفجائيَّة– دخول الناصب أو الجارِّ على ما بعدهما، ومثال ا الأوَّل: أمَّا زيداً فضربْتُ، ومثال الآخر: أمَّا بزيدٍ قد مررْتُ. ففي المثال الأوَّل لا يرتفع (زيداً) لأنَّه منصوب بالفعل بعده، وفي الثاني لم يرتفع أيضاً لدخول حرف الجرِّ عليه.

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (٩٥– ٩٦).

(٢) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق، جـ: ٢، ص: ٢٥٤.

مسائل تتعلَّق بالمعمول:

لم يكتفِ النحاة بدراسة المعمولات وتصنيفها وفقاً لما يطرأ لها من تغيير، بل شرعوا في تفسير ذلك التغيير وتحليله، وذلك عن طريق التعليل النحويِّ، ومن المسائل التي تتعلق بالمعمول النحويِّ ما يلي:

أولاً- علّة دخول التنوين في الكلام: اهتمَّ النحاة بمعرفة علّة دخول التنوين في الكلام، وقد رأى سيبويه أنَّ التنوين يدخل في الأسماء لأنَّها أخفُّ من الأفعال يقول عن ذلك: ((فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى وهي أشدُّ تمكّنا فمِن ثَم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم.))[١] وظاهر كلامه هذا أنَّ الفعل أثقل من الاسم لذا لحقه التنوين ولم يلحق بالفعل. وله رأي آخَر في ذلك يقول: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون.))[٢] وهنا يعلّل سيبويه دخول التنوين بعلّة الفرق، الفرق بين المتصرِّف من الأسماء وغير المتصرِّف منها. وقد ذكر الزجاجيُّ الرأي الثاني لسيبويه، ونسب الرأي الأوَّل لسيبويه للفراء ،ثمَّ ذكر رأياً لبعض الكوفيين، ومفاده أنَّ التنوين فرق المفرد والمضاف.[٢] ولم يرجّح الزجاجيُّ بين هذه الآراء. وقد تطرَّق أبو البقاء العُكْبَريّ للمسألة، وبعد ذكره لتلك الآراء رجّح الرأي القائل بعلّة خفّة الاسم وثقل الفعل، وذلك لأنَّ الخفّة والثقل يعرفان عن طريق المعنى لا اللفظ، وفي هذا الفعل أثقل من الاسم؛ لأنَّ الاسم يدلُّ على مُسمّى واحد فحسب، والفعل يدلُّ على الحدث والزمان،[٤] ولمَّا كان الثقل من جهة المعنى ، لذا كان في حاجة

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (٢٠- ٢١).

(٢) المصدر السابق، جـ: ١، ص: ٢٢.

(٣) الزجَّاجيُّ، الإيضاح في علل النحو، ص: (٩٧- ٩٩).

(٤) العُكْبَريُّ، عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويِّين، تـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٨٦م. ص: (١٧٣- ١٧٤).

FOR AUTHOR USE ONLY

إلى دليل من جهة اللفظ، فكان دخول التنوين على الاسم دليل لفظيٌّ على الفرق بينهما، فلحق بالاسم لخفّته في المعنى، لأنَّ التنوين زيادة، والزيادة تلحق بالأخفّ لا بالأثقل. أمَّا بقيَّة الآراء فيبطلها أنَّ الفرق بين الاسم والفعل لا يعرف بالتنوين وإنَّما بما للفعل والاسم من علامات تختلف في كلٍّ منهما عن الاخ، وكذلك الأمر بالنسبة للفرق بين المفرد والمضاف لا يصحُّ لأنَّ الاسم الممنوع من الصرف لا ينون ومع ذلك فهو يضاف، وكذلك لولم يكن هنالك فرق بين المفرد والمضاف إلّا التنوين للَزم من ذلك ألّا يكون المفرد إلّا مضافاً.(١) وعلى الرغم من قوَّة حجج أبي البقاء العُكْبَريِّ في ترجيح الرأي القائل بعلّة خفّة الاسم وثقل الفعل، إلّا أنَّ الدارس لا يرى التسليم ببطلان الآراء المرجوحة، لأنَّ كل ما ذُكِر من علل للتنوين يظل مُحْتَمَلاً في كونه علة لدخول التنوين، وذلك لأنَّ التنوين يدخل في الأسماء ولا يدخل في الأفعال، فيصحُّ أن يقال أنَّه– مع غيره من الفروق– فرق بين الاسم والفعل، كما أنَّ التنوين يدخل في المفرد ولا يدخل في المضاف، فيصحُّ أنْ يقال أنَّه– مع غيره من الفروق– فرق بين المفرد والمضاف، فضلاً عن أنَّ التنوين يدخل في بعض الأسماء غير المضافة دون بعضها الآخَر، فيصحُّ أنْ يقال أنَّه فرق بين المتصرِّف من الأسماء وغير المتصرِّف منها. وبناء عليه يمكن الجمع بين تلك الآراء التي رجَّح العُكْبَريِّ بينها، ليُقال أنَّ التنوين فرق بين الأسماء والأفعال بصورة عامَّة، وهو فرق بين المفرد من الأسماء والمضاف منها بصورة خاصَّة، وبين المفرد المتصرِّف والمفرد غير المتصرِّف بصورة أخصُّ.

ثانياً– علة إعراب الفعل المضارع: اتفق البصريون والكوفيون على إعراب الفعل المضارع، إلّا أنَّهم اختلفوا في علّة إعرابه، حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّه أُعْرِبَ بسبب دخول المعاني المختلفة والاوقات الطويلة عليه. أمَّا البصريون فعلّلوا إعرابه بمشابهته للاسم في ثلاثة أوجه: الأوّل منها: كونه شائعاً فيتمُّ تخصيصه كما الاسم، وذلك أنَّ الفعل (يَذْهَبُ) يصلح للحال والاستقبال، ويمكن تخصيصه للاستقبال

---

(١) العُكْبَريُّ، التبين عن مذاهب النحويِّين، ص: (١٧٤– ١٧٥).

FOR AUTHOR USE ONLY

بـ(سوف) مثلاً، وذلك كما في الاسم نحو (رجلٌ) اسم شائع فيخصَّص بدخول (أل) فيكون مختصَّاً بعد شياعه. والوجه الثاني: دخول لام الابتداء عليه كما تدخل في الاسم نحو: إنَّ زيداً ليقومُ. هذا نظير: إنَّ زيداً لقائمٌ. وهذا لا يكون في غيره من الافعال. والوجه الثالث: أنَّه يشبه اسم الفاعل في حركته وسكونه، وذلك في أنَّ (يَضْرِب) و(ضَارِب) على وزن واحد في حركتهما وسكونهما. وقد انتصر أبو البركات الأنباريّ لرأي البصريين، وأبطل رأي الكوفيين بحجَّة أنَّ المعاني المختلفة لا تصلح لأن تكون علَّة للإعراب وإلَّا لأُعْرِبَتْ الحروف مثل (ألا) فهي تصلح للاستفهام، والعرض، والتمنِّي، وكذلك (مِنْ) تجيء لمعانٍ مختلفة من تبعيض، وابتداء غاية، وتوكيد، وغير ذلك من المعاني. كما أنَّ طول الأوقات ليس علَّة للإعراب وإلَّا لأُعْرِبَ الفعل الماضي فهو أطول زمناً من المستقبل، لأنَّ المستقبل يصبح ماضياً ولا يصبح الماضي مستقبلاً.[1] ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه البصريون، لأنَّ الفعل المضارع هو الأقرب شبهاً بالأسماء، فاستحقَّ أنْ يُعْرَبَ كما أُعْرِبَتْ الأسماء.

ثالثا- اختصاص الجرُّ بالأسماء: ذكر سيبويه في كتابه اختصاص الجرُّ بالاسم وعلَّله بقوله: ((لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.)).[2] وهو بهذا يعلِّل اختصاص الأسماء بالجرِّ بأنَّ الجرَّ يكون بالإضافة، التي تكون معاقبة للتنوين، وبما أنَّ التنوين لا يدخل في الفعل فلذلك لا يدخله الجرُّ. وقد اهتمَّ النحاة من بعده بتعليل ذلك، ومنه ما ذكره الأخفش من علَّتَين لذلك إحداهما: أنَّ الفعل يحتاج إلى فاعل بعده لذلك لا يمكن إضافته، والأخرى: أنَّ الأفعال أدلة على غيرها كالحدث والزمان والفاعل والمفعول بينما يكون المضاف إليه مدلولاً عليه، لذلك لا يمكن الاضافة اليها.[3] قد علَّل السيرافيُّ اختصاص الجرِّ بالأسماء بافتراض سؤال يقول سائله: لِمَ لَمْ يكن في الأفعال المضارعة جرٌّ؟ ثم ذكر لذلك إجابات عدة حروف وهي: أنَّ الجرَّ يكون بحروف الجرِّ

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ٢، ص: (٤٤٦– ٤٤٧).

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٤.

(٣) السيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه، جـ: ١، ص: (٩٥– ٩٦).

وهي حروف لا تدخل على الافعال، وأنَّ المضاف يتعرَّف بالمضاف إليه، ولا يتأتَّى ذلك في الفعل كما أنَّ الفعل والفاعل يكونان جملة كالمبتدأ والخبر، فلو صحَّت الإضافة إلى الفعل فلا يمكن معرفة الجملة من غير الجملة (المُضاف والمُضاف اليه).[١] ويلاحظ فيما سبق ذكره من علل إنها شرح للعلّة التي ذكرها سيبويه أو متولّدة عنها.

رابعاً– اختصاص الجزم بالأفعال: ذكر سيبويه علّة ذلك معرض حديثه عن علامات الإعراب والبناء، وقد قال: ((وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة.)).[٢] وهنا يعلّل سيبويه عدم دخول الجزم على الأسماء بخفّتها ولحاق التنوين بها. وللمازني تعليل آخر سوي ذلك مفاده أنَّ الجزم يكون بعوامل يمتنع دخولها من جهة المعنى على الاسم، وذلك نحو (لم) و(إنْ) ونحوهما.[٣] ولا يرى الدارس تعارض بين التعليلين إذ يصلحا لأنْ يكونا علّة لامتناع دخول الجزم على الأسماء، فمن جهة لا تدخل عوامل الجزم على الاسم، ومن جهة أخرى لا يمكن الجمع بين الجزم (ذهاب الحركة) والتنوين (نون ساكنة في اللفظ)، اذ يترتَّب على ذلك التقاء ساكنَيْن، وهو أمر تتفاداه اللغة العربيَّة إمَّا بتحريك الأوَّل أو بحذفه، ولا يمكن تحريك الأوَّل لانتفاء معنى الجزم– حذف الحركة– مع التحريك ولا يمكن حذفه لأنَّه جزء من الكلمة والتنوين ملحق بالكلمة وليس جزء منها.

خامسا– سبب رفع الفاعل ونصب المفعول: يرى النحاة أنَّ الرفع علم الفاعليَّة والنصب علم المفعوليَّة، ويعلّل بعضهم رفع الفاعل ونصب المفعول إجابة عن سؤال افتراضيٍّ فحواه: ولم وجب أنْ يُرْفَع الفاعل ويُنْصَب المفعول ؟ وقد ذكر ابن الوراق في الإجابة عنه عدة أوجه أوَّلها: قلة الفاعل وكثرة المفعولات، إذ يكون للفعل فاعل واحد وله عدَّة مفعولات، فضلاً عن أنَّ الفعل اللازم أو المتعدِّي

---

(١) السيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه، جـ: ١، ص: (٩٥– ٩٦).

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٤.

(٣) السيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه، جـ: ١، ص: ٧٣.

FOR AUTHOR USE ONLY

يتعدَّى إلى معمولات أخرى كالحال وظروف الزمان والمكان والمصدر على الرغم من أنَّ فاعله واحد، وبما أنَّ الرفع أثقل من النصب، فأعطي الأقل (الفاعل) الرفع، وأعطي الأكثر (المفعول) النصب، حتي يكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول، و الوجه الثاني: ما بين الفاعل والمبتدأ من شبه فكلٌّ منهما يكون جملة مع غيره، المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع الفعل، وبما أنَّ المبتدأ مرفوع، فإنَّ الفاعل يستحقُّ الرفع على أساس من الشبه القائم بينهما، والوجه الثالث: سَبْق الفاعل للمفعول من حيث الترتيب فاستحق الرفع لأنَّ الضمة في المخرج قبل الفتحة، والوجه الرابع: قوَّة الفاعل مقارنة بالمفعول، حيث إنَّه يُحدث الفعل، فوجب من ذلك أنْ يُعْطَى أقوى الحركات (الضمَّة)(*) وأُعْطِي المفعول الفتحة لضعفه مقارنة بالفاعل.(١) ويلاحظ فيما سبق ذكره أنَّ ابن الوراق قد أتي بأربعة أسباب يصلح كلٌّ منها أنْ يكون علَّة لرفع الفاعل ونصب المفعول.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) الضمة أقوى من الفتحة لأنَّها جزء من (الواو) بينما الفتحة جزء من (الألف)، و(الواو) أقوى من الألف لضيق مخرجها واتساع مجرى(الألف)، وكلَّما ضاق مخرج الحرف كان أقوى في النطق، لذلك يسوغ تحريك (الواو) ولا يمكن تحريك (الألف). أمَّا قوة الفاعل فتتمثَّل في عدم استغناء الفعل عنه ولزومه وعدم جواز حذفه، وهذا بخلاف المفعول. انظر: ابن يعيش، شرح المُفَصَّل، جـ: ١، ص: (٢٠١ – ٢٠٢).

(١) ابن الوراق، علل النحو، ص: (٢٦٩– ٢٧٠).

المبحث الثالث

العمـــــــــــــــــــل

ماهيَّة العمل:

يقصد النحاة بالعمل ما يجلبه العامل من أثر على آخر الكلمة، ويطلقون عليه مسمَّيات مختلفة مثل: الإعراب، والأثر، والحركة الإعرابية، وتلتقي جميعها في كونها يُقْصَد بها ما يطرأ على آخر الكلمة من تغيير بسبب العامل، وبما أنَّ هذا التغيير يعتري آخر الكلمة فان سيبويه يُطلق على حركة آخر الكلمة مصطلح (المَجْرَى)،(*) ثم يبيِّن أنَّ مجاري الكلمة ثمانية وهي: الرفع، والنصب، والجرُّ، والجزم، والفتح، والضمُّ، والكسر، والوقف. وبما ان هذا المجاري الثمانية تتشابه كلُّ اثنتين منها في الشكل كالنصب والفتح مثلا فان سيبويه يحدث بينهما فرقاً صناعيًّا يتمثَّل في أنَّ بعضها يكون سببه العامل النحويّ، ويزول بزواله كالنصب والجرِّ والرفع والجزم، بينما بعضها الآخر جزء من بنية الكلمة ولا يتأثَّر من وجود العامل أو عدمه كالفتح والكسر والضمِّ والوقف. ثم يطلق على آخر الكلمة– إذا كان قابلاً للتغيير بدخول العامل– اسم حرف الإعراب، والذي يكون في الأسماء المتمكِّنة وفي الفعل المضارع.(١) ثمَّ جاء المبرِّد وأطلق على هذه العلامات– الرفع، والنصب، والجرُّ، والجزم– اسم الإعراب حيث يقول عن ذلك ((وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب على الرفع والنصب والجر.)).(٢)

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) المَجْرَى هو مصطلح عروضيٌّ يرجع إطلاقه إلى الخليل بن أحمد، ويُقْصَد به في الأصل: حركة الرويِّ المطلق بالضمة أو الفتحة أو الكسرة. ولا يدخل فيه سكون الرويّ المقيَّد، وقد قصد به سيبويه ما يكون عليه آخر الكلمة من حركة أو سكون. انظر: العصاميّ، عبد الملك بن جمال الدين، الكافي الوافي بعلم القوافي، تـ: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٩م، ص: (٦١– ٦٢).

(١) سيبويه، الكتاب، جـ : ١، ص: ١٣.

(٢) المبرِّد، المُقْتَضَب، جـ: ١، ص: ١٤٢ .

وتابعه في هذا المصطلح ابن كيسان في كتابه (الموفقيّ).[١] أمَّا ابن السرَّاج فقد أطلق لفظ الإعراب على النوع الثاني من أنواع التغيير[**]الذي يطرأ على الكلمة، ويقول عنه :((والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمي الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما.)).[٢] ويقصد بذلك أنَّ الاعراب هو التغيير الذي يأتي بعد اكتمال الكلمة، أي ليس في أوَّلها أو وسطها، ويكون تغييراً عرضة للزوال بزوال العامل واختلافه. وكلُّ هذه الأقوال التي سبق ذكرها تمثّل شرحاً لما ذكره سيبويه، وتتفق معه في أنَّ النصب والرفع والجر والجزم هي تغييرات تطرأ للكمة المعربة تحت تأثير من عوامل معيَّنة وتختلف باختلافها.

وكما اهتمَّ متقدِّمو النحاة بشرح كلام سيبويه، اهتمَّ متأخروهم بضبط هذه الشروح وتحديد مصطلحات لها، فمن ذلك تعريف ابن مالك للإعراب بقوله: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.)).[٣] وبهذا يعرِّف ابن مالك الإعراب بأنَّه ما تطلّبه العامل من حركة نحو الضمة أو الكسرة أو الفتحة، أو الحروف مثل (الألف) و(الواو) و(الياء)، أو السكون، أو حذف حرف العلّة، وكل ذلك بتأثير من العامل النحويِّ، لذلك درج بعض متأخري النحاة على تسمية الإعراب بالأثر ويظهر هذا جليًا في تعريف ابن هشام الأنصاريّ للإعراب:((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.)).[٤] ويتضح في التعريفين السابقين اتفاقهما في مفهوم الإعراب حيث اعتباره من تأثير العامل، فذكر التعريف الأوَّل نوع هذا التأثير، بينما اكتفى الآخر بذكر هذا

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن كَيْسَان، الموفقيُّ، ص : ٨.

(**) يقصد ابن السرَّاج بالنوع الأول من التغيير ما يكون في ذات الاسم أو الفعل أو بنائهما نحو تصغير الاسم وتكسيره نحو: حَجَر وحُجَيْر، وما يلحق بالفعل نحو: قام ويقوم واستقام.

(٢) ابن السرَّاج، الأصول، جـ: ١، ص: ٤٤.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٧.

(٤) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر الندي وبل الصدى، ص: ٤٥.

التأثير إجمالاً وعيَّن موضعه من الكلمة، وهو أمر لا يميِّز التعريف الثاني عن الأوَّل في شيء بل يُعَدُّ حشواً، إذ لا أثر للعامل في أوَّل الكلمة أو وسطها وإنَّما تأثيره المباشر على آخر الكلمة.

ثم أصبح المحدثون يستخدمون مصطلح (الحركة الإعرابيَّة) أو (العلامة الإعرابيَّة) للدلالة على أثر العامل، وذلك كما هو عند إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو).[١] وكذلك يطلق عبَّاس حسن علامة الإعراب على ما كان يسمِّيه النحاة بأنواع الإعراب من رفع أو نصب أو جرٍّ أو جزم.[٢]

علامات الإعراب:

اتفق النحاة على أنَّ الإعراب هو تغيُّر آخر الكلمة– بسبب العامل– من رفع أو نصب أو جرٍّ أو جزم. ولكلٍّ تغيُّر من ذلك علامة خاصة به تميِّزه عن غيره، وذلك كما يلي:

أولاً– الرفع: وعلامته الضمَّة إذا كان المعمول اسماً مفرداً صحيح الآخر، أو مجموعاً جمع تكسير، أو مجموعاً بـ(ألف) و(تاء) مزيدتين، أو فعلاً مضارعاً صحيح الآخر وليس من الأفعال الخمسة.[*] وينوب عن الضمَّة (الألف) في المثنى، و(الواو) في جمع المذكر السالم والمُلْحَق به[**] والأسماء الستة. وثبوت (النون) في الأفعال الخمسة.

ثانياً– النصب: وعلامته الفتحة إذا كان المعمول اسماً مفرداً صحيح الآخر أو معتلاً بـ(الياء)، أو مجموعاً جمع تكسير، أو فعلاً مضارعاً صحيح الآخر أو غير معتلٍّ بالألف. وينوب عن الفتحة

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٥.

(٢) عبَّاس حسن، النحو الوافي، جـ: ١، ص: ٧٢.

(*) الأفعال الخمسة: هي كلُّ فعل مضارع مُسند إلى(ألف) الاثنين أو(واو) الجمع أو (ياء) المخاطبة، وذلك نحو: يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُوْنَ، وتَفْعَلُوْنَ، وتَفْعَلِيْنَ.

(**) المُلْحَقُ بجمع المذكر السالم: هي كلمات فقدت شروط جمع المذكر السالم ومع ذلك جاءت على صيغته، وذلك نحو: أَرْضُوْنَ، وأَهْلُوْنَ، وبَنُوْنَ، وأَجْمَعُوْنَ.

(الياء) في المثنى وجمع المذكر السالم والمُلْحَق به، و(الألف) في الأسماء الستة، والكسرة في المجموع بـ(ألف) و(تاء) مزيدتين، وحذف (النون) في الأفعال الخمسة.

ثالثاً- الجرُّ: وعلامته الكسرة إذا كان المعمول اسماً مفرداً صحيح الآخر، أو مجموعاً جمع تكسير، أو مجموعاً بـ(ألف) و(تاء) مزيدتين، وينوب عن الكسرة (الياء) في المثنى وجمع المذكر السالم والمُلْحَق به والأسماء الستة، والفتحة في الممنوع من الصرف.(*)

رابعاً- الجزم: وهو حذف الحركة (السكون)، وينوب عنها حذف (النون) في الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخَر.(١)

موضع الحركة الإعرابيَّة:

أطلق سيبويه على الحرف الذي تظهر فيه الحركة الإعرابيَّة اسم حرف الإعراب، والذي يختصُّ به الاسم المُعْرَب والفعل المضارع،(٢) ثمَّ اهتمَّ النحاة من بعده بتعليل اختصاص هذا الحرف الأخير من الكلمة بالإعراب دون غيره. وهذه جملة من الأسباب التي ذكرها النحاة في تعليلهم لذلك:

١.إنَّ الإعراب دخل في الاسم لمعنىً يُراد به فوجب أنْ يُنْطَق بالاسم كاملاً ثم يأتي الإعراب بعد ذلك، وهذا يقتضي أن يكون الإعراب في آخر الكلمة.

٢.بناء الاسم على أبنية متعدِّدة مثل (فَعَل- فَعِل- وفَعُل) فلو جعل الإعراب في وسط الاسم فلَنْ يعرف السامع هل هذه الحركة حركة إعراب أم هي حركة من بناء الكلمة.

٣.اختلاف أوساط الكلمات، نسبة لوجود الرباعيِّ والخماسيِّ والسباعيِّ، ويختلف الوسط في كلٍّ منه.(٣)

(*) وهو الاسم المعرب الذي لا يدخله التنوين ولا الجرُّ إلا مضافا أ معرَّفاً بـ(أل)، وذلك لأسباب كـ(الف) التأنيث الممدودة نحو: حمراء. ولبقيَّة علل المنع، انظر: أبا حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، جـ: ٢، ص: (٨٥٢- ٨٥٤).

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: (١٣- ٢٣).

(٢) المصدر السابق، جـ: ١، ص: ١٣.

(٣) الزجَّاجيُّ، الإيضاح في علل النحو، ص: ٧٦.

FOR AUTHOR USE ONLY

٤. إنَّ الإعراب يكون في الوصل دون الوقف، فيلزم من ذلك أن يكون في الموضع الذي يكون فيه الوقف وهو آخر الكلمة.

٥. يدلُّ الإعراب على معنى عارض للكلمة مثله مثل (تاء) التأنيث و(ياء) النسب، فوجب من ذلك أنْ يأتي ما يدلُّ على المعنى العارض بعد اكتمال المعنى الوضعيُّ للكلمة، ولن يتأتَّى ذلك إلَّا بعد اللفظ بحروف الكلمة لتدلَّ على معناها الوضعيِّ، ثم المجيء بالإعراب للدلالة على المعنى العارض.(١)

ويري الدارس أنَّ هذه الأسباب مجتمعة تصلح للتعليل على اختصاص الحرف الأخير بالحركة الإعرابيَّة، وهذا أمر يدعمه الاستخدام اللغويُّ، فقد فقدتْ العربيَّة المحكيَّة الحركات الإعرابيَّة، ومع ذلك لمْ تتأثر معاني الكلمات، فدلَّ هذا على أنَّ الإعراب زائد في الكلام لغرض معنويٍّ، لذلك كان زيادة على آخر الكلمة. كما أنَّ العربيَّة تستخدم أوَّل الكلمة ووسطها أحياناً للتفريق بين المعاني المختلفة للكلمات المتشابهة المَبْنَى، ومن التفريق بين معنى كلمتين على أساس من حركة الحرف الأوسط ما في كلمتي: حَجَرٌ، وحَجْرٌ.(*) ومن التفريق بين معنى كلمتين على أساس من حركة الحرف الأوَّل ما في كلمتي: خِطْبَة وخُطْبَة.(**)

FOR AUTHOR USE ONLY

تأثير الحركة الإعرابيَّة على بناء الكلمة:

على الرغم من أنَّ موضع الحركة الإعرابيَّة هو الحرف الأخير في الكلمة، إلَّا أنَّ تأثيرها يتجاوز هذا الحرف أحياناً، فتُؤثِّر في بناء الكلمة، وذلك كما في كلمتي(امرؤ) و(ابنم)، فالحرفان الأخيران منهما– (الهمزة)في الأولى و(الميم) في الثانية– هما حرفا الإعراب، وكان من المتوقع أن يتوقف

---

(١) العُكْبَريُّ، التبين عن مذاهب النحويِّين، ص: ١٦١

(*) حَجَر: صخرة. وحَجْر: مصدر من حَجَر عليه القاضي يَحْجُرُ حَجْراً: إذا منعه من التصرّف في ماله. انظر: ابن منظور، لسان العرب، معجم(لسان العرب)، مادة: (حجر).

(**) الخِطْبَة: طلب يد امرأة للزواج. والخُطْبَة: الكلام المنثور المسجَّع. والخُطْبَة: الخُضْرَة التي يخالطها سواد. انظر: المرجع السابق، مادة: (خطب).

تأثير العامل عليهما، إلَّا أنَّه تعدَّاه إلى الحرفين اللذين يقعان قبلهما(الراء) في الأولى و(النون) في الثانية، فيُضَمَّان إذا كانت الكلمة مرفوعة، ويُفْتَحان إذا كانت الكلمة منصوبة، ويُكْسَران إذا كانت الكلمة مجرورة.(١)

كما تؤثِّر الحركة الإعرابيَّة على بناء بعض الأفعال المضارعة، وذلك كما في الفعل المضارع المُضعَّف إذا وقع مجزوماً، فمن العرب من يفكُّ تضعيفه، وذلك نحو: إنْ تَسْتَعْدِدْ اسْتَعْدِدْ.(٢)

ومن تأثير الحركة الإعرابيَّة على بنية الفعل المضارع الأجوف(**)– حَذْف (عين) الفعل إذا وقع مجزوماً،(٣) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ (٤)في هذه الآية الكريمة جاء الفعل المضارع الأجوف(تزدِ) مجزوماً، فحُذِفَتْ عينه(الياء) لالتقاء الساكنَيْن، إذ إنَّ الأصل في(تزدْ) (تزيدْ).

تغيرات في الحركة الإعرابيَّة:

على الرغم من أنَّ الحركة الإعرابية تغير يطرأ على آخر الكلمة المعربة، يراد بها معنىً في التركيب، إلَّا أنَّها لا تسلم هي الأخرى من تغيرات تحدث لها في بعض الأحيان، كما في الشعر مثلاً

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق، جـ: ٣، ص: ٥٣٠. والمراد ببعض العرب هنا أهل الحجاز، وهم يفكُّون تضعيف الفعل نحو: يمدُّ، يكون في الجزم: لمْ يمددْ. أمَّا بنو تميم فيدغمون في هذا الموضع.

(**) الفعل الأجوف: هو الفعل المُعتلُّ العين نحو: قالَ، وباعَ، وسمِّي بهذا الاسم لخلوِّ جوفه(وسطه) من الحرف الصحيح. انظر: الحملاويّ، أحمد بن محمّد، شذا العرف في فنِّ الصرف، دار الكيان، الرياض، (د. ت)، ص: ٦٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٤، ص: ١٥٧.

(٤) سورة نوح: الآية: ٢٨.

ومن هذه التغيُّرات ما يلي:

أولاً– الإشباع: وهو مدَّ الحركة الإعرابيَّة حتى ينتج عنها حرف المدِّ المُشابه له، فينتج عن إشباع الضمَّة (واواً)، وعن الفتحة(ألفاً)، وعن الكسرة(ياءً).[١] ومن ذلك ما جاء في قول جرير:

مَتى كان الخِيامُ بِذي طلوحٍ [الوافر]

سُقِيْت الغَيْثَ أيَّتُها الخِيامُو[٢]

حيث اشْبِعَتْ الضمَّة التي في آخر (الخيام) فتولَّد عنها حرف المدِّ (الواو).

ثانياً– التقصير: وكما تتعرض الحركة الإعرابيَّة للتطويل، فإنَّها تتعرض للتقصير أيضاً حتى تبدو وكأنَّها لَمْ تُنْطَق، أيْ كأنَّ الكلمة نُطِقَتْ ساكنة الآخَر وذلك في حال الوقف، ومنه قولهم: هَذَا عُمَر.[٣] حيث تُنْطَقُ الضمَّة نطقاً يسمعه القريب ولا يسمعه البعيد، وهو ما يُعْرَفُ بالروم.

ثالثاً– الحذف: حيث تُحْذَف الحركة الإعرابيَّة في حال الوقف على الكلمة المعربة، كما تُحْذَف ضرورة في الشعر أيضاً، وذلك كما في قول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ [السريع]

إثْماً مِنَ الله ولا واغِلِ[٤]

حيث أُسْكِن (الباء) من (أشربْ) وكان من حقّها الرفع والوصل. كما تُحْذَفُ الحركة الإعرابيَّة ويُستَعاض عنها بضم الشفتين وهو ما يُعْرَف بالإشمام، والذي يكون في الرفع دون النصب والجرِّ.[٥]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٤، ص: ٢٠٦.

(٢) جرير، ديوانه، جـ: ٢، ص: ٩٨. ذو طَلُوح: اسم موضع، سمِّي بذلك لكثرة نبات الطلح به.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٢٠٣.

(٤) امرؤ القيس، ديوانه، ص: ١٣٤. اسْتَحْقب: اكتسب. وأصل الاحتقاب حمل الشيء في الحقيبة. الواغل: الداخل في القوم على شرابهم دون دعوة منهم. وقد قال ذلك بعد أن أدرك ثأر أبيه، فتحلّل من نذره ألّا يشرب الخمر حتى يدرك بثأره.

(٥) سيبويه، الكتاب، جـ: ٤، ص: ٢٠٤. وذلك لأنَّ الضمَّة تستلزم ضمَّ الشفتين وليس ذلك في الفتحة والكسرة.

رابعاً– النقل: ومن التغيرات التي تعرض للحركة الإعرابية انتقالها من موضعها– الحرف الأخير– إلى موضع آخر في الكلمة (الحرف ما قبل الأخير)، ذلك عند الوقف بالروم ، نحو قول القائل: هذا بَكُرْ، ومررْتُ ببَكِرْ. حيث انتقلت الضمَّة والكسرة في هذين المثالين إلى الحرف الذي قبل حرف الإعراب والذي يُفْتَرَض فيه السكون، ويرجع ذلك لسبب صوتيٍّ هو اجتماع ساكنين في الكلمة، ولمْ يُحْذَف الأوَّل لأنَّه جزء مهمٌّ من الكلمة يؤدي حذفه إلى اللبس، فحُرِّك بحركة الساكن الأخير حتى تكون تلك إشارة للمعنى التركيبيِّ للكلمة.

الإعراب غير الظاهر:

يعتبر الإعراب بالحركات أو الحروف إعراباً ظاهراً، وهنالك نوع آخَر من الإعراب لا تظهر فيه تلك الحركات، ولم تكن الحروف علامة لإعرابه، ألا وهو الإعراب غير الظاهر، والذي يضمُّ قسمين: أحداهما: هو الإعراب المُقدَّر، والآخر: الإعراب على المحلِّ.

أولاً– الإعراب المُقدَّر: وفيه يتمُّ تقدير الحركة الإعرابيَّة على آخر الكلمة المعربة، التي تعذَّر ظهور الحركة الإعرابيَّة، كالمقصور(*) دائما والمنقوص(**)غالباً،(٢) كما يُقدَّر الإعراب على آخر الفعل المُعتلِّ بـ(الألف) دائماً والمعتلِّ بـ(الياء) غالباً، كما يُقدَّر الإعراب عند انشغال المكان بحركة أخرى مثل انشغال المكان بحركة حرف الجرِّ الزائد، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٣) في الآية الكريمة جاء لفظ الجلالة(اللهِ) فاعل، فكان من حقه أن يُرفع بالضمَّة، إلا أنَّها قُدِّرَتْ على آخره

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ : ٤، ص: ١٧٣.

(*) المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمه مفتوح ما قبلها. : انظر: ابن الجبرانيّ، ص: ١٠.

(**) المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمه مكسور ما قبلها انظر: المرجع السابق، ص: ١٠.

(٢) ابن الخشَّاب، محمد بن عبد الله، المُرْتَجَل في شرح الجُمَل، تـ: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م، ص: (٤٠– ٤٥).

(٣) سورة الرعد: الآية: ٤٣.

(الهاء) لانشغال هذا الحرف بحركة حرف الجرِّ الزائد(الباء). كما يُقدَّر الإعراب في الاسم المضاف) إلى (ياء) المتكلِّم، والتي تقتضِي أنْ يكون ما قبلها مكسوراً دائما، وذلك كما في قوله تعالى:﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[١] فكلمة (عبادِي) في الآية الكريمة وقعت مفعولاً أوّلاً للفعل (نبِّئ) وكان من حقها النصب بالفتحة، إلّا أنَّ اتصال (ياء)المتكلِّم بها حال دون ذلك، فقُدِّرَتْ الحركة (الفتحة) على آخرها (الدال).[٢]

ثانياً- الإعراب على المحلِّ: وذلك عندما تقع الكلمة المبنيَّة في موقع يقتضِي تغيّر آخرها بحركة إعرابية معيَّنة، إلّا أنَّ ثبات آخر الكلمة على حركة واحدة يحول دون ذلك،[٣] ومنه قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[٤] فكلمة (الذين) وقعت مجرورة بـ(إلى) وكان من حقّها أنْ تكون مكسورة الآخر، إلّا أنّها كلمة مبنيَّة على الفتح، لذلك تُعْرَب في محلّ جرٍّ. وتُعْرَبُ على المحلِّ بعض التراكيب التي تقع في موضع تُعْرَبُ فيه الكلمة المعربة نحو موضع المبتدأ مثلاً، وذلك كما في قوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٥] في هذه الآية الكريمة تُعْرَبُ(أنْ) وصلتها(تصُومُوا) معاً في محلِّ رفع مبتدأ وتقديره (صومكم).[٦] ومن الإعراب على المحلِّ إعراب الجُمَل التي لها محلٌّ من الإعراب، وهي ستُّة جُمُل:

١.الجملة الواقعة في موضع الخبر مثل جملة: زيدٌ خرجَ أبوه. جملة (خرجَ أبوه) في محلِّ رفع خبر.

---

(١) سورة الحجر: الآية: ٤٩.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٨٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٥

(٤) سورة التوبة: الآية: ١.

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٨٤.

(٦) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ١، ص: ٢٣٦.

FOR AUTHOR USE ONLY

٢.الجملة الواقعة في موضع خبر(كان وأخواتها) نحو جملة: كان زيد أبوه منطلق. فجملة (أبوه منطلقٌ) في محلٍّ نصب خبر(كان).

٣. الجملة الواقعة في موضع خبر(إنَّ وأخواتها) نحو جملة: إنَّ عمراً قامَ أبوه. فجملة (قامَ أبوه) في محلٍّ رفع خبر (إنَّ).

٤. الجملة الواقعة في موقع المفعول الثاني لـ(ظنَّ وأخواتها) نحو جملة : ظننْتُ زيداً وجهُه حسن فجمله (وجهُه حسن) في محلٍّ نصب مفعول ثانٍ لـ(ظننْتُ).

٥. الجملة التي الواقعة في موضع وصف لنكرة مثل جملة: رُبَّ رجلٍ قامَ أبوه. فجملة (قام أبوه) في محلٍّ جرٍّ نعت لـ(رجل).

٦. الجملة التي وقعت في موضع الحال نحو جملة: جاءَ زيدٌ وهو يُسرعُ. فجملة (وهو يسرعُ) ابين في محلٍّ نصب حال من (زيد).[١]

الغاية من الإعراب غير الظاهر:

أصبح الإعراب غير الظاهر مثار نقد المحدثين، وقد اعتبره بعضهم أنَّه لا فائدة منه سوى أنَّه متطلب من متطلبات العامل النحويِّ، وذلك كما في إعراب الاسم المقصور بحركة مقدَّرة في جملة: جاءَ مصطفى. فكونه فاعلاً أمر مفهوم من غير تقدير الحركة الإعرابيَّة على آخره.[٢] وهذا رأي لا يختلف كثيراً عن رأي باحث آخر اعتبر تقدير الحركة الإعرابيَّة على المصدر المؤول افتراضاً لحركة لا وجود لها على كلمة لا وجود لها.[٣] ونتيجة لوجود مثل هذه الآراء فإنَّ مجمع اللغة العربيَّة بمصر قد ألغى الإعرابين التقديريّ والمحليّ، وذلك في مؤتمر للعام ١٩٤٥م،[٤] إلّا أنَّه عاد وأقرَّ بوجودهما

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن الخشّاب، المُرْتَجَل، ص: (٣٤٠- ٣٤٣).

(٢) عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، ص: ١٣٤.

(٣) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيّ، ص: ٥١.

(٤) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص: ٢٤.

في العام ١٩٧٩م، وذلك مع قليل من التعديل فيهما.[١] ولكن على الرغم من كلِّ ما قيل في الإعراب غير الظاهر فإنَّه يظلُّ ضرورة علميَّة تقتضيها طبيعة النحو العربيِّ ، وما يتعلَّق به من تحليل الجملة إذ ترتبط بعض الكلمات المبنيَّة بعلاقة ما مع كلمات أخرى في نفس الجملة، وذلك كأن تقع الكلمة المبنيَّة موصوفاً، فهذا يقتضي معرفة نوع العلامة الإعرابيَّة التي يفترض أنْ تُحَلِّي آخر الكلمة المبنيَّة لو كانت معربة، لأنَّ هذه العلامة الإعرابيَّة ستكون علامة للصفة أيضاً، وكذلك الأمر إذا عُطِف على كلمة مبنيَّة أو اسم مقصور، فلا بدَّ من معرفة علامته الإعرابيَّة، حتى تكون علامة المعطوف أيضاً.[٢]وأمَّا إعراب الجمل فإنَّه لا يقلُّ أهميَّة عن إعراب الكلمة المفردة، اذ تقع هذه الجمل في سياق لغويٍّ تقع فيه الكلمة المفردة، والتي تؤدي وظيفة نحويَّة محدَّده، كأن تكون خبراً أو صفة أو حالاً مثلاً، وبذلك يكون الأعراب الجمل في مثل هذه الأحوال ضرورة تحليليَّة يقتضيها التحليل النحويُّ للجملة العربية.

FOR AUTHOR USE ONLY

(١) شوقي ضيف، تجديد النحو، ص: ٢٤. وكان التعديل يتمثَّل في ذكر الإعراب دون تعليل، ففي جملة جاءَ الراعي، يقال فاعل مرفوع بضة مقدرة دون ذكر العلَّة. وكذلك في إعراب جملة: زيد يكتب، يُقال: يكتب: جملة فعليَّة خبر.

(٢) ابن الخشَّاب، المُرْتَجَل، ص: ٤٦.

المبحث الأول

نظريَّة إبراهيم مصطفى

دواعي نشأة النظريَّة وأهدافها:

كان إبراهيم مصطفى من المهتمين بالنحو تعلُّماً وتعليماً، فقد درسه بالأزهر ثم كان على علاقة وثيقة بتدريسه في الجامعات والمعاهد المصرية. وقد وجد النحو شاقاً يتبرَّم الدارس من دراسته، ويضيق صدره من تحصيله، ولأجل ذلك وُجِدَتْ كتبٌ تحمل أسماء مثل: (التسهيل)، و(التوضيح)، و(التقريب)، هذا بالإضافة إلى المنظومات النحويَّة التي تحفظ قواعده، وتعمل على ضبط شوارده. وقد لاحظ أنَّ النحو قد يكون له القول الفصل في السهل من القول من رفع الفاعل ونصب المفعول، إلا أنَّه يعتريه الاضطراب عندما يعرض إلى بعض الأساليب والمواضع الدقيقة، فحينها لا يمكن للنحو إسعاف الطالب بالقول الفصل، بل يجد اضطراب الآراء وكثرة الجدل. لكلِّ ذلك قرَّر إبراهيم مصطفى أن يعمد إلي طريقة تغيِّر من منهج تدريس هذا النحو، وترفع عن دارسيه هذا الإصر الذي احتملوه، فكتب هذا البحث النحويَّ الذي قال عنه:((عكفت عليه سبع سنيين، وأقدمه إليك في صفحات، سبع سنين من أوسط أيام العمر وأحراها بالعمل، صدقت فيها الاعتكاف إلى النحو، وإلى ما يتصل بمباحثه، وأضعت له من حق الصديق والأهل والولد والنفس جميعاً.)).[1] وهو إذ يكتب هذا البحث الذي يقدِّم فيه منهجاً جديداً لدراسة النحو كان يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف، ومنها:

أولاً- البحث في معاني علامات الإعراب: وقد تساءل إبراهيم مصطفى عن فحوى تلك العلامات ومدى أهميَّتها وأثرها على الكلام، فما الذي تحمله هذه العلامات من معانٍ تشير إليها في الكلام، وما إذا كانت تصوِّر شيئاً في نفس المتكلم وتؤدِّي به إلى ذهن السامع، وإذا لم يكن لتلك العلامات معانٍ

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٣.

FOR AUTHOR USE ONLY

فلِمَ حرصت العربيَّة على الاحتفاظ بها وهي لغة الإيجاز والاختصار، حيث تُحْذَفُ الكلمة أو الجملة أو الحرف لدليل عليه، فلِمَ لَمْ تُحْذَفُ تلك العلامات. وقد وجد أنَّه ((قلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى، لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الإعراب.)).[١] وهو بذلك يشير إلى أنَّ النحاة لم يولوا هذه المعاني لعلامات الإعراب اهتماماً كافياً إذ يجيزون في بعض الأساليب أكثر من إعراب في الكلمة الواحدة، كأنَّما تلك العلامات ليس لها أثر في تغيير المعنى، وهو الأمر الذي اهتمَّ بتتبّعه إبراهيم مصطفى ليتوصَّل إلى معاني تلك العلامات الإعرابية، والتي ستكون دليل المتكلّم إلى معرفة المعنى التركيبيِّ للكلمة في الجملة.

ثانياً – هدم نظريَّة العامل النحويِّ: وقد وجد أنَّ هذه النظريَّة هي السبب في تعقيد النحو العربيِّ، فضلاً عن كونها سبباً من أسباب الجدل بين النحاة، وعلى أساسها تمَّ تفضيل بعض اللغات على بعضها الأخر، بالإضافة إلى رفض بعض الأساليب العربية الصحيحة التي تخرج عن نطاق قواعد هذه النظريَّة، ليس هذا فحسب بل شُرِعَتْ أساليب جديدة لم تُسْمَعْ بل قاسها النحاة لطرد قواعدهم في العامل. كما أنَّ هذه النظريَّة قد اختلطت بفلسفة كلامية غلبت على التفكير النحويِّ .[٢] لذلك قرَّر أن يهدم بنيان تلك النظريَّة التي لم تفلح في تسهيل قواعد النحو العربيِّ، وقد آن لها أن تفقد سلطانها القديم، وسحرها عند النحاة ((ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهله، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص أو النداء، ثم يري أنه يبحث عن غير شيء.))[٣] وهو إذ يهدم هذه النظريَّة فإنَّه يقيم على أنقاضها نظريَّته الخاصَّة والتي سوف تيسِّر النحو العربيَّ، وتختصر أبوابه، وتضع القواعد على أساس يجمع بين المعنى والإعراب.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٥.

(٢) المصدر السابق، ص: (٣٢ – ٣٣).

(٣) المصدر نفسه، ص: ١١٤.

ثالثاً- تغيير وجهة البحث النحويِّ: وقد رأى إبراهيم مصطفى أنَّ النحاة قد ضيَّعوا حدود البحث النحويِّ بقصرهم إيَّاه على الحركات الإعرابيَّة، وما يتعلَّق بها من عوامل كانت سبباً في وجودها، حيث لم يولوا عنايتهم الكافية لطرق الإثبات والنفي والتوكيد والتأخير والتقديم إلا في نطاق ضيِّق يتعلَّق بالإعراب، أو يتَّصل بأحكامه. وهم بذلك قد ضيَّقوا على أنفسهم وعلى من جاء بعدهم حدود النحو، وحرموا الناس من الاطلاع على كثير من فقه العربيَّة وأساليبها، ودقَّة تصويرها، وقدرتها في التعبير بأساليب متنوعة. كما رسموا بذلك طريقاً لفظيًّا لدراسة النحو العربيِّ، يهتمُّ ببيان اختلاف حالات اللفظ من رفع أو نصب أو جرٍّ، دون أن يكون ذلك مقروناً بتتبّع هذه الأوجه وما تتركه من أثر في تحديد المعنى.(١)

أصول نظريَّة إبراهيم مصطفى:

أطال إبراهيم مصطفى النظر في تتبُّع علامات الإعراب محاولاً أن يستخلص منها معانيَ تدلُّ عليها، وقد اهتدى في بحثه عن تلك المعاني إلى أنَّ الضمَّة تدل على معنى الإسناد في التراكيب، والكسرة تدل على الإضافة، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب وليس لها معنى تدلُّ عليه، وإنَّما هي حركة خفيفة مستحبَّة لدى العرب تزيِّن آخر الاسم في التركيب متى ما أمكن ذلك، فهي عندهم أشبه بسكون العامَّة.(٢) وسيتمُّ التطرق لهذه الأصول بشيء من التفصيل.

FOR AUTHOR USE ONLY

الأصل الأول- الضمَّة علامة الإسناد:

يرى إبراهيم مصطفى أنَّ الضمَّة علامة الإسناد، فوجودها على الكلمة في التركيب يدلُّ على أنَّها مسند إليها أو متحدث عنها. وأي ضمَّة سوى تلك يكون سببها البناء أو التبعيَّة لاسم مسند إليه.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص: (١٨-٢٠).

(٢) المصدر السابق، ص: ٤٢.

ويؤكّد ذلك أنَّ كلَّ مسند إليه في الجمل لا يأتي إلا مرفوعاً، وذلك كما في الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ. ولا يخرج عن هذا الأصل سوى المنادى الذي يكون علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة، وهو يأتي مضموماً، وهو بذلك يخالف الأصل الذي وضعه إبراهيم مصطفى من أنَّ الضمَّة علامة الإسناد، ومع ذلك لا يعدم إبراهيم مصطفى دليلاً يؤكّد عدم مخالفة المنادى للأصل الذي وضعه، حيث يعتبر هذه الضمَّة ضمَّة بناء وليست بضمَّة إعراب كما قال النحاة القدامى، ولكنَّه يخالفهم في السبب الذي بُنِي لأجله هذا الاسم على الضمِّ في النداء، ويرى أنَّ الاسم في النداء كان من المتوقَّع أن ينوَّن، ولكن التنوين يدل على التنكير، والعلم والنكرة المقصودة يدلّان على التعيين، لذلك حُذِفَ التنوين، فإذا حُذِفَ منه التنوين بقى له حكم النصب، فأُشْبِهَ بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لأنَّها تقلب في باب النداء ألفاً، إذ تقول: يا غلامي، ويا غلاما، وقد تُحْذَفُ الألف وتبقى الحركة نحو: يا غلامَ، لذلك فرُّوا في هذا الباب من النصب والجرِّ إلى الضمِّ اتقاءً لشبهة الإضافة إلى ياء المتكلّم.[1] وكذلك مما يخرج عن هذا الأصل اسم (أنَّ) والذي من حقّه أن يأتي مرفوعاً وفقا لنظريَّة إبراهيم مصطفى، إلّا أنَّه يأتي منصوباً وفقاً لنظريَّة العامل، و لا يرى إبراهيم مصطفى في ذلك خروجا عن أصله بل يرى:((أن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه.))[2] ثم يحتجُّ لرأيه هذا بعدَّة أدلّة –من القرآن والحديث النبويِّ والشعر– ورد فيها اسم أنَّ مرفوعاً مطابقاً لأصله الذي وضعه، ومخالفاً لرأي النحاة الذين جعلوا من حقّه النصب لا الرفع. ويستشهد من القرآن بقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا﴾[3] ووجه الاستدلال

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٤٣– ٤٨).

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤٩.

(٣) سورة طه: الآية: ٦٣.

عنده أنَّ من القراء من قرأ (إنَّ هذان)، بتشديد نون (إنَّ) ورفع (هذان)،[1] وهذا يعنى أنّ اسم (إنَّ) حقّه الرفع، ويقوّي ذلك عنده أنَّ اسم (إنَّ) قد عُطِفَ عليه بالرفع، وذلك كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2] وفي الآية الكريمة عُطِفَ (الصابئون) وهو مرفوع على اسم إنَّ(الذين)الذي هو في موضع نصب. كما جاء في الحديث اسم إنَّ مرفوعاً في قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم:((إنَّ من أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون.)).[3] فـ(المصورون) اسم إنَّ ومع ذلك فهو مرفوع. كما جاء المعطوف على اسم (إنَّ) مرفوعاً في الشعر كقول الشاعر:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم [الوافر]

بُغاةٌ ما بقينا فِي شِقاقٍ[4]

حيث عطف على اسم إنَّ ضمير الرفع (أنتم) فدلَّ ذلك على أنَّ حقّه الرفع. أما عن غلبة النصب على اسم إنَّ فسببه عند إبراهيم مصطفى أنَّ العرب قد أكثروا من استخدام (إنَّ) مع ضمير النصب،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تـ: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، جـ: ٢، ص: ٩٩. وقد قرأ حفص وابن كثير بتخفيف (إنْ) وقرأ الباقون بتشديدها. وقرأ أبو عمرو بالياء(هذين) وقرأ الباقون بالألف (هذان).

(٢) سورة المائدة: الآية: ٦٩.

(٣) البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب اللباس، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة، حديث رقم: ٥٩٥٠، ص: ١٤٩٥. وهو برواية: ((إنَّ أشدَّ الناسِ عذاباً عندَ الله يومَ القيامةِ المصوِّرون.)). ولا وجه للاستشهاد بهذه الرواية على رفع اسم إنَّ.

(٤) بشر بن أبي خازم، ديوانه، تـ: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:١، ١٩٩٤م، ص:١١٦. وفيه برواية (ماحَيِينَا) بدلاً من (ما بقينا).

حتى حسبوا أنَّ الموضع موضع نصب، لذلك لما استعملوها مع الاسم الظاهر نصبوا الاسم بعدها على التوهم.[١] وبذلك يطَّرد الأصل الذي وضعه من أنَّ الرفع علامة الاسناد فلا يشذُّ عنه شيء عنده.

الأصل الثاني – الكسرة علامة الاضافة:

ويذكر إبراهيم مصطفى في كتابه أنَّ الكسرة علامة الإضافة، بمعنى أنَّ الاسم قد أضيف إلى غيره، سواء أكانت هذه الإضافة بأداة نحو: مطرٌ مِنْ السماءِ، أم بلا أداة نحو: مطرُ السماءِ. ولا توجد كسرة في سواهما إلّا ما كانت كسرة بناء أو مجاورة كما في الجرِّ على المجاورة. وهو بذلك يوافق النحاة في هذا الاصل، ويؤكّد هذا بنقل عن سيبويه كقوله:((والجرُّ إنما يكون في كلّ اسمٍ مضافٍ إليه، واعلم أنّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ [يعني الحرف] وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا)).[٢] و بنصٍّ آخر عن المبرد وهو قوله:((هذا باب الإضافة وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر، ومنه ما تضيف إليه اسما مثله فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى ...)).[٣] ويستكثر ابراهيم مصطفى من النصوص التي تؤكّد وجود هذا الأصل عند النحاة، ليثبت به أنَّ الضمة علامة لمعنىً هو الإسناد، طالما أنَّ الكسرة علامة لمعنىً هو الإضافة.[٤]

FOR AUTHOR USE ONLY

الأصل الثالث– الفتحة ليست علامة لمعنىً:

حيث إنَّها لا تدلُّ على معنىً كالضمَّة والكسرة، وإنَّما هي الحركة الخفيفة والمستحبَّة عند العرب، والتي يُشكَلُ بها آخر كل كلمة في الوصل. وهو اذ يعتبر الفتحة حركة خفيفة ومستحبَّة عند العرب، فإنَّه لا يرسل القول على عواهنه، وإنَّما يحشد له من الأدلة ما يؤكّد صحته، حيث يستشهد على خفَّه

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٤١٩.

(٣) المبرِّد، المُقتضَب، جـ:٤، ص: ١٣٦.

(٤) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٥٤ .

الفتحة بأدلّة صوتيَّة منها: أنَّ الفتحة القصيرة أو الطويلة (الألف) تُنْطَقان بإرسال النفس مع ترك مجرى الهواء مفتوحاً أثناء النطق بلا عناء في تكيفيه. وهذه الطريقة لنطق الفتحة بنوعها فيها من السهولة والخفَّة مما لا يتوفر للضمَّة والكسرة بنوعيهما، حيث تكلَّف الأولى الناطق ضمَّ الشفتين واستدارتهما، بينما تكلّفه الأخرى تكسّر مجرى الهواء وانحناء طرف اللسان عند اللثّة. وكذلك الفتحة أخفُّ في النطق من السكون حيث يستلزم الأخير ضغط النفس عند مخرج الحرف كما في (أَبْ) مثلاً . بل إنَّ العرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون (عين) الثلاثي إذا كانت مضمومة مثل: (رُسُل)، أو مكسورة مثل: (فَخِذ)، ولا يخفّفون بالتسكين إذا كانت (عين) الاسم مفتوحة مثل: (جَمَل). وهذا يدلُّ على أنَّ الفتحة أخفُّ من السكون، ولوكان العكس لمضوا في التخفيف بتسكين مفتوح (العين) إسوة بمضمومها ومكسورها، ليس هذا فحسب بل إنَّ من العرب قد يفرِّون من السكون إلى الفتح في بعض المواضع كما في جمع المؤنث السالم للمفرد (فَتْرَة) حيث يجمع على (فَتَرات). وقد كانت (العين) ساكنة في المفرد، وكان يلزم من ذلك بقاؤها ساكنة كذلك في الجمع، لأنَّ الجمع جمع تصحيح فلا تغيَّر فيه صورة المُفرد من حيث عدد الحروف وحركاتها. فدلَّ فتح العين في الجمع على خفَّة الفتحة مقارنة بالسكون.

FOR AUTHOR USE ONLY

أمَّا كونها ليست بعلامة إعراب، فهذا أمر يحشد له إبراهيم مصطفى أدلّة أخرى تؤكّد صحته، فمن ذلك ما أجازه النحاة من نقل حركة الإعراب إلى الحرف الساكن الذي يقع قبل حرف الإعراب في حال الوقف إذا كانت حركة الإعراب ضمَّة نحو: هذا البدْرُ، إذ يجوز في حال الوقف نقل الضمَّة إلى الساكن (الدال) الذي يقع قبل حرف الإعراب (الراء) فيُنْطَقُ(البدُرْ). وكذلك الأمر إذا كانت حركة الإعراب كسرة نحو: نورُ البدْرِ، فيجوز في حال الوقف أنْ يُنْطَقُ(نورُ البدِرْ)، ويمتنع ذلك النقل في حال الوقف إذا كانت حركة الإعراب فتحة نحو قولك: انظرْ البدْرَ.[1] فوجه الاستدلال فيما ذُكِرَ أنَّ

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٥٥-٦٠).

العرب قد فرقت بين الضمَّة والكسرة من جانب والفتحة من جانب آخر، فاحتفظت بالضمَّة والكسرة دون الفتحة، وذلك لأهميَّتهما وكونهما دليلين على معنيين هما الإسناد والإضافة، ولامعنىً تدلُّ عليه الفتحة، لذا لم يُحْتَفَظْ بها في حال الوقف كما فُعِل بالضمَّة والكسرة.(١)

علامات الإعراب الفرعيَّة:

وبعد أن قرَّر إبراهيم مصطفى أصول نظريَّته النحويَّة، فإنَّه انتقل إلى مناقشه العلامات الفرعيَّة للإعراب، والتي لا يقرُّ بوجودها، بل يرى أن تقسيم العلامات الإعرابية إلى أصليَّة وفرعيَّة من اختراع النحاة، ولم تكن هنالك من حاجة إليه. فالأسماء الستة: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، تُعرَبُ عند النحاة بالحروف النائبة عن الحركات، حيث تنوب الواو عن الضمَّة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة .أمَّا هو فيعتبرها معربة بالحركات، فالضمَّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة لغير ذلك. أمَّا ما اعتبره النحاة حروفاً تنوب عن الحركات الإعرابيَّة فهو يراه إشباعاً للحركة الاعرابيَّة نفسها، فالواو ناتجة عن إشباع الضمَّة، والياء عن إشباع الكسرة، والألف عن إشباع الفتحة، وهذا الإشباع له ما يبرِّره في تلك الاسماء، حيث إنَّ (فاك، وذا مال) موضوعتان على حرف واحد، فتمَّ إشباع الحركة الإعرابيَّة لإكمال هذا النقص في حروفهما، أمَّا بقيَّة الأسماء الستة فتمَّ إشباع حركاتها الإعرابيَّة لأنها على حرفين أحدهما حرف حلقيٌّ، وحرف الحلق ضعيف في النطق، قليل الحظ من الظهور، فتمَّ إشباع الحركات الإعرابيَّة لسدِّ هذا النقص ولتلحق بالأسماء الثلاثيَّة، ويعزِّز هذا الرأي أنَّ هذه الأسماء تُعْرَبُ بالحركات متى ما ابتعد عنها عارض النقص بتنوين أو تعريف، ويقرُّ إبراهيم مصطفى بأنَّه قد استقى هذا الرأي من أبي عثمان المازنيّ.(٢)

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص: (٧١-٧٢).

أمَّا جمع المذكر السالم فالضمَّة علامة الإسناد فيه، والواو إشباع لها، والكسرة علامة الإضافة، والياء إشباع لها، وبما أنَّ الفتحة ليست علامة إعراب فلذا لم يظهر لها شيء في جمع المذكر السالم، بل أُشْرِكَتْ مع الكسرة، وهذا يوافق الأصل الذي وضعه من أنَّ الفتحة ليست علامة إعراب، ويؤكِّد ذلك أيضاً أنَّ جمع المؤنث السالم يُرْفَعُ بالضمَّة، ويُنْجَرُّ بالكسرة، ولم توضع للنصب علامة فيه بل أُشْرِكَ في الكسرة مع الجرِّ.

أمَّا الممنوع من الصرف فإنَّ النحاة يرونه ينجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهو يختلف معهم في ذلك حيث يعتبر هذه الفتحة ليست علامة إعراب فرعيَّة، وإنَّما هي فتحة بناء، وسببها أن الاسم قد حُرِم التنوين فصار أشبه بالمضاف إلى ياء المتكلِّم في حال الكسر، وبما أن ياء المتكلِّم تُحْذَفُ أحياناً، لذلك لجأ العرب إلى الفتحة فراراً من هذه الشبهة – شبهة الإضافة إلى يا المتكلِّم . فمتى ما أَمِنُوا تلك الشبهة بتعريف أو إضافة فإنَّ الكسرة تعود للظهور مجدداً في آخر الاسم، وهذا ما يوافق أصله الذي وضعه من أنَّ الكسرة علامة الإضافة.

ولم يشذُّ عن تلك الأصول التي وضعها سوى باب المثنى، ويقرُّ إبراهيم مصطفى بهذا الشذوذ، وهو شذوذ يعزوه إلى غرابة هذا الباب في العربيَّة، والذي يشبه في شذوذه باب العدد، حيث يذكَّر المؤنَّث فيه ويؤنَّث المذكر. وكذلك الأمر بالنسبة للمثنى حيث تعبِّر عنه العرب أحيانا بالمفرد، وأحيانا بالجمع ، لذلك لا يقدح هذا الشذوذ في صحة الأصول التي وضعها لتفسير علامات الإعراب طالما انتظمت فيها بقيَّة الأبواب الأخرى.[1]

المرفوعات عند إبراهيم مصطفى:

سبق أن قرَّر إبراهيم مصطفى أنَّ الضمَّة علامة الإسناد، ولتطبيق هذا الأصل عمليًّا جعل من الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ باباً واحداً. وحكم هذا الباب الرفع لأنَّه مُسْنَدٌ إليه أو مُتَحَدَّثٌ عنه. وعلى

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٧٢-٧٣).

FOR AUTHOR USE ONLY

الرغم من أنَّ النحاة يفرقون بين هذه الأبواب الثلاث، إلا أنَّ إبراهيم مصطفى يراه تفريقاً لا يخضع للمنطق اللغويِّ وطبيعة استخدام اللغة، وإنَّما هو تفريق أملته الصناعة النحويَّة، إذ إنَّ النحاة لا يفرقون في الأحكام بين الفاعل ونائب الفاعل ففي هذين المثالين: كُسِرَ الإناءُ، وانْكَسَرَ الإناءُ .لا يوجد أي فرق في الاستخدام اللغويِّ بينهما، بل يتفقان في أنَّ (الإناء) في كلٍّ منهما مسند إليه.

أمَّا الفاعل والمبتدأ فالنحاة يفرقون بينهما بفروق قد لا تصمد أمام التمحيص والتدقيق فيها، فهم يفرقون بينهما بأنَّ الفاعل واجب التأخير عن الفعل، بينما المبتدأ واجب التقديم في الأصل وإنْ جاز فيه التأخير. وهذا الفرق يُعْتَبَرُ عند إبراهيم مصطفى فرقاً صناعيًّاً استحدثه النحاة مراعاة لأصول الصناعة عندهم، حيث لا يوجد فرق في المعنى بين جملتي: ظهرَ الحقُّ. والحقُّ ظهرَ. حتى يعتبر النحاة (الحق) في الجملة الأولى فاعلاً، ويعتبروه مبتدأ في الجملة الثانية، و المشترك بين الجملتين أنَّ (الحقّ) فيهما مستندا إليه، والمسند إليه يجوز تقديمه وتأخيره حسب ما يقتضيه السياق. وكذلك من طرق التفريق بينهما عند النحاة أنهم يجيزون حذف المبتدأ ولا يجيزون حذف الفاعل، ومثال ذلك: الإجابة عن سؤال: كيف زيد؟ فإنْ قيل: دَنِفٌ ، فالمبتدأ محذوف. وإنْ قيل: دَنِفَ، فالفاعل ضمير مستتر. وكل ذلك عنده صناعة نحويَّة لا غير. ومن الفروق أيضاً اشتراطهم المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر، ويظلُّ الفعل موحداً حتى ولو كان الفاعل جمعا أو مثنىً. حيث يقال: فازَ الشهيدُ. وفازَ الشهداءُ. بينما يقال في المبتدأ والخبر: الشهيدُ فائزٌ. والشهداءُ فائزون. حيث تُلاحَظُ المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر، وتنعدم بين الفعل والفاعل. وهذا الفرق صناعيٌّ متكلف أيضاً في رأي إبراهيم مصطفى، لأنَّ المطابقة في الجملتين تأتي تبعاً لتقدُّم المسند إليه أو تأخُّره،[1] فإذا تقدَّم المسند إليه وجب أنْ يحمل المسند إشارة إليه تطابقه في العدد، وإذا تأخَّر كان المسند مفرداً كما في الأمثلة الاتية:

١.الشهداءُ فازُواْ. ٢. فَازَ الشهداءُ.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٤٤ – ٤٥).

FOR AUTHOR USE ONLY

٣. الشهداءُ فائزون. ٤. فائزٌ(*)الشهداءُ.

وكذلك يفرقون بينهما على أساس المطابقة في النوع من حيث التذكير والتأنيث، حيث يعتبر النحاة أنَّ المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر ألزم منها بين الفعل والفاعل، وذلك لأنَّهم يوجبون التأخير في الفاعل والتقديم في المبتدأ، وهو يري أنَّ المطابقة في النوع تكون فيهما معاً إذا تقدَّم المسند إليه و تأخَّر المسند.(١) وبذلك يوحِّد إبراهيم مصطفى هذه الأبواب الثلاث – الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ–في باب واحد يطلق عليه اسم المسند إليه وحكمه الرفع وله علامة واحدة هي الضمَّة.

المضاف إليه (المجرور):

كل مجرور عند إبراهيم مصطفى هو مضاف إليه، سواء أكانت هذه الإضافة بأداة نحو: خصبٌ في الأرضِ، أم بغير أداة نحو: خصبُ الأرضِ، وهو لا يخالف النحاة في ذلك ، ويلاحظ أنَّ الإضافة هي أكثر أبواب النحو دوراناً في الكلام، فالعرب قد تضيف لبيان الفاعل نحو (خلقُ اللهِ)، أو لبيان المفعول نحو (خلقُ السماوات) أو لبيان المكان نحو (ظباءُ وَجْرَةٍ)،(**) أو لبيان الزمان نحو (برد الشتاء)، أو لبيان الموصوف نحو (حسنُ الوجه)، أو لبيان الصفة نحو (كلمةُ الحقِّ)، وقد يستخدمونها للتفضيل نحو (أَعْلَمُ القومِ)، وقد تكون الإضافة أسلوبا للبيان نحو (بناتُ الدهر)، و(أخو الصدقِ) . وقد يضيفون إلى الكلمتين نحو (غلامُ عبدِاللهِ)، وقد يضيفون الكلمتين نحو (كعبدِ شمسِكُمْ). وكذلك حروف الجر (الإضافة) كثيرة في العربية ومتعددة ، وتوسَّع العرب في استعمالها وإنابتها بعضها عن بعض.(٢) وخلاصة القول في هذا الشأن أنَّه يتَّفق مع النحاة في هذا الباب.

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) يُشتَرَطُ أنْ يُسْبَقُ هذا الوصف بنفيٍ أو استفهام عند البصريين، ولا يشترط الكوفيون والأخفش ذلك، وتابعهم ابن مالك في ذلك.

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٤٦–٤٧).

(**) اسم موضع بين مكَّة والبصرة، اشتهر بكثرة وحوشه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (وجر)

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٥٢–٥٤).

التوابع عند إبراهيم مصطفى:

تُعْتَبَرُ ظاهرة المماثلة بين الكلمات والمشاكلة بينها من الظواهر الشائعة في العربيَّة، وما السجع في النثر والقافية في الشعر والفاصلة في الآية إلَّا شواهد على ذلك. ومن المماثلة بين الكلمات أيضاً المماثلة في العلامة الإعرابية والتي يسميها النحاة اتباعاً فسمُّوا الكلمة الأولى متبوعاً والأخرى تابعاً قد قام إبراهيم مصطفى بدراسة هذه التوابع ليبيَّن إلى إيِّ مدىً تتفق مع الأصول التي قرَّرها في نظريَّته. وقد قسَّم التوابع إلى قسمين هما:

القسم الأول – العطف: ومنه عطف النسق، وذلك نحو قولك: جاءَ زيدٌ وعمرو. ويرى إبراهيم مصطفى في ذلك أنَّ كلّاً من الاسمين مُتَحَدَثٌ عنه، إذ يمكن تأخير الحديث أو المسند إليه نحو: زيدٌ وعمرو جاءا، لذلك يستحقُّ كلٌّ من الاسمين الرفع أصالة، اذ ليس الأوَّل فيهما بأولى بالإتباع من الآخر، ولا الآخر محمولاً على الأوَّل، فكلاهما له إعراب المُسْنَد إليه وهو الرفع. وكذلك الأمر بالنسبة إليهما في حال الإضافة نحو: مالُ زيدٍ وعمرٍ، فكلاهما يستحقُّ الكسر بالإضافة أصالة، وليس في العطف أتباع وإنَّما هو أشراك وبذلك لا يُعْتَبَرُ العطف باباً خاصاً ولا يعدُّ من التوابع، وليس من حقّه أنْ يُفْرَد بالدراسة.[1]

القسم الثاني– بقيَّة التوابع: ويقصد بذلك البدل وعطف البيان والتوكيد فمنها ما تكون فيه الكلمة الثانية بمنزلة المكمِّلة أو المتمِّمة للمعنى بالنسبة للكلمة الأولى، بحيث لا يُفْهَمُ المعنى المراد إلَّا بهما معاً وذلك كما في قولك: استشرْ عاقلاً نصيحاً. فالمراد بالاستشارة هنا ليس العاقل وحده ولا النصيح وإنَّما من يجمع الصفتين معاً، وهذا النوع من التوابع حكمه أن يكون للثاني ما للأول منهما من إعراب وتعريف وتأنيث وتذكير، وذلك لاتصال المعنى فيهما.[2] ومن التوابع ما لا تكون فيه الكلمة الثانية

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٧٥–٧٦).

(٢) المصدر السابق، ص: ٧٧.

FOR AUTHOR USE ONLY

بمنزلة المكمِّلة أو المتمِّمة للأولى من حيث المعنى، بحيث يكون لكلٍّ منهما معنىً مستقل بالفهم، إلا أنَّ اقترانهما يزيد الثانيةَ بالأولى وضوحاً أو تأكيداً ما كان ليتمُّ لو لم يقترنا معاً. وذلك كما في قولك: زارني محمدٌ أبوعبدُاللهِ. وقولك: لقيتُ القومَ أكثرَهُمْ أو كلَّهُمْ . ولك أن تقف على الكلمة الأولى مثل: زارني محمدٌ، فيُفْهَمُ المعنى، أو تقول: زارني أبو عبدُاللهِ فيُفْهَمُ نفس المعنى، وبجمعهما معاً: زارني محمدٌ أبو عبدُاللهِ، يزداد المعنى بياناً وتأكيداً. وهذا النوع من التوابع الحكم فيه أنْ يكون لهما الرفع للإسناد، والجرُّ للإضافة، وبذلك يخلص إبراهيم مصطفى إلى أنَّ هذه التوابع تختلف من حيث المعنى إلا أنَّها تستحق حكماً إعرابياً مما ذكر أصالة لا تبعيَّة. أمَّا النعت السببيُّ فهو يأخذ حكمه الإعرابيَّ على المجاورة لا على أنَّه نعت سببيٌّ، وذلك نحو قولك: رأيت فتىً باكيةً عليه أمُّه. فـ(باكيةً) ليس نعتاً لـ(فتىً)، لذلك يكون حكمه الإعرابي مُسْتَمَدٌّ عن طريق المجاورة لا التبعيَّة.[١]

تابع جديد (الخبر):

يجعل إبراهيم مصطفى الخبر تابعاً من التوابع، بمعنى أنَّه يأخذ حكم الرفع بالاتباع وليس بالأصالة كما هو عند النحاة، وهو بذلك يخالفهم في حكم الخبر وإنْ كان يستدلُّ على مخالفتهم ببعض كلامهم، فمن ذلك استشهاده بقول لسيبويه مفاده ارتفاع الخبر لأنَّه بمنزلة الشيء الواحد من المبتدأ.[٢] وقد استفاد إبراهيم مصطفى من هذا القول على أنَّ الخبر يأخذ حكم الرفع لأنَّه بمنزلة الشيء الواحد من المبتدأ، أيْ هو بمنزلة المُكَمِّل له في المعنى كما في التوابع، وهذا مخالف لرأي النحاة إذ لا يعاملون الخبر معاملة التوابع، ويرى إبراهيم مصطفى سبب استبعاد النحاة للخبر من التوابع – أنَّهم لاحظوا أنَّ الخبر يأتي منصوباً أحياناً والمبتدأ مرفوع كما في باب (كان)،[٣] وكذلك قد يأتي الخبر

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٧٥– ٨٠).

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ١٢٧.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٨١.

مرفوعاً والمبتدأ منصوب كما في باب(إنَّ)، ويردُّ إبراهيم مصطفى على هذا الاستشكال بأنَّهم قد أخطأوا في هذين البابين، ففي باب (كان) المُتَحَدَّثُ عنه أو المُسْنَدُ إليه هو الذي سموه اسم (كان)، وليس الخبر ما جعلوه هم خبراً في جملة: كانَ زيدٌ قائماً. فليس الخبر في هذه الجملة (قائماً) وإنَّما الخبر هو جملة (كانَ قائماً)، وبذلك لا يكون الخبر (قائماً)، فلا يلزمه أن يتبع المبتدأ في الإعراب. أمَّا بالنسبة لنصب اسم (إنَّ) فسبق لإبراهيم مصطفى أنْ بيَّن أنَّ حكمه الرفع في الأصل ولكنه نصب لأسباب ذكرها فيما قبل.[١] وبذلك يرى إبراهيم مصطفى أنَّه قد أزال هذا الاستشكال الذي يمنع من تابعيَّة الخبر، فيصبح الخبر تابعاً من التوابع.

إعراب اسم (لا) النافية للجنس:

يرى إبراهيم مصطفى أنَّ الاسم المنصوب بعد (لا) غير مُسْنَد إليه وليس بمضاف، وبذلك يستحقُّ الفتحة باعتبارها أخفَّ الحركات، والتي لا تدلُّ على معنىً إعرابيٍّ. ويعتبر هذا النوع من الجملة جملة ناقصة الإسناد، فعلى الرغم من أنَّ جُمَلاً مثل: لا ضيرَ. ولا فوتَ. ولا بأسَ تبدو صوراً لجمل اسميَّة، إلا أنَّ المتأمل لا يجد بعدها ما يُحدَّثُ به عن تلك الأسماء الواقعة بعد (لا).[٢]

FOR AUTHOR USE ONLY

باب (ظنَّ):

ويعدَّه إبراهيم مصطفى من الأبواب ذات الوجهين، أي: التي تحتمل أكثر من إعراب، حيث أنَّ للنحاة أحكاماً في إلغائها وتعليقها. أما عنده فلا مجال للقول بجواز الرفع والنصب فيه، ولا مجال أيضاً لتفضيل أحد الوجهين على الآخَر، بل يجب الاعتماد على المعنى المراد، والذي سيؤدِّي بدوره إلى وجه إعرابيٍّ من الأوجه المُحْتَمَلة.[٣] وفقا لذلك يمكن القول: ظننتُ زيداً ذاهباً، إذا كان القصد

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٨٠- ٨١)

(٢) المصدر السابق، ص: ٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: (٩٠-٩١).

الإخبار بأنَّك تظنُّ أمراً. ويكون الحديث بذلك عن نفسك فيكون حكم الاسمين النصب وليس فيهما من مُتَحَدَّثٌ عنه (مُسْنَدٌ إليه) حتى يرفع. أمَّا إذا كان همُّ القائل الإخبار عن ذهاب زيد نحو قولهم: زيدٌ ذاهبٌ، ثم يقول: هذا ظني، أو أظنُّ، أو ظننْتُ. فهنا يكون كلامان(جملتان)، وحكم الاسمين الرفع، وأسلوب الكلام أنْ يتأخَّر الفعل ويتقدم الاسمان، وبذلك يكون ترتيب اللفظ في النطق مطابقاً لترتيب المعنى في نفس المتكلِّم، وهو أمر يمكن أنْ يُفْهَمَ أيضاً من قولهم: زيدٌ أظنُّ ذاهبٌ. أمَّا الأدوات التي يعدُّها النحاة معلِّقة للفعل، فيعتبرها إبراهيم مصطفى دلائل على أنَّ الكلام كلامَيْنِ، وأنَّ الثاني منهما مُسْتَقِلٌّ مَقْصُودٌ بالإخبار عنه، ويذكر معه ما يدلُّ على ابتداء الكلام واستئنافه، وبذلك لم يأتي في منزلة اللاحق، وإنْ كان في اللفظ متأخر.(١)

باب الاشتغال:

وفيه يجيز النحاة النصب والرفع في بعض المواضع، ويختارون النصب أو الرفع في مواضع أخرى، أمَّا إبراهيم مصطفى فيري أنَّه ليس هنالك جواز في الرفع والنصب أو الترجيح بينهما، بل قوام كل ذلك المعنى، فإذا كان المراد التحدُّث بالفعل والإخبار به عن فاعله فالحكم عنده النصب، أمَّا إذا كان التحدُّث عن الاسم فالحكم عنده الرفع.(٢)

كان ذلك بعض ملامح نظريَّة إبراهيم مصطفى، والتي اعتبرها بديلاً مناسباً من فكرة العامل النحويِّ، وتوقعَ لها أنْ تسهِّل الدرس النحويَّ وتقرِّبه إلى أفهام الدارسين. وقد ذكر أنَّه اقتصر في هذه النظريَّة على دراسة إعراب الاسم، وتركَ إعراب الفعل لوقت آخر، حتى يستفيد مما سيوجه لهذه النظرية من نقد.(٣)

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص: ٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١١٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

النقد الذي وُجِّهَ للنظريَّة :

كتب طه حسين[*] تقديم كتاب (إحياء النحو)، وتنبأ له بأنَّه سيثير كثيراً من الدهشة والضيق، ضيقاً قد يصل إلى حد الخصومة والإنكار حيث يقول:((وما أحسبني أخطئ إن قدرت أنهم سيدهشون له، وأن كثيرا منهم سيضيقون به، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديد.))[١] وقد كان طه حسين على حق فيما ذهب إليه بخصوص هذا الكتاب، إذ أثار حفيظة علماء الأزهر، فتصدى له بالنقد أحد أبناء الأزهر ألا وهو محمد عرفه، وذلك في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) واعتبره بعضهم صراعا بين الأزهر والجامعة وكان من واجب ((الأزهر أن يبيِّن للناس رأيه في هذا الحدث، فإن كان حقاً حمد للجامعة حقها، وإن كان باطلاً أبان عن بطلانه وحمد لها سعيها.)).[٢] وقد تمثَّل نقد عرفه وغيره للنظريَّة فيما يلي:

أولاً– القول بمعاني حركات الإعراب أمر سُبِق إليه ولم يكن أوَّل من قال به.[٣]

ثانيا– قيام النظريَّة على قرينة الحركة الإعرابية يُعدُّ فهماً قاصراً لتحليل الجملة وهنالك قرائن أخرى لا تقلُّ أهميَّة عنها.[٤]

ثالثاً– اعتبار الفتحة مثل سكون العامَّة مقارنة قاصرة، فالفتحة حركة لا يمكن أنْ تُقارن بانعدام الحركة (السكون).[٥]

FOR AUTHOR USE ONLY

(*) طه حسين(١٨٨٩م – ١٩٧٣م): أحد أعلام العربيَّة في القرن العشرين، حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون بفرنسا، من مؤلفاته: (في الشعر الجاهليّ)، و(حديث الأربعاء). انظر: الزركلي، الأعلام، ج: ٣، ص: (٢٣١ – ٢٣٢).

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٧.

(٢) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الازهر والجامعة، ص: ٣.

(٣) المصدر السابق، ص: (١١٦–١١٧).

(٤) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٨٥–١٨٦).

(٥) علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، ص: ١٧٧.

رابعاً- اعتماد النظريَّة على ادعاءات لا تستند على دليل في محاولتها إثبات أنَّ اسم (إنَّ) حقَّه لرفع. وعلى افتراضات مماثلة في تفسير إعراب المنادى العلم والنكرة المقصودة.[١]

تقويم نظريَّة إبراهيم مصطفى:

يتَّفق الباحث مع ما ذكره الدارسون من قصور في النظريَّة إلَّا أنَّه يرى أنَّ معظم النقد الذي وُجِّهَ لهذه النظريَّة قد تركَّز على جوانب جزئيَّة منها، فباستثناء صاحب كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) كان الدارسون يكتفون بتسجيل اعتراضهم على بعض الجوانب النظريَّة منها دون سبر أغوارها لبيان إلى أيٍّ مدىً نجح إبراهيم مصطفي في تحقيق أهدافه من وضعه لهذه النظريَّة، وإلى أيٍّ مدىً كان موفَّقاً في وضع أصول جديدة تتوافق مع الجوانب التطبيقيَّة لها. وعليه يمكن تقويم هذه النظريَّة وفقا لمدى قدرتها على تحقيق أهدافها التالية:

الهدف الأول- البحث عن معاني علامات الأعراب: وقد ذكر إبراهيم مصطفى أنَّه قد توصَّل إلى اكتشاف هذه المعاني مما استنبطه من كلام النحاة، فالضمَّة عنده علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب إنَّما هي حركة خفيفة مستحبّة عند العرب ، يستخدمونها في شكل آخر الكلمة عندما لا تكون في أيٍّ من وضعي الإسناد والإضافة.[٢] وقد رُدَّ على هذا الزعم بأنَّه مُسْتَنبَط من كلام النحاة فيما عدا قوله الفتحة ليست علامة إعراب، وقد فهم عنه القول الاخير – بخصوص الفتحة – خطأً، حيث زعم بعض الباحثين عدم صحَّة هذا الرأي.[٣] ولكن مع ذلك يظلُّ رأياً يحمل جانباً من الصواب، حيث إنَّ كل المنصوبات لا يجمع بينهما معنىً تركيبيٌّ في الكلام، فإذا كانت الضمَّة تدلُّ على معنى الإسناد في التركيب، والكسرة تدلُّ على معنى الإضافة، فإنَّ المنصوبات

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) علي مزهر الياسري، الفكر النحويُّ عند العرب، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٣م، ص: (٤٠٧- ٤٠٩).

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٤٢ .

(٣) علي مزهر الياسري، الفكر النحويُّ عند العرب، ص: ٤٠٥.

لا تشترك في معنىً تركيبيٍّ ، فمنها ما يدلُّ على ما وقع عليه الفعل، أو كيفيَّة حدوثه، أو رفع الإبهام عنه، أو عدد مراته، وغير ذلك من المعاني التي تُفْهَمُ من المنصوبات في التركيب.[١] وبذلك يُسَجِّلُ لإبراهيم مصطفى رأيه بخصوص الفتحة، وأنَّها ليست علامة إعراب اذا كان هذا هو المقصود من كلامه.

ثانيا– هدم نظريَّة العامل: والتي اعتبرها سبباً في تعقيد النحو العربيِّ وصعوبته على الدراسين، وقد اعتبر هدمها هدفاً مشروعاً ، يمكن أن يسهم في تيسير نحو العربيَّة، لذلك قرَّر إنشاء نظريَّته الخاصة في الإعراب، والتي ستقوم بهدم هذه النظريَّة والحلول محلها. ولم ينجح إبراهيم مصطفى في تحقيق هذا الهدف، وذلك لجملة من الأسباب التي حالت دون تحقيقه لهذا الهدف، والأسباب هي:

١. النقصان: ذلك لأنَّ النظريَّة لم تتعرَّض لتحليل الفعل على الرغم من أنَّه جزء رئيس في بعض الجمل، فضلاً عن أنَّ أحد أقسامه يعتريه التغيير (الفعل المضارع)، إذ يأتي مرفوعاً مرة، ومنصوباً أخرى، ومجزوماً ثالثة، وهذا التغيير يحتاج إلى تفسير، وقد فسَّرته نظريَّة العامل بدخول عوامل عليه، وقد ترك إبراهيم مصطفى أمر الفعل حيث قال: ((رأيت أن استأخر بإعراب الفعل زمناً، واتقدم إلى الناس في هذا البحث بإعراب الاسم وحده.)).[٢] ويبدو أنَّه لم يجد متسعاً من الوقت لدراسة الفعل وفقا لهذه النظرية، إلّا أنَّه تعجل بالتصريح بهدم نظريَّة العامل، والتبشير بنظريَّته هذه على الرغم من أنَّها يعتريها نقص جوهري يقلّل من الانتفاع بها في دراسة النحو.

٢.القصور في الجوانب النظريَّة: بنى إبراهيم مصطفى نظريَّته على الأصول التي سبق ذكرها، وقد وجد بعض أجزاء الكلام يخرج عن تلك الاصول، فحاول أنْ يجد مخرجاً لذلك، حيث عمد إلى حجج استدلَّ بها على أنَّ تلك الأجزاء الخارجة عن أصوله كانت في السابق تسير وفقاً لهذه الأصول التي

---

(١) صاحب أبو جناح، دراسات في نظريَّة النحو العربيِّ وتطبيقاتها، ص: (٢٤–٢٥).

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١١٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

قام بذكرها، فمن ذلك ما استدل به من حجج على أنَّ اسم (إنَّ) كان من حقه الرفع وإنَّما نُصِبَ على التوهم.[١] فإذا تمَّ التسليم بصحَّة ما توصل إليه فإنَّه يكون قد بنى رأيه ذلك على القليل الشاذ وترك الكثير المطرد في تقرير القاعدة، وهو أمر يخالف الطريقة العلميَّة الصحيحة.[٢] ومن القصور في هذا الجانب أيضاً عدم التطرُّق إلى خروج بعض الظواهر اللغويَّة عن إطار الأصول التي وضعها، فمن ذلك مجي المُسْنَد إليه مجروراً ، وذلك كما في قولهم: ما في يدي حيلةٌ، وما في يدي مِنْ حيلةٍ. وكلمة (حيلة) في الجملتين مُسْنَد إليه ومع ذلك جاءت مجرورة في الجملة الثانية.[٣] ويتضح من ذلك أن الأصول الثلاثة لنظريَّة إبراهيم مصطفى غير مطردة وقد حاول أن يفسِّر خروج بعض الظواهر عنها ويجد حججاً لها، كما ترك ظواهر أخرى خرجت عنها دون ذكر تفسير لها، ودون الإقرار بوجودها من الأصل.

٣.القصور في الجوانب التطبيقيَّة: سبق أن ذكر إبراهيم مصطفى أنَّ الضمَّة علم الإسناد، وبما أنَّ كل إسناد يتكون من طرفين: مُسْنَد إليه و مُسْنَد، إلَّا أنَّه عاد وقال بوجود جمل ناقصة الإسناد مثل: لا بأسَ، ولا ضيرَ،[٤]وذلك من أجل تبرير الفتحة في كلٍّ من (بأس) و(ضير) فجعلهما غير مُتَحَدَّث عنه، والجملة ناقصة الإسناد، وهو بذلك يخالف أمراً عقليا كون كل جملة تتكون من مُسْنَد و مُسْنَد إليه، وإلَّا لَمْ تعد تركيباً.[٥] ومن القصور في الجانب التطبيقيِّ في النظريَّة أنَّه جعل الخبر تابعاً من التوابع على الرغم من أنَّ بعض التوابع يشترط فيه المطابقة في التعريف والتنكير كالنعت مثلاً، ومنها

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٥٢.

(٢) علي مزهر الياسري، الفكر النحويُّ عند العرب، ص: ٤٠٩ .

(٣) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربيِّ، ص: (١٤٠-١٤١).

(٤) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٨٩.

(٥) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ١٣٠.

ما لا يُشْتَرطُ فيه ذلك، ولم يبيِّن إبراهيم مصطفى من أيِّ النوعين هو الخبر.[١] فضلاً عن أنَّ اعتبار الخبر تابعاً من التوابع يتناقض مع الأصول التي وضعها لنظريَّته اذ يجعل الضمَّة علم الإسناد، وبما أنَّ المبتدأ كلمة مرفوعة وهو مُسْنَد إليه، فاين المسند في الجملة إذا كان الخبر تابعاً ؟ وليس هذا فحسب بل يعود لينقض هذا المبدأ الذي قرَّره– جعل الخبر تابعاً – حيث يقول في موضع آخر من كتابه يتحدث فيه عن كان واسمها وخبرها في جملة: كانَ زيدٌ قائماً، يقول عن ذلك:((الخبر هو (كان قائماً) فليس (قائم) بخبر ليلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه.)).[٢] ويفهم من هذا الكلام أنَّه يجعل من كان زيد) خبراً لاسم كان(زيد)، وبذلك يجعل الدارس للنحو العربيِّ– وفقا لهذه النظرية – على حيرة من أمره فأحيانا سيجد الخبر تابعاً من التوابع، وأخرى يكون الخبر خبراً وفقاً لما قرره النحاة.

ثالثاً– تغيير وجهة البحث النحويِّ: اتهم إبراهيم مصطفى النحاة بتضييق حدود البحث النحويِّ وقصره على العامل النحويِّ، فدعا إلى دراسة قوانين الكلام وطريقة تأليفه وعلاقة كلٌ كلمة بالأخرى في التركيب.[٣] وهو أمر وجد صداه عند الباحثين من بعده فمن ذلك قيام تمَّام حسَّان بدراسة النظام النحويِّ للعربيَّة وفقاً لقرائن التعليق والتي تُسْتَقَى من المقام وما يدلُّ عليه.[٤] كما دعا إبراهيم مصطفى إلى جمع أساليب العربيَّة ممَّا فرَّقه النحاة على الأبواب النحويَّة المختلفة انسياقاً خلف فلسفة العامل، وذلك مثل أسلوب النفي، وأسلوب التوكيد، وغيرهما من الأساليب.[٥] وهذه الدعوة وجدت صداها عند بعض الباحثين ومنهم مهديٌّ المخزوميُّ، والذي قام بجمع الأساليب في أبواب معيَّنة كأسلوب النفي،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ١٩٧.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٨١

(٣) المصدر السابق ، ص : ١٧.

(٤) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٩١ – ٢٤٠).

(٥) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (١٨ – ١٩).

وأسلوب التوكيد، وأسلوب الاستفهام ، مفصِّلاً في ذلك عن خصائص كل أسلوب وأدواته وصيغه.[1]

ويرى الدارس أنَّ نظريَّة إبراهيم مصطفى لمْ تنجح في تقديم بديل مناسب من فكرة العامل النحويِّ لما فيها من نقصٍ جوهريٍّ في طريقة تحليل الجملة، بالإضافة إلى قصورها في الجوانب النظريَّة والتطبيقيَّة، وتناقض معطياتها في بعضٍ من أجزائها. ومع ذلك قد نجحت في تحديث البحث النحويِّ، وتوجيهه نحو وجهة جديدة ، فضلاً عن أنَّ أفكارها الناقدة للنحو العربيِّ دعت الباحثين إلى مقاربة التراث النحويِّ والكشف عن جوانب كانت خفيَّة منه.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (٢٣٤ – ٣١١).

المبحث الثاني

نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ

دواعي نشأة النظريَّة وأهدافها:

كان مهديٌّ المخزوميُّ على صلة فكريَّة بإبراهيم مصطفى، حيث إنَّ الآخِر كان مشرفاً على الأوَّل في بحث الماجستير،[1] وقد تأثَّر مهديٌّ المخزوميُّ بأفكار إبراهيم مصطفى وآرائه في تجديد الدرس النحويِّ، ويري مثله أنَّ الدرس النحويَّ قد انحرف عن مساره الصحيح الذي خطَّه له الخليل وسابقوه، وذلك عندما حاول سيبويه وتلاميذه التقعيد للنحو العربيِّ مستخدمين في ذلك مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والعلة وغير ذلك من المصطلحات، والتي مهَّدتْ لدخول الفلسفة الكلاميَّة في الدرس النحويِّ، وقد نتج عن ذلك انحراف الدرس النحويِّ عن أداء الوظيفة التي عُنِيَ به من أجلها، فصار النحو مظهراً من مظاهر التحليل العقليِّ، يظهر فيه النحويُّ قدراته التحليليَّة بما يفترضه من مشكلات، ثم اقتراح حلول افتراضيَّة لها، وقد كثرت المصنَّفات النحويَّة من متون وموسوعات ومختصرات وشروح، إلا أنَّها لم تسهم في تطوير الدرس النحويِّ، وذلك لأنَّها لم تكن إلَّا تكراراً لآراء السابقين. وعلى الرغم من أنَّ بعض المحدثين حاولوا إصلاح النحو كإبراهيم مصطفى مثلاً، إلَّا أنَّ مهديَّ المخزوميَّ يرى أنَّ تلك المحاولات لم تأتِ بجديد، ولم تصحِّح القديم سوى تغير في المظهر وأناقة في الإخراج، بينما ظلَّت القواعد النحويَّة وأمثلتها كما هي لم يطالهما التغيير والتجديد. لذلك قرَّر مهديٌّ المخزوميُّ إصلاح هذا النحو بما يعيد له حيويَّته القديمة، فوضع من القواعد

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ٥.

(٢) المصدر السابق، ص: (١٤-١٥).

FOR AUTHOR USE ONLY

والأصول ما يصلح أنْ يكون بديلاً لذلك النحو القديم، وهو إذ يضع قواعده النحويَّة، فإنَّه يهدف إلى تحقيق أمرين هما:

الأول: تخليص الدرس النحويَّ من سطوة فكرة العامل عليه، وتنقيته مما علق به من شوائب فلسفيَّة دخيلة، ما كان لها أنْ تتسرب إلى الدرس النحويِّ لولا فكرة العامل النحويِّ .

الثاني: تحديد موضوع الدرس اللغويِّ، حتى يكون الباحث على هدىً من الأمر الذي يبحث فيه، وقد عُيِّنَتْ نقطة البدء له ألا وهي الجملة، وذلك حتى يتفادى خطأ النحاة السابقين الذين لم يحدِّدوا موضوع الدرس النحويِّ، ونتج عن ذلك أنَّهم فرقوا ما ينبغي أن يُجْمَعَ في باب واحد، وجمعوا في الباب النحويِّ ما ينبغي تفريقه في أبواب مختلفة. ويري مهديٌّ المخزوميُّ أنَّ الدرس النحويَّ ينبغي له أنْ يعالج موضوعين متكاملين لا يقبلان التجزئة ولا التفريط في أيٍّ منهما، فالأول: هو الجملة من حيث التأليف والنظم وطبيعة أجزائها، والآخَر: ما يطرأ عليها من معانٍ تؤديها أدوات التعبير فيها، كالتوكيد وأدواته مثلاً ، وكذلك النفي وأدواته، وغير ذلك من تلك المعاني العامة، والتي تنشأ عن ملابسات الكلام ومقتضياته وسياقه القوليِّ.[١]

FOR AUTHOR USE ONLY

أصول نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ:

يعتمد مهدي المخزومي على ذات الأصول التي وضعها أستاذه إبراهيم مصطفى، حيث يرى أنَّ الضمَّة علامة الإسناد والكسرة علامة الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب، وهي تدلُّ على أنَّ الكلمة خارجة عن نطاقي الإسناد والإضافة. وقد ذكر أنَّ الضمَّة تأتي علامة للبناء وكذلك الكسرة، أمّا الإعراب بالحروف فلا وجود له عند المخزوميِّ، فهذه الحروف تطويل للحركات، أي أنَّ (الواو) ضمَّة طويلة، (والياء) كسرة طويلة، و(الألف) فتحة طويلة.[٢] وهذا رأي إبراهيم مصطفى من قبل.

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: (١٦-١٨).

(٢) المصدر السابق، ص: (٦٨-٦٩).

ويتفق مهديٌّ المخزوميُّ في أشياء كثيرة[*] من نظريّته مع استاذه إبراهيم مصطفى، إلا أنَّ ذلك لا يعنى أنَّ نظريته نسخة طبق الأصل من نظريَّة إبراهيم مصطفى، بل تُعدُّ مكمِّلة لها في بعض الجوانب كإعراب الفعل والمثنى مثلاً.

إعراب المثنَّى:

جرت العربيَّة في أوسع استعمال لها على رفع المثنى بـ(الألف) وجرَّه ونصبه بـ(الياء)، ويرى مهديٌّ المخزوميُّ أنَّ الرفع بـ(الألف) وراءه سبب مقصود بالتدليل عليه ألا وهو التثنية، وبذلك لا تكون هذه (الألف) علامة للرفع، وإنَّما كان يفترض رفعه بالضمَّة مع بقاء علامة التثنية (الألف) ، فلمَّا تعذّر الاحتفاظ بهما معاً لم تلغَ الألف لأنَّها علامة التثنية، فأُلْغِيْت الضمَّة علامة الأسناد، واستُخْدِمَ هذا البناء للمثنى في الحالة التي يقع فيها مُسْنَداً اليه (مرفوعاً)، أمَّا في حالة الإضافة فـ(الياء) فيه علامة الإعراب والتي هي مطل للكسرة، وابقيت الفتحة قبلها للدلالة على علامة التثنية، واستُخْدِمَ هذا البناء – بناء المثنى في حالة الإضافة – للدلالة على حالة النصب.[١]

إعراب الفعل المضارع:

يرى مهديٌّ المخزوميُّ أنَّ الأفعال كلَّها مبنيَّة، وما يطرأ للفعل المضارع من تغيير في آخره فليس سببه تعاقب المعاني الإعرابية، وإنَّما هو تعاقب للحركات لمعانٍ غير إعرابية كما في الفعل الماضي والذي يُفْتَحُ آخره كما في: كتبَ، ويُضَمُّ آخره نحو: كتَبُوا، ويُسْكَن آخره كما في: كتَبْتُ. ولم يقل أحد من النحاة بإعرابه،[٢] ويفسِّر مهديٌّ المخزوميُّ إعراب الفعل المضارع بأنّهَ تغيير يُرَاد به تمييز زمنه،

(*) اتفاقه مع إبراهيم مصطفى في إعراب التوابع، والخبر، والأسماء الستة، والممنوع من الصرف، وتوحيد المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم المُسْنَد إليه، وكذلك اتفاقه معه في طريقة الاستدلال على نصب اسم (إنَّ).

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (٩٠ – ٩١).

(٢) المصدر السابق، ص: ١٣٣.

FOR AUTHOR USE ONLY

لأنَّ المضارع يصلح للحال والاستقبال، فإذا أُرِيْدَ له أنْ يدلَّ على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ(لم) أو(لمَّا) فسكن آخِره، أما استعماله ماضياً في الإثبات فلم يبق له أثر، وقد زال بعد شياع بناء (فَعَلَ). أمَّا إذا أُرِيْدَ تخليصه للمستقبل سُبِقَ بـ(أنْ) أو(لنْ) أو(إذنْ)، وكذلك يدلُّ المضارع على الاستقبال إذا دخلت عليه (السين) أو (سوف)، وبذلك يبقى من بناء الفعل المضارع (يَفْعَلُ) فيكون مجرداً من تعيين الدلالة على الماضي، كما لم يُسْبَقْ بأداة تخلِّص زمنه للاستقبال. وقد توصَّل مهديٌّ المخزوميُّ من كلِّ ذلك إلى ان تغيُّر آخِر الفعل المضارع لم يكن بسبب دخول عوامل ناصبة أو عوامل جازمة عليه، وإنَّما هو تغيُّر جاء استجابة لمعانٍ غير إعرابيَّة.[١]

إعراب الأفعال الخمسة:

وهي كلُّ فعل مضارع مُسْنَد إلى (ألف) الاثنين أو (واو) الجماعة أو (ياء) المخاطبة، وذلك مثل: (يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِيْنَ)، وتُرْفَعُ بثبوت (النون)، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحذف(النون). ويخالف مهديُّ المخزوميُّ النحاة في إعراب هذه الأفعال، إذ يرى أنَّها مبنيَّة، أي تُعامَلُ معاملة الفعل المضارع عنده، ثم يُشارُ ما لفاعله من صفة العدد أو النوع. أمَّا بقاء(النون) وحذفها فله تفسير آخَر عند مهديٍّ المخزوميٍّ، إذ تُبْقَى (النون) للحفاظ على علامات التثنية والجمع والتأنيث؛ لأنَّ أحرف اللين– الألف والواو والياء–عرضة للحذف لو وقعتْ متطرِّفة، فبقاء (النون) وقاية لها من ذلك، وتُحذف هذه(النون) في حالتي الجزم والنصب لانتفاء الحاجة إليها، أي انتفاء شُبهة أنَّها للمفرد((لأن الفعل إذا كان للمفرد لم تضم فيه لام الفعل، فضمها دليل واضح أن الفاعل جماعة لا مفرد، لأن حق اللام، لو كان الفاعل مفردا، ان تسكن، وما دامت اللام مضمومة دل ذلك على أنها متبوعة بعلم الجمع .)).[٢] ويقصد بهذا أنَّ هذه (النون) تُحْذَفُ عندما تدلُّ (لام)الفعل على أنَّ الفاعل جمع بضمِّها.

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ١٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٣٨.

FOR AUTHOR USE ONLY

الفعل الدائم:

ويقصد مهديٌّ المخزوميُّ بذلك بناء (فَاعِل)، إذ يجعله قسم من أقسام الفعل، وهو فعل لا دلالة له على زمن معيَّن ما لم يكن على صله بمضاف إليه أو مفعول، وكان من حقّه أنْ يُبْنَى كالأفعال، إلّا أنّه يشبه الاسم في بعض الخصائص كالتعريف ولحاق التنوين به، الأمر الذي جعل العربيَّة تعامله معاملة الأسماء في تحريك آخِره، وإنْ كان مخالفاً للأسماء في المعنى، حيث يدلُّ على ما يدلُّ عليه بناء (يَفْعَل) من الدلالة على الزمن. وبما أنَّ هذا البناء–بناء(فاعل)–يأتي مرفوعاً أحياناً نحو مجيئه في جملة: أقائمٌ الرجلان؟ إلا أنّه لا يُعتَبَرُ مُسْنَداً إليه عند مهديٌّ المخزوميِّ بل هو فعل(مُسْنَد) ، والمُسْنَد إليه هو(الرجلان).[١]

تعريفه للجملة:

حدَّد مهديٌّ المخزوميُّ نقطة بداية الدرس النحويِّ بدراسة الجملة، والتي تتكون من كلمة مؤلّفة مع غيرها في صورة من صور التعبير، والجملة عنده نوعان: جملة فعليَّة وهي: ((التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً.)).[٢] وجملة اسميَّة وهي: ((التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً.)).[٣] ووقفاً لهذا التقسيم تكون مثل الجمل الآتية جملاً فعليَّة: طلعَ البدرُ والبدرُ طلعَ ، وكُسِرَ الزجاجُ. وبهذا يرى مهديٌّ المخزوميُّ أنَّه قد أسهم في تجنب المشكلات التي وقع فيها النحاة عند اعتبارهم جملة: البدرُ طلعَ، جملة اسمية فافترضوا الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى (البدر).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٣٩–١٤٠).

(٢) المصدر السابق، ص: ٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٢.

تفسيره لباب التنازع في العمل:

اعتبر مهديٌّ المخزوميُّ باب التنازع من الأبواب المفتعلة في النحو العربيِّ، وقد افتعله النحاة لعرض مشكله كانوا هم السبب في وجودها إذ منعوا اجتماع عاملين على طلب معمول واحد. وقد شغلوا بهذه المشكلة الدرس النحويَّ زمناً طويلاً، وما كان لها أن تكون مشكلة لو أنَّ النحاة تعرَّضوا لهذا الموضوع على أساس سليم من اللغة، فلغويًّا لا مانع من تعدد الفعل في الجملة الواحدة، وذلك لأنَّ الفعل مسند وقد سمح النحاة أنفسهم بتعدُّد مسند آخَر ألا وهو الخبر، وبتعدد المسند لا يكون هنالك تنازع بين عاملين كما في جملة: دخلَ وجلسَ خالدٌ. فالجملة فعليَّة وفيها فعلان وفاعلهما واحد، وهذا النوع من التنازع هو الذي تتفق فيه جهة اقتضاء الفعلين للفعل، فكلا الفعلين يطلب الاسم المذكور في الجملة فاعلاً. وهنالك نوع آخَر من التنازع تختلف فيه جهة اقتضاء الفعلين للاسم، فيطلبه أحدهما فاعلاً بينما يطلبه الآخَر مفعولاً وذلك كما في قول الشاعر:

جَفُوْنِيْ وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي [الطويل]

لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيْلِيْ مُهْمِلُ[1]

FOR AUTHOR USE ONLY

ويرى مهديٌّ المخزوميُّ أنَّ قول الشاعر(جَفُوْنِيْ وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ) جملتان، الأولى منهما (جَفُوْنِيْ) جملة فعلية تتكون من المسند (جَفُوْنِيْ) و(الواو) فيه علامة للجمع وليس مسنداً إليه فهي جملة فعليَّة خالية من المسند إليه واستُغْنِي عن ذكره لوضوحه في ذهن السامع، فإذا بلغ جملة(وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ)، عرف السامع الفعل وأدرك ما أشارت إليه (الواو) في (جَفُوْنِيْ) من قبل.[2]

---

(١) البيت مجهول قائله، وهو من شواهد (شرح التسهيل). انظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تـ: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٠م، جـ: ٢، ص: ١٧٠. وانظر: حداد، حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م، ص: ٥٣٣.

(٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٦٢-١٦٨).

تفسيره لباب الاشتغال:

وقد فسَّره مهديٌّ المخزوميُّ على أساس من تعريفه لكلٌّ من الجملتين الفعليَّة والاسميَّة، فإذا كان الاسم المتقدِّم مرفوعاً فهو مُسْنَد إليه نحو: عمروٌ لقيْتُه. وإذا كان الاسم المتقدم منصوباً فهو غير مُسْنَد إليه (غير متحدث عنه)، والاسم مفعول به والضمير الهاء في (لقيْتُه) إشارة أو كناية عن المفعول به وليس مفعولاً به.[١]

تقويم نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ:

سبق ذِكْرُ اتفاق مهديٌّ المخزوميُّ مع استاذه في مواضع كثيرة من نظريتيهما، لذلك ينطبق على نظريته – فيما اتفق به مع استاذه – ما وُجِّهَ لنظريَّة إبراهيم مصطفى من نقد، لذا منعاً للتكرار يمكن تقويم نظريَّته من خلال ما تميَّزت به عن نظريَّة إبراهيم مصطفى من أفكار، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً– تفسيره لإعراب المثنى: ويرى مهديٌّ المخزوميُّ أنَّ (الألف) فيه علامة التثنية، وليست علامة الإعراب، وإنَّما علامة إعرابه في حالة الرفع الضمَّة المحذوفة، والكسرة في حالتي الجرِّ والنصب مع حذف علامة التثنية.[٢] وهذا التفسير يتناقض مع تفسير آخر لمهديٌّ المخزوميِّ يرى فيه أنَّ علامة التثنية لا يمكن التضحية بها، لذلك تُجلب لها (النون) لوقايتها من الحذف كما في الأفعال الخمسة، وهو هنا يقول بحذف علامة التثنية مع وجود(النون)[*]التي يمكنها أن تقيها من التعرض للحذف، كما إنَّ القول بحذف علامة الإعراب(الضمَّة) هو نوع من الإعراب المقدَّر، وهو إعراب لم يوضِّح مهديٌّ المخزوميُّ كيفيَّة معرفته، وكذلك لا يصحُّ قوله بأنَّ الكسرة(الياء) هي علامة الإعراب فيه مطل للكسرة– لأنَّ هذه (الياء) ليست إشباع لكسرة قبلها، حتى تكون مطلاً لها.

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٧٤–١٧٥).

(٢) المصدر السابق، ص: (٩٠–٩١).

(*) هذه (النون) في المثنى تتعرض للحذف عندما يكون المثنى مضافاً ولم يفسِّر مهديٌّ المخزوميُّ ذلك الحذف.

FOR AUTHOR USE ONLY

ثانياً- تفسيره لإعراب الفعل المضارع: حيث فسَّر مهديٌّ المخزوميُّ تغيُّر آخِر الفعل المضارع بأنَّه تغيُّر ناجم عن تحديد زمن الفعل المضارع، فإذا أُرِيْدَ به التعبير عن الماضي سُبِقَ بـ(لَمْ) أو (لمَّا) فسُكِّنَ آخره، أمَّا إذا أُرِيْدَ تخليصه للمستقبل سُبِقَ بـ(أنْ) أو (لنْ) أو (إذنْ)، وكذلك يدلُّ المضارع على الاستقبال إذا دخلت عليه (السين) أو (سوف).[1] ويرى الباحث أنَّ هذا التفسير غير مطَّرد في وصف حالات إعراب الفعل المضارع، حيث يأتي المضارع مجزوماً غير دالٍّ على المضي، وذلك كما في الفعل المضارع المجزوم بـ(لا) الناهية، أو (لام)الأمر، وهذا يعني أنَّ تحديد زمان الفعل المضارع بالمضي مع النفي بـ(لم) أو (لمَّا) ليس السبب الوحيد في جزم الفعل المضارع، وبذلك تكون قاعدة جزم الفعل المضارع – الدلالة على المضي مع النفي – قاصرة عن تفسير الجزم في حالات أخرى نحو جزم فعل الشرط وجوابه، وما عُطِفَ عليه أو على جوابه، وكذلك المضارع المجزوم في جواب الطلب. كما انَّ قوله عن دخول أدوات مثل (أنْ) و(لنْ) ، و(إذنْ) و(السين)، و(سوف) لتخليص الفعل المضارع للمستقبل قول صحيح، إلّا أنَّه لا يصحُّ الاستدلال به، لأنَّه يجعل من تحديد الزمن – بالنسبة للفعل المضارع – دليلاً على تغيُّر العلامة الإعرابية على آخِره، وهذه الأدوات التي ذكرها يأتي الفعل مع بعضهما مرفوعاً مثل: (السين) و(سوف)، ويأتي مع بعضها منصوباً مثل: (أنْ) و(لنْ) و(إذنْ)، وهذا الاختلاف بين العلامتين –الفتحة والضمَّة–المشتركتين في تخليص الفعل المضارع للمستقبل يحتاج إلى تفسير، وهو أمر لم يفسِّره مهديٌّ المخزوميُّ، ذلك وأنَّه يجعل بقاء الفعل المضارع مرفوعاً دليلاً على صلاحيته للحال والاستقبال، وهذا يعني أنَّ الضمَّة عنده تدلُّ على الاستقبال في الفعل المضارع أحياناً وعلى الحال والاستقبال أحياناً أخرى، ويتضح من كلِّ ذلك أنَّ القول بدلالة الزمن في تفسير تغيُّر الفعل المضارع– لا يصلح لتفسير ذلك لتناقضه وعدم اطِّراده.

ثالثاً- تفسيره لإعراب الأفعال الخمسة: وقد اعتبرها غير معربة بثبوت (النون) أو حذفها، حيث فسَّر

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ١٣٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

بقاء (النون) بوقاية علامات التثنية والجمع والتأنيث في هذه الافعال من الحذف أو التقصير، أمَّا حذفها فيبرِّره بانتقاء الحاجة إليها بزوال شبهة أنَّ الفعل للمفرد.[١] ويرى الباحث أنَّ هذا القول على ما فيه من تعليل مقبول إلّا أنَّه يرتبط بحالات معيَّنة، وهي الحالات التي تُسْبَق فيها هذه الأفعال بأدوات معيَّنة مثل: (لَمْ) أو(لَنْ)، مما يُعطي انطباعاً بأنَّ لهذه الادوات دوراً في ذلك، وهو الأمر الذي ينفيه مهديٌّ المخزوميٌّ.

رابعاً- اعتباره بناء (فَاعِل) فعلاً: حيث أنَّه يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، و يفترض بناؤه إلا أنَّه يُحرَّكُ آخره لشبهه بالأسماء.[٢] ويرى الباحث إنَّ هذا يُظهر النظريَّة بمظهر يناقض فيه بعضها بعضاً، حيث تأتي الكلمة متغيِّرة الآخَر رفعاً ونصباً وجرًّا، فيُفسِّرُها مهديٌّ المخزوميُّ أحياناً بأن الضمَّة فيها للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة لخروج الكلمة عن نطاقي الإسناد والإضافة. وتأتي الكلمة متغيِّرة الآخر أيضاً بالرفع والجرِّ والنصب، فَيُفسِّرها أحياناً أخرى بأنَّ الضمَّة فيها لا تدلُّ على إسناد، ولا الكسرة فيها تدلُّ على إضافة، ولا الفتحة فيها تدلُّ على الخروج عن نطاقي الإسناد والإضافة. كذلك لو صحَّ أن يكون بناء(فَاعِل) فعلاً فإنَّه يلزم منه دخول الأدوات التي تدخل على الأفعال عليه مثل: (لَمْ) و(لَنْ) على سبيل المثال، ولا يقول مهديٌّ المخزوميُّ بدخولها عليه.

FOR AUTHOR USE ONLY

خامساً- تفسيره لباب التنازع: بتعدد المُسْنَد إذا اتَّفقت جهة اقتضاء الفعلين للاسم، والقول بطريقة الجملتين إذا اختلفت جهة اقتضاء الفعلين للاسم، على أن تكون إحدى الجملتين خالية من المُسْنَد إليه لوضوحه وعدم الحاجة إليه.[٣] ويرى الباحث أنَّ هذا التفسير غير مقبول لكونه يتناقض مع حقيقة وجود الإسناد، إذ لا يكون الإسناد إلّا بوجود مُسْنَد و مُسْنَد إليه، فلابدَّ من مُسْنَد إليه سواء أكان مذكوراً في الجملة أمْ لم يكن مذكوراً ويُفهم من السياق.

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ١٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص: (١٣٩-١٤٠).

(٣) المصدر نفسه، ص: (١٦٢-١٦٨).

سادساً– تفسيره لباب الاشتغال: وقد فسَّره مهديٌّ المخزوميُّ على أساس تعريفه لكلٍّ من الجملتين الفعلية والاسمية، فاذا كان الاسم المتقدم مرفوعاً فهو مُسْنَد إليه نحو: عمروٌ لقيْتُه، وإذا كان الاسم المتقدم منصوباً فهو غير مُسْنَد إليه وإنَّما هو مفعول به.[١] ويرى الباحث أنَّ هذا التفسير غير شامل لتحليل أجزاء الجملة، إذ يجعل من الاسم المتقدم المرفوع مُسْنَداً إليه ولا يوضَّح المُسْنَد في الجملة، ولا يصحُّ أن يكون الفعل المذكور في الجملة هو المُسْنَد للاسم المرفوع.

موقع النظريَّة من تحقيق أهدافها:

سعى مهديٌّ المخزوميُّ لإصلاح النحو العربيِّ من خلال نظريَّته، وقد وضع هدفين عمل على تحقيقها حتى يتمَّ هذا الإصلاح النحويُّ، والهدفان هما:

الأول– تخليص الدرس النحويِّ من سطوة العامل: وكان ذلك عن طريق اعتماده على الأصول التي وضعها إبراهيم مصطفى، وهى أصول أثبتت فشلها في الحلول بدلاً من العامل النحويِّ.[٢] وبما أنَّ نظريَّة إبراهيم مصطفى كان ينقصها أمر جوهريٌّ هو دراسة الفعل– فإن نظريَّة مهديٌّ المخزوميِّ سدَّت هذا النقص بدراسة الفعل وإيجاد تفسير لما يطرأ على آخر بعضه من تغيير، إلَّا أنَّ ذلك التفسير لم يكن مُقنعاً، كما كان متناقضاً،[٣] كما إنَّه لم يتطرَّق لإعراب الفعل المضارع المُعتلِّ الآخِر، ليعني كلُّ ذلك أنَّ نظريَّة مهديٌّ المخزوميِّ قد عجزت أن تكون بديلاً للعامل النحويِّ، ولم تخلِّص الدرس النحويَّ من سطوة العامل.

الثاني– تحديد موضوع الدرس النحويِّ: وقد حدَّده بدراسة الجملة، واعتبرها نقطة الانطلاق، وذلك بدراسة نظمها وطريقة تأليفها من جانب، ودراسة ما يعرض لها من معانٍ من جانب آخَر.

---

(١) المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٧٤–١٧٥).

(٢) انظر: البحث، ص: (١٢٦–١٢٧).

(٣) انظر: البحث، ص: (١٣٧–١٣٨).

FOR AUTHOR USE ONLY

وهذا الهدف وإن كان يثري الدراسة النحويَّة بطريقة جديدة لعرض المادة النحويَّة(طريقة الأساليب)، إلا أنَّ هذه الطريقة لا يمكنها أنْ تغني عن الدرس النحويِّ التقليديِّ الذي يهتم بدراسة ما يطرأ للكلمة من تغيير في ثنايا التركيب. وقد شاب تحقيق هذا الهدف شيء من القصور في التطبيق مثل:

١. تعريفاه للجملتين الفعليَّة والاسميَّة لا ينطبقان على بعض الجمل مثل الجملة الاسميَّة الكبرى، وذلك كما في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾[١] في هذه الآية الكريمة ورد لفظ (الشُّعَرَاء) مُسْنَداً إليه(مبتدأ)، وجملة(يَتَّبِعُهُم الغاوُونَ) خبره، وهذه الجملة لا يمكن تحليلها وفقاً لهذين التعريفين، فهي ليست جملة اسمية لأن المسند فيها ليس اسماً، وليست بجملة فعليَّة لأنَّ الفعل(يَتَّبِعُهُم) ليس مُسْنَداً للاسم المذكور في بداية الجملة(الشُّعَرَاء)، وهذا يعني أنَّ مثل هذه الجمل خارجة عن نطاق دراسة نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ.

٢. كما أنَّ هذين التعريفين لا يمكنهما تفسير بعض الجمل، وذلك كما في جملة:﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[٢] فهذه الجملة في الآية الكريمة يصعب تصنيفها وفقاً لهذين التعريفين، فإن اعْتُبِرَتْ جملة فعليَّة لأنَّ المسند فيها(شاكر) فعل عند مهديٍّ المخزوميِّ– فإنَّ ذلك يتناقض مع قوله عن الجملة الاسميَّة:((هي التي يتصف فيها المُسْنَد إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً.))،[٣] وهذه الجملة يتَّصف فيها المسند إليه لفظ الجلالة(اللهَ) بالمسند(شاكرٌ) اتصافاً ثابتاً، وبذلك تتضح استحالة تصنيف هذه الجملة تحت أيٍّ من الجملتين دون أن يكون ذلك متعارضاً مع الأساس الذي قام عليه تعريف الجملتين عند مهديٍّ المخزوميِّ.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة الشعراء: الآية: ٢٢٤.

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٥٨.

(٣) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ٤٢.

٣. القول بوجود جملة خالية من المُسْنَد إليه في بعض المواضع، ولا وجود لجملة خالية منه، وإن صحَّ ذلك جدلاً ففيه إدخال في الدرس النحويِّ مما لا علاقة له به، وذلك لأنَّ مهديًّاً المخزوميَّ يجعل موضوع الدرس النحويِّ دراسة تأليف الجملة مع ما يطرأ لها من معنىً،[1] فما الذي سيُدرس في هذه الجملة الخالية من التركيب؟

FOR AUTHOR USE ONLY

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٧-١٨).

المبحث الثالث

نظريَّة تمَّام حسَّان(تضافر القرائن)

دواعي نشأة النظريَّة:

رأى تمَّام حسَّان أنَّ النحاة قد قصروا اهتمامهم على العامل النحويِّ وحده على الرغم من وجود قرائن أخرى تُعين على تحليل الجملة ، واعتبر العامل النحويَّ وكلَّ ((ما أُثِيْرَ حوله من ضجَّة لم يكن أكثر من مبالغة أدَّى إليها النظر السطحيُّ والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها)).[١] وبذلك يقلِّل تمَّام حسَّان من شأن العامل النحويِّ، ويتَّهمهم النحاة بالمبالغة في أمره، كما يرى أيضاً أنَّ تحليل الجملة على أساس العامل النحويِّ تحليلاً قاصراً لأمرين: أحدهما: قلّة المعُريات التي تظهر على آخِرها التغيُّرات الإعرابيَّة، مقارنة بالمبنيَّات وذوات الإعراب التقديريِّ فضلاً عن الإعراب بالحذف والإعراب على المحلِّ بالنسبة للجمل. والآخَر: بافتراض أنَّ كل الإعرابات تمَّت على أساس الحركة الظاهرة فإنَّ ذلك سيكون مدعاة اللبس، الذى ينشأ عن دلالة الحركة الواحدة على أكثر من باب نحويٍّ.[٢]

FOR AUTHOR USE ONLY

وقد رأى تمَّام حسَّان أنَّ النحاة قد بنوا نحوهم على الحركة الإعرابيَّة، وهو عمل يتَّسم بكثير من المبالغة وعدم التمحيص. وحتى يثبت صحَّة رأيه هذا فإنَّه استدلَّ بما يلي:

أولاً–إهمال العلامة الإعرابيَّة عن أمن اللبس: حيث لا يُعْتَنَى بتصحيح العلامة الإعرابيَّة اعتماداً على غيرها من القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة الأخرى، وذلك كما في قولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ. وفي هذا المثال لا يصحُّ إسناد الخرق إلى الثوب، وإنَّما يُسْنَد إلى المسمار، وبذلك يكون كلٌّ من الفاعل

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٣٢.

والمفعول معلوماً دون الحاجة إلى التمييز بينهما بالعلامة الإعرابيَّة المميِّزة لكلٍّ منهما، ومن ذلك أيضاً قولهم: جحرُ ضبٍّ خربٍ. ففي هذا المثال أُهْدِرَتْ العناية بالعلامة الإعرابيَّة الصحيحة اعتماداً على قرينة التبعيَّة، وهو ما سمَّاه النحاة بالجرِّ على المجاورة.(١)

ثانياً- إمكانيَّة تحليل الجملة دون معرفة المعنى: ويحاول أنْ يثبت بذلك أنَّ الإعراب ليس فرعاً من المعنى، ويصنع تمَّام حسَّان مثالاً لامعنى له، يقول فيه:

قَاصَ النَّجينُ شِحَالَه بِتَريسِهِ الـ [الكامل]

فَاخِي فَلَمْ يَسْتِفْ بِعَطاسيةِ الْبَرَنْ

ثم يعرب هذا البيت كما يلي:

قَاصَ: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

النَّجينُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة.

شِحَالَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف اليه مبنى على الضم في محلِّ جرٍّ.

الباء: حرف جرٍّ مبنيّ على الكسر لا محلَّ له من الإعراب.

تريسِ: مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبنيّ على الكسر في محلِّ جرٍّ.

الفاخي: نعت (لتريس) مجرور وعلامة جرِّه الكسرة المقدَّرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الفاء حرف عطف مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

لَمْ: حرف نفي وجزم وقلب مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

يَسْتِفْ: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره(هو).

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص: (١٨٣-١٨٤).

FOR AUTHOR USE ONLY

الباء: حرف جرٍّ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

عَطاسيةِ: مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة.

الْبَرَنْ: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الرويِّ.(١)

وقد أورد تمَّام حسَّان هذا المثال وإعرابه ليستنتج منه عدم كفاية العلامة الإعرابية لتحليل الجملة، فهي مجرد قرينة واحدة من عدَّة قرائن، ولا تستحقُّ كلَّ هذا الاهتمام الذي حُظِيَتْ به، وبناء عليه فإنَّه سيعمل في نظريَّته على توزيع الاهتمام بالتساوي بين القرائن اللفظيَّة منها والمعنويَّة.

قسم القرائن اللفظيَّة:

ويشمل هذا القسم ثماني قرائن وهي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، المطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. ويجمع بين هذه القرائن كونها تكون ملفوظة في الجملة، ويمكن تفصيلها كما يلي:

القرينة اللفظيَّة الأولى– العلامة الإعرابيَّة: وقد اعتبرها تمَّام حسَّان أوفر القرائن حظّاً باهتمام النحاة، حيث أكثروا من الحديث عن الإعراب وأنواعه، ما يتعلَّق به من قضايا نحويَّة. وعلى الرغم من أنَّ تمَّام حسَّان لا يخالف النحاة في جوهر العلامة الإعرابية، ولا أنواع الإعراب، إلَّا إنَّه لا يوافقهم على قصر الاهتمام النحويِّ عليها والتعظيم من شأنها، إذ يرى أنَّها قرينة كغيرها من القرائن التي تعين على تحليل الجملة، وليست القرينة الوحيدة في ذلك.

القرنية اللفظيَّة الثانية– الرتبة: وهي علاقة بين جزأين يدلُّ موقع كل منهما على الآخر، وهي إحدى مصطلحات النحاة، ويستخدمها تمَّام حسَّان كاستخدامهم لها من حيث التقسيم إلى رتبة محفوظة كتقدم الفعل على الفاعل، وغير محفوظة كما في المفعول به والمبتدأ والخبر مثلاً.(٢)

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ١٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص: (٢٠٥-٢٠٧).

FOR AUTHOR USE ONLY

القرينة اللفظيَّة الثالثة– الصيغة: ويقصد بذلك مبنى الكلمة، إذ إنَّ لكلٍّ من الأسماء والأفعال صيغها الخاصَّة بها، وللصيغة دور في تحليل الجملة فكلٌّ من الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ لا يكون إلّا اسماً، وبذلك تكون صيغة الاسم هي التي دلَّت على الباب النحويِّ كـ(باب الفاعل)، أو(نائب الفاعل) أو(المبتدأ). ولا يتوقَّف دور الصيغة عند تحديد الباب النحويِّ فحسب، تتعداه إلى الدخول في صلة بالعلاقات السياقيَّة(القرائن المعنويَّة)، فالفعل اللازم مثلاً لا يتعدى إلى المفعول إلّا بوساطة حرف الجرِّ، فيكون بذلك قد دلَّ مبنى الفعل اللازم على علاقة سياقيَّة هي (التعدية).[١]

القرينة اللفظيَّة الرابعة– المطابقة: ويكون مجالها الصيغ الصرفيَّة (مباني الكلمات) والضمائر، ولا تكون المطابقة في الأدوات ولا الظروف، وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية، والشخص من حيث التكلم والخطاب والغيبة، والعدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والنوع من حيث التذكير والتأنيث، والتعيين من حيث التعريف والتنكير. والمطابقة في أمر من الأمور السابقة تقوِّي الصلة بين المُتَطابقَيْنِ فضلاً عمَّا توثِّقه المطابقة من صلة بين الأجزاء المختلفة للتركيب.[٢]

القرينة اللفظيَّة الخامسة– الربط: ويكون الربط بعدَّة طرق منها الربط بعود الضمير إمَّا مباشرة كما في جملة: زيدٌ قامَ، حيث يعود الضمير المستتر بعد الفعل إلى المبتدأ(زيد)، أو بضمير الاشارة وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[٣] في هذه الآية الكريمة تمَّ الرَّبط بين المبتدأ (لباسُ) وخبره جملة (ذلك خير) عن طريق الإشارة (ذلك) وقد يكون الربط بعود الضمير بواسطة السبب وذلك كما في جملة: زيدٌ قامَ أبُوه. وغير ذلك من طُرُق الربط المختلفة بين أجزاء الجملة.[٤]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢١٠– ٢١١).

(٢) المصدر السابق، ص: ٢١٢.

(٣) سورة الأعراف: الآية: ٢٦.

(٤) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢١٣– ٢١٥).

القرينة اللفظيَّة السادسة– التضام: و يقصد به استلزام العنصر النحويِّ التحليليِّ عنصراً آخر فيسمى بـ(التلازم)، وقد يكون بالتنافي بين العنصرين فيسمى هذا ب(التنافي). ومن التضام بمعنى التلازم ما يكون بين الصلة والموصول، فوجود الموصول يستلزم وجود الصلة، وكذلك الأمر بالنسبة لـ(كلا، وكلتا) إذ يستلزمان وجود مضاف إليه معرفة مثنىً. ويكون التضام بمعنى التنافي فإذا وُجِد أحد المُتنافِيَيْنِ فإن ذلك يستلزم استبعاد وجود الآخر، وذلك كما هو كائن بين التنوين والإضافة، فوجود أحدهما ينتفي معه وجود الآخر.

القرينة اللفظيَّة السابعة– الأداة: يوجد نوعان من الأدوات: أحدهما يدخل على الجمل، والآخَر يدخل على المفردات، فما يدخل على المفردات يكون رتبته التقدم كالنواسخ، وأدوات النفي، وأدوات التوكيد، وأدوات الاستفهام ، يدخل على المفردات مثل حروف العطف، وحروف الجرِّ، وحروف التنفيس والتقليل والتحقيق، فكلُّ هذه الأدوات تتطلب وجود شيء معين بعدها، وبذلك تكون الأداة قرينة متعددة الجوانب نتيجة لما تشير اليه بمعناها الوظيفيِّ، وبما تشكِّله من تضام مع الكلمات الأخرى.[١]

القرينة اللفظيَّة الثامنة–النغمة: ويقصد بها تمَّام حسَّان الطريقة الصوتيَّة التي تُنْطَقُ بها الجملة، ويرى أنَّ لبعض الجُمَل إطاراً صوتياً يختلف عن غيرها، فالنغمة في جملة النفي تختلف عنها في جملة الإثبات، والتي تختلف بدورها عن جملتي العرض والاستفهام. وقد تُغْنِي قرينة النغمة عن قرينة أخرى كقرينة الأداة في هذا البيت:

ثُمَّ قَالُواْ: تُحِبُّها ؟ قُلْتُ: بَهْراً [الكامل]

عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى وَالتُّرابِ[٢]

في البيت السابق أغنت النغمة الاستفهاميَّة في قوله (تحبها؟) عن أداة الاستفهام.[٣]

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢١٦–٢٢٥).

(٢) عمر بن أبي ربيعة، ديونه، ص: ٧٣.

(٣) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢٢٦–٢٢٨).

FOR AUTHOR USE ONLY

قسم القرائن المعنويَّة:

وقرائن هذا القسم غير ملفوظة وإنَّما تُفْهَم من سياق الكلام، لذلك يُطلق عليها تمَّام حسَّان اسم القرائن السياقية، وتشمل عدة قرائن كما يلي:

القرينة المعنويَّة الأولى– الإسناد: وهي علاقة معنويَّة تفيد تحديد الباب النحوي الخاص بالكلمة في إطار التركيب، وتدلُّ هذه القرينة على أنَّ أحد طرفي الاسناد مبتدأ والآخَر خبر في جملة الاسميَّة، وأحد طرفي الإسناد فاعل أو نائب عن الفاعل والآخَر فعل في الجملة الفعليَّة.

القرينة المعنوية الثانية– التعدية: وتدلُّ في معناها على المفعول به، وتُعَدُّ هذه القرينة علاقة تخصيص لعلاقة الإسناد من حيث جهة وقوع الحدث، ذلك كما في جملة: ضربَ زيدٌ عمراً. فالضرب المُسند إلى (زيد) هو نوع عام في المعنى، وقد تم تخصيصه من حيث الجهة التي وقع عليها الحدث لا من حيث الزمن، وذلك بتخصيصه بأنَّه وقع على(عمر)، وإذا فُهِمَتْ التعدية من أحدى مشتقات المادة فذلك يعنى أنَّها تُفْهَم من بقيَّة مشتقات المادة نفسها، فالتعدية التي فُهِمَتْ من الفعل (ضربَ) هي نفسها التي تُفْهَم من المشتقات الأخرى كاسم الفاعل والمصدر.

القرينة المعنوية الثالثة– الغائيَّة: وتدلُّ هذه القرينة على باب المفعول لأجله، وكذلك الفعل المضارع بعد (لام) التعليل، و(كي)، و(الفاء)، و(حتى). وتدلُّ هذه القرينة على غائيَّة العلّة، وذلك كما في باب المفعول لأجله نحو: أتيْتُ رغبةً في لقائكَ، أو لألْقاك، أو كي ألقاك. ففي كلِّ هذا خُصِصَ الإتيان بكونه مُسَبَّباً عن الرغبة في اللقاء، كما تدلُّ هذه القرينة على غائيَّة المدى، وذلك كما في الفعل المضارع المنصوب بـ(حتى). وبذلك تكون الغائيَّة قرينة معنويَّة تفيد تخصيص الإسناد وتدلُّ على جهة في فهم الحدث الذى يدلُّ عليه الفعل.[1]

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٩١– ١٩٦).

FOR AUTHOR USE ONLY

القرينة المعنويَّة الرابعة– المعيَّة: وهى قرينة معنويَّة تفيد معنى المصاحبة من غير طريق العطف أو الملابسة الحاليَّة والعطف والملابسة يُعبَّرُ عنهما بالواو كالمعيَّة إلّا أنَّ (الواو) فيهما قرينة لفظيَّة والواو هنا قرينة معنويَّة وهى تدلُّ على المفعول معه، والمضارع المنصوب بعد (واو) المعيَّة كما في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

القرينة المعنويَّة الخامسة– الظرفيَّة: وهي قرينة معنويَّة تفيد معنى المفعول فيه، وتشمل ظروف الزمان والمكان، وبعض حروف الجرِّ كـ(مذ، ومنذ) والضمائر الإشارية كـ(هنا) وغير ذلك من الظروف، وهذه القرينة تقيِّد زمن الإسناد أو مكانه.

القرينة المعنويَّة السادسة– التحديد أو التوكيد: وهي قرينة معنويَّة تدلُّ على المفعول المطلق، ويُقْصَدُ بالتحديد والتوكيد هنا تقوية المعنى الذى يفيده الحدث في الفعل، وقد يكون ذلك بإيراد المصدر مفرداً منوناً على سبيل التأكيد، أو مضافاً لمعيَّن ليفيد النوع، أو يأتي موصوفاً ليفيد النوع أيضاً، وفي كلِّ هذا ونحوه تستخدم صيغة المفعول المطلق لتقوية المعنى، وعلى الرغم من أنَّ هذه الصيغة قرينة لفظيَّة إلا أنَّ التقوية التي تدلُّ عليها تُعَدُّ قرينة معنويَّة

القرينة المعنويَّة السابعة– الملابسة: وهي قرينة معنويَّة تدلُّ على إفادة معنى (الحال)، وذلك عن طريق الاسم المنصوب أو الجملة مع (الواو) أو بدونها، ومن ذلك جملة: جاء زيدٌ راكباً. والمعنى في الجملة هو مجيء زيد ملابساً حالة الركوب، وهو أمر يمكن التعبير عنه بالجملة كما في هذا المثال: جاءَ زيدٌ وهو يركبُ.(١)

القرينة المعنويَّة الثامنة– التفسير: ويقصد به تفسير الذوات عندما تكون عرضه للإبهام، وهو إبهام يكون في معنى الإسناد فيفسِّره التمييز نحو: طابَ محمَّدٌ نفساً. أو يكون إبهاماً في معنى التعدية فيفسره التمييز نحو: زرعْتُ الأرضَ شجراً. وربَّما يكون الإبهام متعلّقاً بمفرد دالٌّ على غامض، فيأتي

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٩٦– ١٩٨).

FOR AUTHOR USE ONLY

التمييز ليزيل هذه الغموض نحو: اشتريْتُ مترينِ حديداً . ويتضح ما سبق ذكره أنَّ الابهام غموض تزيله قرينة التفسير.

القرينة المعنويَّة التاسعة– الإخراج: وهي قرينة معنويَّة تدلُّ على باب المُسْتَثْنَى حيث يُخْرَج المُسْتَثْنَى من علاقة الإسناد، وإخراجه أمر يُفْهَم من السياق، وذلك كما في جملة: جاءَ القومُ إلَّا زيداً. ففي هذه الجملة أُسْنِد المجيء إلى القوم وأُخْرِج زيد من هذا الإسناد (إسناد المجيء)، وتتضافر قرينة الإخراج المعنويَّة مع قرينة لفظيَّة هي (إلَّا) فيُفْهَم من كليهما معاً النصب. وكلُّ القرائن المعنويَّة السابقة الذكر – ماعدا الإسناد–تتفرع من قرينة معنويَّة كبرى هي قرينة التخصيص.

القرينة المعنويَّة العاشرة–المخالفة: وهي نوع من استخدام القيم الخلافيَّة واتخاذها قرائن معنويَّة على الإعرابات المختلفة، ويدخل فيها باب الاختصاص، والذي ينصبه النحاة بفعل محذوف تقديره (أخصُّ)، ويرى تمَّام حسَّان أنَّ سبب النصب هنا هو المخالفة بين الاسم المنصوب على الاختصاص والخبر، وذلك كما في هاتين الجملتين:

١. نحن العربُ نكرمُ الضيفَ ونغيثُ الملهوفَ. ٢. نحن العربَ نكرمُ الضيفَ ونغيثُ الملهوفَ.

فكلمة (العربُ) في الجملة الأولى خبر وما بعدها استئناف، بينما هي مختصٌّ في الجملة الثانية، وما بعدها هو الخبر. ولو كان المعنى واحداً في الجملتين لما اختلفت العلامة الاعرابيَّة فيهما، ولكن أُرِيْد المخالفة بينهما، وهذه المخالفة قرينة معنويَّة تضافرت مع قرينة لفظيَّة هي الحركة الإعرابيَّة فبيَّنتا أنَّ (العرب) في إحدى الجملتين مختصٌّ، بينما هي في الاخرى خبر. وهذه المخالفة تصلح أيضاً لتفسير الفعل المضارع المنصوب في جملة: لا تأكلْ السمكَ ونشربَ اللبن، وكذلك في تفسير المُسْتَثْنَى المنقطع، بالإضافة إلى تفسير نصب الاسم بعد (ما أفْعَلَ) في أسلوب التعجب والاسم المنصوب الواقع بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل، والاسم المنصوب في باب التحذير والإغراء.

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٩٩– ٢٠١).

FOR AUTHOR USE ONLY

القرينة المعنويَّة الحادية عشرة– النسبة: وهى قرينة معنويَّة كبرى تنضوي تحتها قرائن صغرى منها: معاني حروف الجرِّ، وكذلك معنى الإضافة في باب المضاف إليه، وهي تفسير لعلاقة الإسناد ، أو ما يقع في نطاقها، وقد اطلق عليها تمَّام حسَّان قرينة النسبة لأنَّها تجعل علاقة الإسناد علاقة نسبيَّة سوء أكانت هذه العلاقة بين المبتدأ وخبره أم الفعل وفاعله، كذلك الأمر بالنسبة إلى ما يقع في نطاق الاسناد من نسبه بين المتضايِفَيْن (المُضَاف و المُضَاف إليه).

القرينة المعنويَّة الثانية عشرة– التبعيَّة: وهى قرينة معنويَّة تحتوى على قرائن صغرى هي: النعت، والعطف، والتوكيد ، والبدل، وهذه القرائن المعنويَّة تتضافر مع قرينة لفظيَّة كالمطابقة، فتكون هذه المطابقة بين التابع ومتبوعة في العلامة الإعرابية، كما تتضافر مع قرينة لفظيَّة كالرتبة إذ إنَّ رتبه التابع التأخُّر عن متبوعة . وكذلك الأمر بالنسبة إلى تضافر قرينة التبعيَّة مع القرائن الأخرى.[١]

فائدة نظريَّة تضافر القرائن:

FOR AUTHOR USE ONLY

يرى تمَّام حسَّان أنَّ فهم التعليق على ضوء ما ذكره من قرائن سيكون مفيداً لفهم لظواهر النحويَّة، فضلاً عن نفي الجدال الذى خاض فيه النحاة حول منطقيَّة العمل في بعض الكلمات دون غيرها، وأصالة العمل عند بعض الكلمات دون الأخرى ، أو قوَّة العامل وضعفه، أو تعليلاته، وسيترتب على القول بالقرائن بديلاً عن العامل النحوي الاكتفاء– في تحليل الكلمات المرفوعة أو المنصوبة أو المجرورة أو المجزومة – بقولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون القول مرفوع بكذا او منصوب بكذا ، بل يمكن القول في المرفوع مثلاً أنَّه مرفوع على الفاعليَّة، وعلى المنصوب بأنَّه منصوب على المفعوليَّة. ووفقاً لهذا القول ستُغْني هذه القرائن عن العامل النحويِّ وما يُفضِي إليه من تعقيد وتطويل في الإعراب.[٢]

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢٠١– ٢٠٤).

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٣٣.

نموذج لتضافر القرائن في التحليل النحويِّ:

يرى تمَّام حسَّان أنَّ التعليق هي الفكرة المركزيَّة في النحو العربيِّ، لأنَّ فهم التعليق فهماً صحيحاً يُغْنِي عن فكرة العامل النحويِّ، ويتبع هذا الرأي بأنموذج تطبيقيٍّ يوضِّحه وذلك بإعرابه لجملة: ضربَ زيدٌ عمراً، على طريقة تضافر القرائن، فيكفى أنْ ينظرَ إلى الفعل (ضَرَبَ) ليجده على صيغة (فَعَلَ)، فيعلم أنَّه فعل ماضٍ. ثم ينظر إلى الاسم (زيد) فيعربه كما يلي:

١.أنَّه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة الصيغة)

٢.أنَّه مرفوع. (قرينة العلامة الإعرابيَّة)

٣.العلاقة بينه وبين الفعل هي الأسناد. (قرينة التعليق)

٤.أنَّه ينتمى لرتبة التأخر. (قرينة الرتبة)

٥.تأخُّره عن الفعل رتبة محفوظة. (قرينة الرتبة)

٦.الفعل معه مبنيٌّ للمعلوم. (قرينة الصيغة)

٧.الفعل معه مُسْنَد للمفرد الغائب. (قرينة المطابقة)

FOR AUTHOR USE ONLY

وبهذه القرائن عُرِفَ أنَّ الاسم(زيد) هو الفاعل، وكذلك يتمُّ تحليل الاسم الآخَر(عمراً) كما يلي:

١.أنَّه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة الصيغة)

٢.أنَّه منصوب. (قرينة العلامة الإعرابيَّة)

٣.العلاقة بينه وبين الفعل هي التعدية. (قرينة التعليق)

٤.رتبته التأخُّر عن الفعل والفاعل. (قرينة الرتبة)

٥.تأخُّره عن الفعل رتبة محفوظة. (قرينة الرتبة)

وبهذه القرائن عُرِفَ أنَّ الاسم(عمراً) هو المفعول به في الجملة.[١]

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٨٠-١٨٢).

موقف الدراسين من النظريَّة:

اعتبر تمَّام حسَّان كتابة (اللغة العربيَّة معناها ومبناها) أجرأ محاولة لغويَّة لإعادة تركيب الافكار اللغويَّة بعد محاولتي سيبويه وعبد القاهر الجرجانيِّ، وتوقَّع لهذه الدراسة أنْ تبدأ عهداً جديداً في فهم اللغة العربيَّة من حيث المعنى المبنى، ذلك لو أنَّها حُظِيَتْ بالاهتمام الكافي من قبل الدراسين.[١] وهو اهتمام تأخر سنوات طوال حتى بدأت بشائر النقد تظهر بعد السنين، وتوالى القادحون والمادحون بعد ذلك.[٢]

وقد اعتبرها عبد الوارث مبروك محاولة أعادت النحو إلى الموقع الصحيح من دراسة اللغة، فلَمْ يعد وفقاً لهذه النظريَّة علماً يقتصر على دراسة الحركة الاعرابيَّة، بل أصبح يتعداها إلى دراسة التركيب اللغويِّ، وفهم مدلوله مع دراسة قرائن التعليق.[٣]

كما اعتبرها مصطفى حميدة نظريَّة شاملة لكل جوانب اللغة العربيَّة، وقد كشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة العربيَّة من نظام نحويٍّ، وصرفيٍّ ، وصوتيٍّ، وبيان تفاعل تلك الأنظمة عن الكشف عن المعنى الوظيفيِّ . فضلاً عن كشفها ما يربط تلك الأنظمة اللغويَّة بالمعجم اللغويِّ، كما حوَّلت الدرس النحويِّ من منهجه اللفظيِّ المتمثل في الإعراب إلى منهج قرائن التعليق الذى يُعلِي من مقام المعنى على حساب الشكل.[٤] وهذا الرأي ساد عند المدافعين عن هذه النظريَّة، وقد وجدوا فيها بديلاً مناسباً عن فكرة العامل النحويِّ وما يترتب عليه من تقدير وتأويل.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ١٠. ويعلي تمَّام من شأن فكرة التعليق في نظريَّة النظم لعبد القاهر الجرجانيّ. ويعتبره صاحب أخطر فكرة في النحو العربيِّ.

(٢) تمَّام حسَّان، الخلاصة النحويَّة، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٠م، ص: ٨.

(٣) عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربيِّ، دار القلم، الكويت، ط: ١، ١٩٨٠م، ص: ١٧٦.

(٤) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيَّة، مكتبة لبنان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧م، ص: ٦٧.

وقد تناول بعض الدراسين النظريَّة بالقدح في بعض جوانبها، وقد تلخَّصت اعتراضاتهم على النظريَّة فيما يلي:

١. إعرابه الجملة دون معرفة المعنى المعجميّ لمفرداتها، فكيف يُعْرِبُ(قاصَ) فعلاً ماضياً دون معرفة معنى هذه الكلمة، ولِمَ لا تُعْرَب اسم فاعل من(قصا)، وكذلك الأمر في بقيَّة الكلمات الأخرى التي أُعْرِبَتْ دون معرفة معناها المعجميّ.(١)

٢. عدم دقّة بعض القرائن في تصنيف الأبواب النحويَّة، وقد جاء المُسْتَثْنَى تحت قرينة الإخراج، ولا يوجد ما يمنع من أنْ يأتي تحت قرينة المخالفة، لأنَّ المُسْتَثْنَى مخالف في الحكم للمُسْتَثْنَى منه.(٢) وكذلك الأمر بالنسبة لقرينة التخصيص، فهي قرينة عامَّة تدخل فيها أبواب نحويَّة أخرى غير المنصوبات، وذلك مثل التخصيص بحرف الجرِّ نحو: يذهبُ المريضُ إلى المُسْتَشفى. ففي هذه الجملة خُصِصَ الذهاب بكونه إلى المُسْتَشفى بحرف الجرِّ (إلى).(٣)

٣. كثرة القرائن وتضافرها فيه استبدل بالعامل ما هو أكثر تعقيداً منه.(٤)

ويرى الدارس أنَّ هذه النظريَّة قد أحدثت حراكاً في ميدان البحث اللغويّ بانقسام الدارسين حولها إلى مؤيِّد ومعارض، واتسمت ردود المدافعين بالمبالغة في تقدير النظريَّة والإعلاء من شأنها دون التطرق بالردِّ إلى ما وُجِّه لها من نقد يشكّك في جدواها. أمَّا المعارضون للنظريَّة فقد ركزوا نقدهم على جوانب جزئيَّة منها دون تحليل النظريَّة بكاملها وتقويمها لمعرفة الى أيِّ مدىً نجحت النظريَّة أو فشلت في تطبيق ما دعت إليه أفكار.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربيِّ، ص: (٨٠– ٨١).

(٢) وليد عاطف الأنصاريُّ، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ، ص: ١٥١.

(٣) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربيِّ، ص: ٨٥.

(٤) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحويّ في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء عمان، ط: ١، ٢٠٠٢ م، ص: ٣٢٣.

تقويم نظريَّة تضافر القرائن:

ذكر تمَّام حسَّان مجموعة من القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة، والتي تتضافر جميعها لتُعين على تحليل الجملة وفهم المعنى المراد منها، وقدّم ذلك على شكل نظريَّة لها أنموذج تطبيقيٌّ للأفكار التي دعت إليها، ويرى الباحث أنَّ تقويم هذه النظريَّة يمكن أنْ يكون من خلال عدّة أمور تتمثل في: مدى أصالة النظريَّة أو تبعيَّتها لغيرها، وانسجام أفكارها وتطبيقاتها وعدم تعارضها فيما بينها، ومدى صلاحيَّتها للإغناء عن فكرة العامل النحويِّ.

أولاً– مدى أصالة النظريَّة: إنَّ هذه القرائن التي ذكرها تمَّام حسَّان لم تُخْفَ عن النحاة، فقد أشاروا إليها في مؤلّفاتهم النحويَّة، فمن ذلك قول ابن مالك في تعريف العامل: ((المُسْنَد إليه فعل أو مضمَّن معناه، تام مقدَّم فارغ غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إذا خلا من (مِنْ) و(الباء) الزائدتين وحكماً إن جُرَّ بأحدهما أو بإضافة المسند، وليس رافعه الإسناد خلافاً لخَلَف[*] وان قدّم ولم يلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر.)).[١] فهذا التعريف لابن مالك فيه تنويه ببعض القرائن اللفظيَّة، فقوله: ((المُسْنَد إليه فعل)) يدلُّ على قرينة (الإسناد) وقوله: ((تام مقدَّم فارغ غير مصوغ للمفعول)) يدلُّ على قرينة (الصيغة)، وقوله: ((مرفوع بالمسند حقيقة)) يدلُّ على قرينة (العلامة الإعرابيَّة)، وقوله: ((وان قدّم ولم يلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ)) يدلُّ على قرينة (الرتبة)، إذ إنَّ رتبة الفاعل التأخير عن الفعل. ويستمر ابن مالك في الحديث عمَّا يتعلَّق بهذا الباب (باب الفاعل)، إذ يقول: ((ويلحق الماضي المُسْنَد إلى مؤنث او مؤول به أو مخبر به عنه

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٧٥.

(*) المُراد خلف الأحمر، وهذا الرأي الذي نُسبَ له منسوب لهشام بن معاوية الضرير، ويُنْسبُ إلى خلف أنَّ الفاعل مرفوع بمعنى الفاعليَّة. انظر: السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تـ: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م، جـ: ١، ص: ٥١٠.

FOR AUTHOR USE ONLY

أو مضاف إليه مقدّر الحذف تاء ساكنة)).[١] فقوله هذا يدلُّ على قرينة لفظيَّة هي قرينة(المطابقة). أمَّا قرينة الربط التي تحدَّث عنها تمَّام حسَّان فقد قال عنها الأشمونيُّ في معرض حديثه عن الجملة الواقعة خبراً: ((يشترط في الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذى سِيْقَتْ خبراً (له) ليحصل الربط بذلك بان يكون فيها ضميره ...)).[٢] فقول الأشمونيُّ هنا يدلُّ على قرينة (الربط). أما قرينة التضام التي تحدَّث عنها تمَّام حسَّان فقد اشار اليها ابن مالك في بعض المواضع من كتابة، ومن ذلك قوله: (((كلا) و(كلتا) ولا يضافان إلّا إلى معرفة مثنَّاة لفظاً ومعنىً أو معنىً دون لفظ)).[٣] فقوله:((لا يضافان إلّا إلى معرفة)) فيه إشارة إلى استلزام عنصر ما مثل (كلا) أو (كلتا) عنصراً آخَراً مثل المعرفة المثنَّاة لفظاً معنىً أو معنىً دون اللفظ، وهذا الاستلزام هو الذى أطلق عليه تمَّام حسَّان قرينة (التضام).أمَّا قرينة الأداة فقد أشار إليها ابن مالك في معرض حديثه عن وجوب تقديم الخبر بقوله: ((ويجب تقدم الخبر ان كان اداةَ الاستفهام، أو مضافاً إليها)).[٤] وهذا النصُّ لابن مالك يشير إلى قرينة(الأداة)، إذ إنَّ أداة الاستفهام لها حقُّ الصدارة ، وهو الأمر الذى أوجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام أو مضافاً إليها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى القرائن المعنويَّة، إذ يكفي الرجوع إلى تعريفات النحاة لأنواع المعمولات– ليجد أنَّها تشير إلى القرائن المعنويَّة التي ذكرها تمَّام حسَّان. وبناء على ما سبق ذكره يرى الباحث إنَّ فكرة القرائن– باستثناء قرينة(النغمة)– لم تكن خافية على النحاة، وليست من ابتكار تمَّام حسَّان، ولكن الفضل يرجع إليه في تجميع تلك القرائن، وتقديمها إلى القرَّاء بطريقة

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٧٥.

(٢) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ١، ص: (٢٥٥– ٢٥٦).

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ١٥٧.

(٤) المرجع السابق، ص: ٤٧.

تبدو مبتكرة في الطرح والمناقشة، بالإضافة إلى دراسته لقرينة(النغمة)، وبيان دورها في فهم المعنى المراد من الجملة.

ثانياً– مدى انسجام القرائن وتطبيقاتها: ويرى الباحث أنَّ النظريَّة قد حاولت تحليل الجملة على أساس من القرائن التي ذُكرت من قبل، إلَّا أنَّها قد شابها شيء من القصور في بعض الجوانب، ويتمثَّل ذلك فيما يلي:

١. كثرة القرائن: وعلى الرغم من أنَّ هذه الكثرة لاتُعدُّ قصوراً في حدِّ ذاتها، إلَّا أنَّ الجهد المبذول في معرفة تلك القرائن وتمييزها بعضها عن بعض– غير متناسب مع الفائدة التي تسعى النظريَّة إلى تحقيقها، حيث يقول تمَّام حسَّان عن الغاية من النظريَّة: ((إننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا الخ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلاً ((مرفوع على الفاعليَّة)) ((منصوب على المفعوليَّة)).))[١] وهذا أمر توصَّل إليه بعض النحاة دون حشد هذه القرائن، فمن ذلك رأي خلف الأحمر عن رفع الفاعل هو معنى الفاعليَّة.

٢. تداخل القرائن فيما بينها: فمن ذلك قرينة المعيَّة وهى قرينة معنويَّة تدلُّ على باب المفعول معه والمضارع المنصوب بعد (واو) المعيَّة، وهذه المعيَّة ذاتها تُفْهَم من قرينة لفظيَّة هي (الأداة)، إذ تدلُّ الاداة (الواو) على معنى (مع)، وبذلك تشترك القرينتان في مدلول واحد. وكذلك الأمر بالنسبة لقرينة التحديد والتوكيد وهي قرينة معنويَّة تدلُّ على باب المفعول المطلق، إلا أنَّ هذه القرينة تُفْهَم من قرينة لفظيَّة– في بعض صورها– من قرينة الصيغة (المصدر).[٣] فكلا القرينتين تشتركان في المدلول.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢٣٣.

(٢) السيوطيِّ، همع الهوامع، جـ: ١، ص: ٥١٠.

(٣) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٩٦– ١٩٨).

وهذا النوع من التداخل بين بعض القرائن يقلّل من جدوى تقسيم القرائن إلى لفظيَّة ومعنويَّة طالما أنَّ الحدود الدلاليَّة بينهما تظلُّ غير واضحة.

٣. التناقض وعدم الاطراد: وقد اتصفت بعض القرائن بعدم الاطراد في تفسير التراكيب النحويَّة فقرينة الإخراج مثلاً قرينة معنويَّة يُدخل فيها تمَّام حسَّان باب المُسْتَثْنَى، باعتبار أنَّ المُسْتَثْنَى خارج عن علاقة الإسناد.[١] ثمَّ يُخْرَج المُسْتَثْنَى المنقطع من هذه القرينة، لينضوي تحت قرينة المخالفة نحو: ما قامَ القومُ إلا حماراه.[٢] ولا يوجد ما يمنع من تصنيف المُسْتَثْنَى المنقطع تحت قرينة الإخراج، لأنَّ ما بعد أداة الاستثناء يخرج عمَّا دخل فيه ركنا الإسناد من علاقة معنويَّة، حيث يخرج (حماراه) في المثال السابق مما اتصف به القوم وهو (عدم القيام). وبذلك لم يكن هنالك مبرر لإخراج المُسْتَثْنَى المنقطع من قرينة الإخراج وادراجه تحت قرينة المخالفة سوى الانسياق خلف العلامة الإعرابيَّة. كما أنَّ قرينة الإخراج قد تتناقض مع قرين أخرى كالإسناد، وذلك كما في جملة: ما قام إلا زيدٌ. فهذه الجملة يصعب تحليلها وفقاً لطريقة القرائن فمعنى الإسناد فيها قائم لكون (زيد) مُسْتَثْنَى من عدم القيام، كما أنَّ معنى الإسناد فيها قائم لكون (زيد) مسند إليه الفعل المنفي (ما قام)، وهذا يعنى تناقض القرينتَيْنِ في هذا الموضع.

FOR AUTHOR USE ONLY

ثالثاً- صلاحيَّة النظريَّة بديلاً من العامل النحويِّ:

قدَّم تمَّام حسَّان نظريَّة تضافر القرائن على أنَّها البديل المناسب عن العامل النحويِّ، وذلك نتيجة لما توفره هذه النظريَّة من توزيع عادل للاهتمام بين القرائن، وهذا مالا يتوفر في فكرة العامل النحويِّ على حسب رأيه،[١] ويرى الباحث أنَّ هذه النظريَّة لا تصلح للحلول في محلِّ العامل النحويِّ

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ١٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢٣٣.

وذلك للأسباب الآتية:

١. لما احتوت عليه النظريَّة من عيوب داخليَّة تتعلق بتداخل هذه القرائن أحياناً، وتعارضها فيما بينها أحياناً أخرى، وكثرة قرائنها مقارنة بالفائدة المتوقَّعة تحقيقها منها، وهي أمور سبقت الإشارة إليها.[١]

٢. اعتمادها التامُّ على العامل النحويِّ، ويظهر ذلك جليّاً في استخدام تمَّام حسَّان لمصطلحات لها علاقة وثيقة بالعامل النحويِّ كحديثه عن الإعراب وأنواعه من ظاهر ومقدَّر وإعراب على المحلِّ وإعراب بالحذف، فضلاً عن حديثه عن الحذف والتقدير.[٢] وكلُّ ذلك مسائل إعماليَّة خاصة بالعامل النحويِّ، وهو يستخدم مصطلحاتهم وآراءهم فيه، فإنْ صحَّ نقده لهم فلا تصلح نظريَّته بديلاً من العامل النحويِّ وهى تعتمد عليه في بنائها.

٣. عجز النظريَّة عن تفسير بعض الظواهر النحوية التي تفسِّرها فكرة العامل النحويِّ، حيث تحدَّث تمَّام حسَّان في نظريَّته عن قرينة الصيغة وبناء عليها قرَّر أنَّه((لا نتوقع للفاعل ولا المبتدأ ولا نائب الفاعل أن يكون غير اسم ولوجاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيًّا(*))).[٣] وبذلك تعجز نظريَّته عن تفسير بعض الظواهر النحويَّة لمجيء الفاعل أو نائب الفاعل مصدراً مؤوَّلاً، وذلك كما في جملة: يسرَّني أنْ تنجحَ. فالمصدر المؤوَّل (أن تنجحَ) يُعْرَب في محلِّ رفع فاعل، إلَّا أنَّه وفقاً لنظريَّة تضافر القرائن سيُحلَّل على أنَّه أداة وفعل حسب قرينة الصيغة، وكذلك الأمر بالنسبة لوقوع المصدر المؤوَّل مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٤] في هذه الآية الكريمة وقع المصدر المؤوَّل في محلِّ رفع مبتدأ، بينما تصنِّفه نظريَّة تضافر القرائن أداة وفعل حسب قرينة الصيغة.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) انظر: البحث، ص: (١٥٦– ١٥٧).

(٢) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢١٠. يقصد بالاسم المحكي نحو الفعل (ضرب) في جملة مثل (ضرب فعل ماضٍ) فيعرب(ضربَ) في محل رفع مبتدأ و(فعل) خبره، وماضٍ نعت وبذلك يكون (ضرب) اسماً محكيّاً وقع مبتدأ.

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٨٤.

ومن التراكيب ما لَمْ تقدِّم له النظريَّة تحليلاً مُقْنعاً مثل جملة النداء حيث اعتبرها تمَّام حسَّان كلاماً ((من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها)).[١] وهذا يُعدُّ تراجعاً عن القول بتضافر القرائن في تحليل الجملة، اذ يحلّل الجملة على أساس من قرينة واحدة، وهو أمر سبق أنْ عابه على النحاة وقد قصروا التحليل على العلامة الإعرابية، حتى وإن قُبِلَت هذه الفرضيَّة– فرضيَّة تحليل الجملة على أساس من قرينة واحدة– فستظل غير قابلة للصمود في بعض صور النداء، كالصورة التي تُحْذَف فيها أداة النداء، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٢] في هذه الآية الكريمة حُذِفَتْ أداة النداء، وهي أداة يعوَّل عليها في تحليل جملة النداء وفقاً لنظريَّة تضافر القرائن، وعلى الرغم من أنَّ تمَّام حسَّان يعترف بحذف هذه القرينة أحياناً،[٣] إلَّا أنَّه لا يذكر كيفيَّة تحليل الجملة بعد حذفها. أمَّا في جملة التحذير فإنَّ النحاة يقدِّرون فعلاً تقديره (احذر)، بينما يخالفهم تمَّام حسَّان في ذلك، ولا يرى في مثل هذا التركيب سوى أنَّ ((الأوضح فيه أن ضمير النصب المنفصل يتعدد معناه بين التعدية وهى معنى المفعول به وبين معنى الأداة)).[٤] وهو يحلّل جملة التحذير على أساس قرينتين إحداهما لفظيَّة وهي الأداة(إيَّاك) والأخرى معنويَّة هي التعدية، وهي مُسْتَفادة من قرينة الأداة (إيَّاك)، ولكن مع ذلك يظلُّ هذا التحليل على أساس من قرينة واحدة هي قرينة الأداة، وذلك لأنَّ قرينة التعدية تقتضي وجود فعل ظاهر أو مقدَّر، ولا فعل ظاهر في الجملة، ولا يوافق تمَّام حسان على القول بالفعل المحذوف في هذه الجملة. وقد فسَّر تمَّام حسَّان التحذير من نوع: الأسدَ الأسدَ على أنَّه منصوب على المخالفة واعتبره من المنصوبات التي تكون فيها ((الفتحة خلافيَّة تفرق بين معنى هذه المنصوبات

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢١٩.

(٢) سورة يوسف: الآية: ٢٩.

(٣) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٢٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢١٩.

في حالة النصب وبين معناها في حالة الرفع)).[1] وفي هذا أيضاً تحليل على أساس من قرينة واحدة هي (المخالفة) فضلاً عن أنَّ هذه المخالفة تظل مُبهمة في مثل هذا المثال فما هو المعنى المراد مخالفته في حالة الرفع منه؟

ويرى الدارس أنَّ نظريَّة تضافر القرائن لا تصلح بديلاً من فكرة العامل النحويِّ، نتيجة لما احتوت عليه من قصور وتناقض بين بعض أجزائها، فضلاً عن عجزها عن تفسير بعض الظواهر النحويَّة التي فسَّرتها فكرة العامل النحويِّ على طريقتها الخاصة.

كما يرى الباحث أيضاً أنَّ ما وُجِّه لهذ النظريَّة من نقد لا يقلّل من شأنها وأهميَّتها، خاصة إذا وضعت في سياقَيْها التاريخيّ(*) والموضوعيّ،(**) إذ تظلُّ دراسة لغويَّة شاملة أقرب إلى علم اللغة منها إلى علم النحو، وقد استفادت من التراث النحويِّ، وقامت على توظيفه في سبيل تقديمة بطريقة عصريَّة تجمع ما بين الأصالة التي يمثلها التراث النحويُّ بكلِّ ما فيه من تحليل وتأويل وتعليل- والمعاصرة التي تقدِّم كلَّ ذلك في أسلوب سهل أقرب إلى فهم الدراس المعاصر، الذى قد يجد صعوبة في مقاربة تلك الكتب التراثيَّة، وإن كانت لا تغنية عن الرجوع إليها في بعض الامور.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ، ص: (٢١٩- ٢٢٠).

(*) وقد وضعت هذه النظريَّة في فترة سيطرة المنهج الوصفيِّ على الدراسات اللغويَّة وافتتان الدراسين به. وكانت محاولة وصفيَّة لدراسة اللغة العربيَّة وفقاً لهذا المنهج، وقد بدأ فيها اعتباراً من العام١٩٥٥م، وحتى ١٩٦٧م، وهذا ما يؤكّد ريادتها في هذا النوع من الدراسات. انظر: حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٧-٩).

(**) جاءت هذه القرائن في سياق وصف اللغة العربيَّة بكل أنظمتها: الصوتيَّة، والصرفيَّة، والنحويّة ، والمعجميَّة ، والتي جاء بعضها مكملاً بعضاً وما كان لهذه القرائن ان تخضع للدراسة المنفصلة لولا أنَّ تمام حسان عدَّها بديلاً من العامل النحويِّ وهو بذلك يقدِّم فرضيَّة تستحقُّ الاختبار بغرض إثبات صحَّتها من عدمها.

المبحث الأوَّل

الخاصِّيَّة التعليميَّة

تعليميَّة فكرة العامل:

ارتبطت فكرة العامل النحويِّ بالغرض التعليميِّ الذي وُضِعَ النحو من أجله، ألَا وهو كيفيَّة نطق أواخر الكلمات بصورة صحيحة في التركيب، لذلك احتوت الفكرة على كثير من المصطلحات والعبارات المجازيَّة التي تهدف إلى توضيح ذلك، ومنه هذا النصُّ لابن جنيّ، والذي يقول فيه: ((وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررْتُ بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء...)).[١]

وهنا يبيِّن ابن جنيّ الفرق بين العامل اللفظيِّ و العامل المعنويِّ، اذ يكون الأوَّل ملفوظاً في الجملة مثل (الباء) و (ليت)، بينما يكون الآخر غير ملفوظ وإنَّما يكون مستنبطاً بالعقل. وهذا النصُّ ذو طابع تعليميّ والمخاطب به طالب علم النحو وليس النحاة، اذ لا يُعقل ان يكون شرح ابن جنيّ هذا موجَّها لنحاة أمثاله. ويكون هذا الطابع التعليميُّ لفكرة العامل أكثر وضوحاً في بعض الكتب النحويَّة، وذلك مثل كتاب(المُقْتَضَب) للمبرِّد، ومنه هذا النصُّ الذي يوضح فيه سبب رفع الفاعل ونصب المفعول، حيث يقول: ((وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به ...، فإن قال قائل: أنت إذا قلت: قامَ زيدٌ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل. فإن الجواب في ذلك، أن يقال له: لما وجب أن يكون الفاعل رفعاً في الموضع الذي ليس فيه للعلة التي ذكرنا ،علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وحده وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعا.)).[٢]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن جنيّ، الخصائص، جـ: ١، ص: ١٠٩.

(٢) المبرِّد ، المُقْتَضَب، جـ: ١، ص: ١٤٦.

وذلك النصُّ ذو طابع تعليميٍّ واضح فيه تلقين المبرِّدُ للمتعلم فكرة العمل النحويَّ على طريقة (الفَنْقَلَة) وهي طريقة تعليميَّة ذات طابع جدليٍّ، تقوم على طريقة السؤال والجواب، فإنْ قال كذا، فالجواب كذا. ووضح المبرِّد للمتعلِّم من خلالها أنَّ علّه رفع الفاعل ونصب المفعول هو الفرق بينهما، حتى ولو لم يكن هنالك مفعولاً في الجملة ليتمَّ الفرق بينه وبين الفاعل عن طريق الرفع والنصب. وقد لاحظ المحدثون هذا الطابع التعليميَّ لفكرة العامل، وقد ثمَّن دوره المؤيدون للفكرة ، واعتبرها بعضهم بمثابة المفتاح لفهم النحو العربيِّ والإلمام بموضوعاته وقضاياه.(١) وسيتم التطرُّق لبعض الجوانب التي توضَّح الطابع التعليميَّ للفكرة.

ربط تغيرات أواخر الكلمات بالعامل:

درج النحاة على ربط التغيُّرات التي تحدث لأواخر الكلمات بالعوامل الداخلة عليها في التركيب، ويظهر هذا جليَّاً منذ ظهور أوَّل كتاب نحويٍّ متكامل يحلل التراكيب على أساس من العامل النحويِّ، ألَا وهو كتاب سيبويه، ويظهر ذلك مع الصفحات الأولى من كتابه حيث فرَّق على أساسه بين علامات الإعراب والبناء، وجعل الأولي هي التي تحدث نتيجة لدخول العامل على الكلمة. (٢) ثمَّ صار الأمر من بعده تقليداً نحويَّاً عند النحاة، وعلى أساسه ظهرت تعريفات الإعراب مثل هذا التعريف: ((هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.)).(٣) هذا على الرغم من أنَّ النحاة كانوا يدركون أنَّ الغرض من الإعراب هو التفريق بين المعاني النحويَّة من فاعليَّة ومفعوليَّة وإضافة، ومع ذلك لم يربطوا تلك التغيُّرات بهذه المعاني، لأنَّها أمور قد تغمض على بعض دراسي النحو، لذلك ربطوا التغيُّرات بأشياء ظاهرة ويسهل التعرُّف عليها ألا وهي العوامل النحويَّة.(٤)

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) رياض بن حسن الخوَّام، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ، ص: ٨٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٣.

(٣) ابن هشام الأنصاريِّ، شرح قطر الندى، ص: ٤٥.

(٤) محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ١٣٧.

وفي هذا تتفوق فكرة العامل على بقيَّة النظريَّات المقترحة بدلاً منها، والتي تربط تغيُّر أواخر الكلمات بالمعاني النحويَّة، وذلك كما هو الأمر عند كلٌّ من إبراهيم مصطفى و مهديٌّ المخزوميٌّ، إذ يجعلان من الرفع علامة للإسناد، ومن الجرِّ علامة للإضافة، أمَّا النصب فليس بعلامة لمعنىً نحويٌّ عند إبراهيم مصطفى،[١] بينما هي علامة لخروج الكلمة عن نطاقي الإسناد والإضافة عند مهديٌّ المخزوميٌّ .[٢] أمَّا نظرية تمَّام حسَّان فتربط التغيرات بقرائن لفظيَّة ومعنويَّة، وعلى أساسها يتمُّ تحليل التراكيب النحوية.[٣] ويرى الدارس أنَّ فكرة العامل هي الأنسب لتفسير وتحليل التراكيب النحوية، نتيجة لما يتوفر فيها من ربط التغيُّرات بأشياء ظاهرة يسهل التعرُّف عليها، وهذا ما لا يتوفر في النظريات المقترحة بدلاً من العامل النحويِّ.

تجميع العوامل المشابهة في العمل:

تقوم فكرة العامل على الجمع بين العوامل ذات العمل المتشابه، ذلك بغض النظر عن الاختلافات التي تكون بينها في المعنى، كالنفي والإثبات والتوكيد وغير ذلك من المعاني. فمن ذلك جمع عوامل نصب الفعل المضارع لتكوِّن باباً نحويًّا، كذلك حروف الجزم والتي تُجْمَع معاً لتكون باباً نحويًّا آخر،[٤] وكذلك الأمر بالنسبة لبقيَّة العوامل الأخرى من عوامل الأسماء والافعال. وهذا الجمع بين العوامل يخدم الغرض التعليميَّ للفكرة الذي أُنْشِئ علم النحو من أجله، إذ إنَّ تجميع هذه العوامل في أبواب نحويَّة يساعد المتعلم على حفظها و يسهِّل عليه التعرُّف عليها دون إهدار الوقت في البحث عنها لو جاءت مشتتة في أبواب مختلفة، وذلك كما في نظريَّة مهديٌّ المخزوميٌّ فمثلاً (إنَّ) تُذْكَر عنده

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٤٢.

(٢) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ٦٩

(٣) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (١٨١ – ١٨٢).

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: (٢٣٥– ٢٣٦).

في باب التوكيد، بينما تأتي (أنَّ) في باب أدوات الوصل.[١] ذلك على الرغم من أنَّ كلاً من الأداتين تشتركان في العمل، ألا وهو نصب الاسم (المبتدأ) على أنَّه اسمها، ورفع الخبر على أنَّه خبرها. أمَّا نظريَّة تمَّام حسَّان فتُجْمَع الأبواب فيها على أساس القرائن، فقرينة معنويَّة مثل المخالفة مثلاً فإنها تجمع تحتها أشياء من أبواب نحويَّة مختلفة مثل المنصوب على الاختصاص، والمضارع المنصوب بعد (واو) المعيَّة، والمنصوب في باب التحذير، ومنصوب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل.[٢] ويرى الدارس أنَّ فكرة العامل تتفوق على النظريات البديلة في هذا الجانب التعليميِّ، حيث تجمع العوامل في أبواب نحويَّة تخدم الغرض التعليمي الذي وضع من أجله علم النحو، وهذا ما لا يتوفَّر في النظريات البديلة منها.

تفاوت الدرجات بين العوامل:

لاحظ النحاة أنَّ العوامل ليست كلُّها سواء في العمل وإنْ كانت تشترك جميعها في إنها تعمل، فبعض العوامل يعمل مُضْمَراً كما يعمل مُظْهَراً، وذلك مثل الفعل وحرف الجر (رُبَّ)، حيث يعملان سواء كانا ظاهرَيْنِ أم مُضْمَرَيْنِ،[٣] وهذا ما لا يتوفَّر لعوامل أخرى لا تعمل إلا إذا كانت مُظْهَرة، لأجل ذلك وضع النحاة درجات للعوامل، فجعلوا الفعل أقوى العوامل لأنَّه يعمل في كل تركيب سواء أكان ظاهراً أم مُضْمَراً، متقدِّماً كان عن معموله أم متأخراً. كما جعلوا العوامل اللفظيَّة أقوى من العوامل المعنويَّة، إذ يعتبرون العامل اللفظيَّ هو الاصل((لأنَّه الأقوى إذ كان محسوساً لأنَّه يُدرك بالسمع، والمعنويّ دونه لأنَّه معقول مستنبط لا محسوس .)).[٤] وبما أنَّ الفعل أقوى العوامل عندهم، فإنَّ بقيَّة العوامل تأتي بعده في القوَّة، أيْ هي أضعف منه في العمل، ويلي الحرفُ الفعلَ في القوَّة لأنَّه

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (٢٣٧– ٣١٤).

(٢) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢٠٠– ٢٠١).

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٠٦.

(٤) ابن الخشَّاب، المُرتَجَل، ص: ١١٤.

يعمل بالاختصاص، ويلي الحرفَ الاسمُ العامل، ويقدَّم الاسم العامل بمشابهة الفعل على الاسم العامل بمشابهة الحرف، كما يقدِّمون اسم الفاعل على اسم المفعول، والذي يتقدَّم على الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل، والتي تتقدَّم بدورها على المصدر، والذي يتقدَّم على اسم الفعل.[١] وقد ذكر أحد الباحثين أنَّ علم اللغة الحديث يرى في قوَّة عمل العمل تفسيراً مقبولاً، لأنَّه حدث، والحدث ترتبط به مجموعة من المتعلّقات كالمُحْدِث ، والمُحْدَث، والغاية منه، وهيئة الحدث، وزمانه ومكانه، فيكون لتلك المتعلّقات كالمحور الذي تدور حوله.[٢]

ويرى الدارس أنَّ هذا التصنيف للعامل من حيث القوَّة والضعف يمثل جانباً تعليميَّاً في فكرة العامل النحويِّ، اذ يُستخدم للتفسير في بعض الأوجه التركيبيَّة التي تعمل فيها عوامل محدَّدة، ولا تعمل فيها عوامل أخرى.

تقديم بعض عوامل الباب على غيرها:

يقدِّم النحاة بعض العوامل على غيرها في الباب النحويِّ، ويطلقون عليها اسم (الأمِّ) وهو مصطلح يُقْصَد به أنَّ هذه الكلمة أصل لغيرها من الكلمات المشابهة لها ، وذلك نتيجة لما تختصُّ به من خصائص تميِّزها عن غيرها.[٣] ويتأكَّد ذلك في العوامل باعتبار أنَّ بعضها يتميَّز عن بعضها الآخر في كيفيَّة العمل، ومن العوامل التي استحقَّت لقب الأم في بابها (إنْ) الشرطيَّة، حيث يقول سيبويه عنها: ((وزعم الخليل أنَّ إنْ هي أمُّ حروف الجزاء.)).[٤] وهذا نصٌّ من الخليل على تسمية (إنْ) الشرطية بأم الباب، وذلك لما يتوفَّر فيها من خصائص لا تتوفَّر في غيرها من حروف الجزاء

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن الخشَّاب، المُرتَجَل، ص: (٢٣٠ – ٢٤٨).

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص: (١٤٩– ١٥٠).

(٣) سعد حسن حمودة، الأمُّ في الباب النحويِّ، المكتبة العلميَّة، المنصورة، (د. ت)، ص : ١٥٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٦٣.

ومن ذلك أصالتها وثباتها، حيث تتصرف بقيَّة أدوات الشرط الأخرى إلى معان أخرى سوى الجزاء كالتمنِّي، والاستفهام، والنهي وغير ذلك من المعاني،[١] بينما تظلُّ (إنْ) ثابتة في معناها ألا وهو الجزاء كثباتها في عملها وهو جزم فعلي الشرط الجواب أو ما يحلُّ محلَّهما.

وتستحق (أنْ) لقب أمِّ الباب النحويِّ في نواصب الفعل المضارع، وذلك لما تختص به خواص تميِّزها عن بقيَّة عوامل الباب، حيث أنَّها تعمل مُضْمَرة بعد (حتى) و (لام) التعليل، وهذا ما لا تشاركها فيه بقيَّة نواصب الفعل المضارع، وهي تضمر بعدهما لأنَهما (حتى) و(اللام) ((ليسا مما يَعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يُحسن بعدهما إلّا أن يُحمل على أنْ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في أمَّا)).[٢] وهنا يبيِّن سيبويه ما تختصُّ به (أنْ) من أنَّها هي الناصبة المُضْمَرة بعد (حتى) و(لام) التعليل لأنَّهما من حروف الجرِّ، فلا يقع بعدهما الفعل فتُضْمَر بعدهما (أنْ) لتكون هي العامل في الفعل المضارع.

وكذلك الأمر بالنسبة لـ(كان) بين أخواتها فهي ((مقدمة لأنها أمُّ الأفعال (الناقصة) لكثرة دورها وتشعب مواضعها.)).[٣] وذلك لأنها تأتي زائدة نحو قولهم: إنَّ من أفضلهم كان زيدٌ. كما أنَّها تأتي بمعنى الشأن أو الحديث نحو: كان زيدٌ قائمٌ، أيْ: الأمر زيدٌ قائمٌ.[٤] وفي هاتين الحالتين لا تعمل (كان) عملها، وتُعدُّ هاتان الحالتان مما اختصت به(كان)، حتى أنَّها استحقت لقب الأم في بابها النحويِّ.

ويتضح مما سبق ذكره أنَّ مصطلح الأمِّ في الباب النحويِّ يلبي حاجة تعليميَّة تتمثل في التمييز بين العوامل المُتشابهة عند انفراد بعضها بخصائص لا تتوفر في غيرها.

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٦٣.

(٢) المصدر السابق، جـ: ٣، ص: ٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المُفَصَّل، جـ: ٤، ص: ٣٣٧.

(٤) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٢٦٥– ٢٦٦).

FOR AUTHOR USE ONLY

صياغة الحدود على أساس من العامل:

ويُقْصَد بالحدِّ النحويِّ :((ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون إلا مانعاً جامعاً.)).[١] وهو أمر اهتمَّ النحاة به في كتبهم، وقد تضمَّنت بعض الكتب النحويَّة تعريفات تُعرِّف الكلمة على أساس من كونها عاملاً أو معمولاً في التركيب، ويعتبرون ذلك أمراً جوهريَّاً لا يمكن التعريف بدونه.[٢] وهذه طائفة من التعريفات النحويَّة التي رُوْعِي في صياغتها الجوانب الإعماليَّة، وهي:

اولاً– العامل: وهو ((الموجب لتغير في الكلمة علي طريق المعاقبة.)).[٣]

ثانياً– الإعراب: وهو ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.)).[٤]

ثالثاً– المُعْرَب: وهو ((ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة او بحرف او محلاً.)).[٥]

رابعاً– المبني: وهو ((ما كان حركته وسكونه بلا عامل.)).[٦]

خامساً– المبتدأ: وهو ((الاسم المجرد عن العوامل اللفظية والباء، مسنداً اليه.)).[٧]

سادساً– المفعول معه : وهو ((المذكور بعد الواو غالباً لمصاحبة معمول فعل لفظاً او معنىً.)).[٨]

سابعاً– الحال المؤكدة: وهي ((التي تجئ على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما.)).[٩]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الفاكهيُّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: ٤٩.

(٢) ابن حمزة، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ، ص: (٥٠– ٥١).

(٣) الرمانيُّ، الحدود في النحو، ص: ٣٨.

(٤) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٤٥.

(٥) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٤١.

(٦) المُطرِّزيُّ، المصباح في علم النحو، ص: ٤٩.

(٧) ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص: ١٠٩.

(٨) المرجع السابق، ص: ١٤٧.

(٩) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٨١.

وهذه التعريفات تدلُّ على اهتمام النحاة بإبراز الخصائص الإعماليَّة للكلمة المراد تعريفها، واعتبار ذلك حقيقة ذاتيَّة لها، ولا يمكن تعريفها بدونها. ويرى الدارس أنَّ الحدَّ يُراد به الفصل بين أشياء أو شيئين حتى لا يختلطا، وقد يكون هذا الشيء موضوع الحدِّ مشتركا مع غيره في صفات ويتميز بصفة ما عن فيكون الحدُّ على أساس من تلك الصفة، فكذلك الأمر بالنسبة لهذه الحدود النحويَّة، والتي راعى فيها النحاة صفة غالبة عندهم وموضع اهتمامهم ألا وهي كون الكلمة عاملة أو معمولة، وبناءً على هذا تكون حدودهم معبِّرة عمَّا صيغت من أجله.

استخدام الشواهد النحويَّة:

ويُقْصَد بالشاهد النحويِّ : ((الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم.)).[١] أيْ هو ما يأتي به النحوي من نص يكون شاهدا له بصحة القاعدة النحوية التي توصل اليها ، ولا يكون كذلك حتي يكون من القران الكريم او من كلام العرب الذين ثبتت فصاحتهم وصحَّ النقل عنهم،[*] ويتشابه الشاهد مع المثال النحويِّ في كونهما يأتيان لتوضيح القاعدة النحويَّة، إلا أنَّ الشاهد يشترط فيه ((أن يكون نصاً فيما يستشهد به ولا يكون محتملا لغيره بخلاف المثال فإنه يكفيه كونه محتملا لما أورد لتوضيحه.)).[٢] ويتضح مما سبق أنَّ المقصود بالشاهد النحويِّ هو ما يأتي إثباتاً للقاعدة النحويَّة من نصوص القرآن الكريم، أو من كلام العرب المقطوع بفصاحتهم، والذي يشمل أيضاً حديث النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) التهانوي، كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تـ: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م، جـ: ١، ص: ١٠٠٢.

(*) أخذ علماء العربيَّة اللغة عن قبائل معيَّنة وهي: قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ومعيارهم في ذلك أنَّ هؤلاء لم يخالطوا أهل الحضر ولا غيرهم من الأمم. انظر: السيوطيِّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: (٤٧– ٤٨).

(٢) التهانوي، كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، جـ: ٢، ص: ١٤٤٧.

أنواع الشواهد النحويَّة:

استخدم النحاة في دراستهم النحويَّة نصوص القران الكريم، وكلام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وما ورد عن العرب من شعر أو نثر، وتفصيل هذا كما يلي:

أولاً– القرآن الكريم: وهو ((الوحي المنزَّل على محمد صلَّى الله عليه وسلَّم للبيان والإعجاز.)).[١]

ويُعدُّ القرآن الكريم أهمَّ مصادر الشواهد النحويَّة – على اختلاف القراءات [**]– في إثبات القواعد النحويَّة، وعلى الرغم من احتجاج النحاة بالقرآن الكريم، إلَّا أنَّ بعضهم قد يُخطِّئ القراءة إذا تعارضت مع القاعدة التي يقتضيها القياس النحويُّ عنده ، ومن هؤلاء المبرِّد والذي ردَّ قراءة: ((هَؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أطهَرَ لَكُم)).[٢] ووصفها بأنَّها لحن فاحش.[٣] ومنهم من يجيز القراءات سواء أكانت متواترة ام آحاداً أم شاذة، ومن هؤلاء ابن مالك والذي أجاز قراءة: ((واتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ))[٤] وأجاز على أساسها العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ.[٥] وعلى الرغم من اختلاف النحاة في ردِّ بعض القراءات لم يكن الاستشهاد بالقرآن من حيث اللفظ موضع خلاف بينهم.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الزركشيُّ، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القران، تـ: أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، ط : ١، ١٩٥٧م ، جـ : ١ ، ص: ٣١٨.

(*) القراءات: وهي اختلاف ألفاظ القران كتابة أو نطقاً وضبطاً. انظر: المرجع السابق، جـ: ١، ص : ٣١٨.

(٢) وهي قراءة شاذة للآية: ٧٨، من سورة: هود، في لفظ (أطهرَ). ونسبها سيبويه إلى أهل المدينة انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٣٩٧.

(٣) المبرِّد، المُقْتَضَب، جـ: ٤، ص: ١٠٥.

(٤) قراءة حمزة للآية: ١، من سورة: النساء. وذلك في جرِّ(الأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور. انظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، جـ: ١، ص: ٣٧٥.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٣، ص: ٣٧٦.

ثانياً– الحديث النبويُّ: وهو ((اسم من التحديث، وهو الإخبار، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام.)).[١] أمَّا عند النحاة فهو ما نُسِبَ من قول للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلم، وقد تباينت طرقهم في الاعتماد على الحديث النبويِّ مصدراً لإثبات القاعدة النحويَّة، وذلك كما فعل سيبويه في كتابه، وقد استشهد بحديث: ((ونخلعُ ونتركُ مَنْ يفجرُكَ))،[٢] حيث استشهد بهذا الحديث الشريف على إعمال ثاني المُتنازِعَيْنِ في باب التنازع.[٣]ومن النحاة من منع الاستشهاد بالحديث النبويِّ للشكِّ في أن يكون هذا اللفظ فيه من كلام النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وهذا الشكُّ مصدره أنَّ الحديث تجوز فيه الرواية بالمعنى، وكذلك لوقوع اللحن في الحديث لأنَّ معظم رواة الحديث من العجم.[٤]ومن النحاة من أكثر من الاستشهاد بالحديث النبويِّ كابن مالك، ومن ذلك استشهاده بحديث: ((يَتَعاقَبونَ فِيْكُمْ مَلائكةٌ بالليلِ و مَلائكةٌ بالنهار)).[٥]واستشهد به على لغة(أكلوني البراغيثُ)،[*] وسمَّاها لغة (يتعاقبون).[٦] ويتضح مما سبق ذكره أنَّ الحديث النبويَّ كان مصدراً من مصادر الشواهد النحويَّة عند النحاة.

ثالثاً– كلام العرب الموثوق بفصاحتهم: ويشمل هذا ما قالوه شعراً ونثراً، ويُعدُّ الشعر أكثر ما استُشْهِدَ به في النحو، ولم يكن النحاة يستشهدون بكلِّ شعر، وإنَّما كانوا يستشهدون بما قاله الشعراء الجاهليُّون

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الكفويُّ، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م، ص: ٣٧٠.

(٢) البيهقيُّ، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تـ: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٣م، كتاب: الصلاة، باب: دعاء القنوت، حديث رقم: ٣١٤٢، جـ: ٢، ص: ٢٩٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٧٤.

(٤) السيوطيُّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: ٤٥.

(٥) البخاريُّ، صحيح البخاريِّ، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، حديث رقم: ٥٥٥، ص: ١٤٣.

(*) يُقصد بها تثنية الفعل وجمعه وهي لغة بالحارث بن كعب.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ١، ص: ٢٧٢.

والمخضرمون والإسلاميون، ولم يستشهدوا بشعر المولَّدين والمُحدَثين.[١] ومن النحاة من استشهد بشعر المحدثين، ومن هؤلاء الزمخشريُّ، والذي استشهد بشعر أبي تمَّام[*] في إثبات القاعدة النحويَّة، وذلك في قوله:

هُمَا أَظْلَما حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجلَيا [الطويل]

ظَلامَيْهما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[٢]

وقد استشهد الزمخشريُّ بهذا البيت على تعدِّي الفعل (أظلم) ، وحجَّته في الاحتجاج بشعر أبي تمَّام أنَّه وإنْ كان مُحْدَثاً إلّا أنَّه عالم بالعربيَّة، لذلك يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.[٣] ومنع النحاة الاحتجاج بالشعر المجهول قائله، وذلك خشية من أن يكون من كلام المحدثين،[٤] وقد اسْتُثْنِي من ذلك ما يرويه الثقة كسيبويه مثلاً، وقد احتوى كتابه على بعض الشواهد المجهولة القائل كما قال الجرميُّ: ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، أمَّا الألف فعرفت أسماء قائليها، وأمَّا

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) السيوطيُّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: (٥٨– ٥٩). ويعدُّ بشار بن برد(١٦٧هـ) أوّل من لا يُحتجُّ بشعره، وإبراهيم بن هَرِمَة(١٧٦هـ) آخِر من يحتجُّ بشعره.

(*) أبو تمام (٢٣١ هـ): حبيب بن أوس الطائي، من شعراء العصر العباسيِّ، قدَّمه الخليفة المعتصم على سائر الشعراء. وكان عالماً باللغة وله فيها تصانيف منها:(ديوان الحماسة الكبرى). انظر: الزركلي، الأعلام، جـ: ٢، ص: ١٦٥. أظلما حاليَّ: المقصود بأظلما: عقله ودهره. حاليَّ: حالا غناه وفقره. الأمرد: الغلام والأشيب العجوز. والمعنى أنَّه صغير في السنِّ شيَّبه عقله ودهره.

(٢) أبو تمَّام، حبيب بن أوس، ديوانه، تـ: محمد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة، ط: ٤، (د. ت)، جـ: ١، ص: ١٥٠.

(٣) الزمخشريُّ، محمود بن عمر، تفسير الكشَّاف، تـ: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ٢٠٠٩م، ص: ٥٥.

(٤) السيوطيُّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: ٥٩.

الخمسون فلم أعرف قائليها.))[1] كما استشهد بعض متأخري النحاة بشواهد شعريَّة مجهولة القائلين، ومن هؤلاء الأشمونيِّ في كتابه (شرح الأشمونيِّ).[2] كما منع النحاة الاحتجاج بالشعر المصنوع ومع ذلك تسلل شيء منها إلى كتاب سيبويه، حيث يقول المازنيُّ: ((سمعت اللاحقيَّ [*] يقول: سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعَل) ؟ قال: فوضعت له هذا البيت:

حَذِرٌ أُمورا لا تَضِيرُ وآمِنٌ [الكامل]

ما ليس مُنْجِيَه من الأقدارِ[3]

وكما احتج بشعر العرب الموثوق بفصاحتهم احتج بنثرهم ايضا كالأمثال مثلاً، ومما جاء من الأمثال في كتاب سيبويه : ((عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)).[4] وقد استشهد به على عمل (عسى) عمل (كان)، ألا وهو رفع الاسم بعدها ونصب الخبر.[5] ويري الدارس – فيما سبق ذكره – أنَّ النحاة قد استنبطوا

---

(١) الزبيديُّ، طبقات النحويِّين واللغويِّين، ص: ٧٥. وللدكتور رمضان عبد التواب بحث عن هذه الأبيات خلص فيه إلى أنَّ الأبيات المجهولة القائل في الكتاب تبلغ ٣٤٢ بيتاً منها ٤٣ بيتاً تحمل اسماً مثل رجل من قُشير، أو رجل من بني دارم. انظر: عبد التواب، رمضان، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، مجلَّد: ٤٩، ١٩٧٤م. وعلى الرغم من أهميَّة ما توصل إليه الدكتور رمضان فإن كلام الجرميِّ يظل صدقه محتملاً وليس بأسطورة ، لأنَّ قوله عرفت قائليها لا يلزم منه أن يكون هؤلاء منسوب إليهم شعرهم في الكتاب.

(٢) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٢، ص: (٣١٧– ٣٢٨) وفيه شواهد مجهول قائلوها.

(*) اللاحقي (٢٠٠هـ): أبان بن عبد الحميد بن لاحق، شاعر عباسيٌّ، اتصل بالبرامكة ومدحهم، ونظم لهم كتاب (كليلة ودمنة) شعراً. انظر: الزركلي، الأعلام، جـ: ١، ص: ٢٧.

(٣) السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخران، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: ٣، ٢٠٠٩م. جـ:١، ص: ١٨٠. وقد استشهد به سيبويه برواية(تُخافُ) بدلاً من(تضير).

انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١١٣.

(٤) الميدانيُّ، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٢٨٤هـ ، ص: ٤٠٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، جـ ١، ص: ٥١.

FOR AUTHOR USE ONLY

قواعدهم من نصوص عربيَّة فصيحة، أخضعوها لقوانين تثبت صحَّتها، وعلى الرغم من أنَّ بعض هذه الشواهد قد خالفت تلك القوانين إلَّا أنَّها شيء قليل بالمقارنة مع الشواهد التي تحقَّقت فيها أعلى درجات التوثيق. كما يرى الدارس أنَّ اهتمام النحاة بتلك الشواهد له غاية تعليميَّة تتمثَّل في كونها المثال العربيّ الصحيح الموثوق بصحَّته، والذي يجب أن يحذو المتعلم حذوه في كيفيَّة نطق أواخر الكلمات في التراكيب النحويَّة المختلفة.

وضع أمثلة للإعمال النحويِّ:

يُقْصَد بالمثال النحويِّ ((الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وايصاله إلى فهم المستفيد.)).[١] وهو أمر ارتبط بالنحو العربيِّ منذ وضع لبناته الأولى على يد أبي الأسْوَد الدؤليّ، إذ قالت ابنته: مَا أَحْسَنَ السماءُ. فقال: نجومها. فردَّت بأنَّها تريد التعجب من حسنها فقال: إذن فقولي: مَا أَحْسَنَ السماءَ.[٢] فقوله– إذن فقولي: مَا أَحْسَنَ السماءَ– يُعد مثالاً نحويًّا بيَّن به لابنته الطريقة التي يكون عليها فعل التعجُّب والمُتَعَجَّب منه، وذلك حتى لا يختلط التعجُّب عندها بصيغة الاستفهام.

وفي فترة لاحقة اعتمد سيبويه على استخدام الأمثلة في كتابة لشرح القواعد النحويَّة، ومن ذلك قوله في باب التنازع: ((وقد يجوز: ضربت وضربتني زيداً، لأنَّ بعضهم قد يقول: متي رأيت أو قلت زيداً منطلقا، والوجه متى رأيت أوقلت زيدٌ منطلق.)).[٣] في هذا النصِّ أتى سيبويه بثلاثة أمثلة بغرض توضيح جواز إعمال أيٍّ من الفعلين المتنازعين، فذكر جواز إعمال الأول في المثال الأوَّل، لأنَّه سُمِع عن العرب إعماله كما في المثال الثاني، بينما إعمال الثاني أولى كما في المثال الثالث. وتستخدم الأمثلة النحويَّة لتؤدِّي أغراضاً أخرى كتعضيد القاعدة المُسْتَنْبَطة من الشاهد النحويِّ، ومن ذلك

---

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، جـ: ٢، ص: ١٤٤٧.

(٢) السيرافيُّ، أخبار النحويِّين البصريِّين، ص: ١٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٧٩.

FOR AUTHOR USE ONLY

قول سيبويه: ((ومن ذلك اخترتُ الرجالَ عبدَالله، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[١] وسميته زيداً وكنَّيت زيداً أبا عبدالله.)).[٢] ففي هذا النصِّ استشهد سيبويه بالآية الكريمة على تعدِّي الفعل المتعدِّي إلى المفعول الثاني.

وقد يُسْتَخْدَم المثال النحويُّ لبيان ما يصحُّ نحويًّاً ممَّا لا يكون صحيحاً من التراكيب، وذلك كما في قول سيبويه: ((أنَّك لو قلت: أخاه الذي رأيتُ زيدٌ لم يجز، وأنت تريد الذي رأيتُ أخاه زيد.)).[٣] والمثال الأوَّل غير صحيح نحويًّا لأنَّه فيه إعمال لفعل وقع بعد شيء لا يعمل ما بعده على ما قبله، ففيه نصب (أخاه) بالفعل (رأيتُ) على الرغم من وقوعه بعده اسم الموصول وهو من الأشياء التي لا يعمل ما بعدها على ما قبلها.

كما استخدم النحاة المثال وسيلة تحليليَّة لبناء الجملة عند عدم ظهور بعض من مكوناتها في اللفظ، فيتمُّ توضيحيها بالمثال الذي يحتوي على مكوِّناتها المُفْتَرَضَة وفقاً للسياق الذي وردت فيه.[٤] ومن ذلك قول سيبويه في نصب الاسم على التحذير حيث يقول: ((وذلك قولك إذا كنتَ تحذِّر: إيَّاكَ. كأنَّك قلت: إيَّاكَ نَحِّ، وإيَّاكَ بَاعِدْ...، إلَّا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأمثِّل لك ما لا يُظهَر إضمارُه.)).[٥] وفي هذا النص يستخدم سيبويه الأمثلة النحويَّة لبيان أجزاء النظام النحويِّ الذي يرد في أسلوب التحذير، ثم نصَّ في آخِر كلامه على أنَّ كلَّ ذلك تمثيل ولا يُتَكلَّم به.

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ١٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٣٧.

(٣) المصدر السابق، جـ: ١، ص: ١٣٢.

(٤) علاء عمار جواد، التمثيل النحويُّ في كتاب سيبويه(بحث ماجستير)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٧م، ص: ٢٤.

(٥) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٧٣.

FOR AUTHOR USE ONLY

ويتضح مما سبق أنَّ المثال النحويَّ قد اسْتُخْدِمَ لحاجة تعليميَّة، إذ استفاد منه النحاة في شرح القواعد النحويَّة وتوضيحها، وبيان مكوِّنات الجملة عندما لم تكن تلك المكونات ظاهرة في الكلام.

ويري الدارس أنَّ فكرة العامل تقوم على أسس تعليميَّة مهمَّة تتمثل في شواهد نحويَّة تُسْتَنْبَط منها القواعد، والتي تُعضِّدها أمثلة نحويَّة تُمَكِّن الدارس من فهم تلك القواعد، وذلك عن طريق ربط تغيُّر آخِر الكلمة في الجملة بالعامل، مع جمع للعوامل المشتركة العامل في أبواب نحويَّة تُسهِّل للدارس حفظ تلك القواعد وسرعة الوصول إليها.

FOR AUTHOR USE ONLY

المبحث الثاني

الخاصِّيَّة التفسيريَّة

مفهوم التفسير النحويِّ:

التفسير في اللغة مأخوذ من الفَسْرِ وهو: ((البيان. فَسَرَ الشيءَ يفسِرُه بالكسر، يَفْسُرُه بالضمِّ، فَسْراً وفَسَّرَه: أبانه. والفَسْرُ: كشف المُغَطَّى، والتَّفْسِيْرُ كشف المراد عن اللفظ المشكل.)).[١] والمقصود بالتفسير النحويِّ طرق فكرة العامل النحوي في كشف ما خرج من اللغة عن قوانينها العامَّة أو الخاصَّة، وبيان طريقة التعامل معه. ومن الظواهر النحويَّة ما خرج عن قاعدة عامَّة من قواعد العامل النحويِّ، وذلك كما في القاعدة العامَّة التي تجعل الحرف عاملاً إذا كان مُخْتَصَّاً بالدخول على الأسماء فقط أو الأفعال فقط، وقد خرج عن تلك القاعدة وجود حروف مُخْتصَّة وغير عاملة، وذلك مثل (أل) التعريف، و(السين) و(سوف) و(قد)، ووجود حروف مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال ومع ذلك يظهر لها عمل في كلٍّ من الاسم والفعل، وذلك مثل (حتى) والتي يأتي بعدها الاسم مجروراً، ويأتي الفعل بعدها منصوباً، فيتمُّ تفسير ذلك الخروج عن القاعدة بأمور تجعله مقبولاً، ولا يقدح في صحّة القاعدة. حيث يفسر النحاة عدم عمل بعض الحروف المختصة نحو (أل) و (قد) بكونهما أنزلتا منزلة الجزء من الكلمة لذلك لم تعمل فيها، لأنَّ بعض الكلمة لا يعمل في بعضها الآخَر.[٢] كما يتمُّ تفسير عمل الحرف المشترك مثل (حتى) بتفسير خاص مفاده أنَّ (حتى) تجرُّ الأسماء، وما يحدث من نصب بعدها في الأفعال، إنَّما هو نصب أنْ مُضْمَرَة.[٣] وبذلك تكون (حتى) حرف غير مشترك

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن منظور، معجم لسان العرب، مادة (فسر)

(٢) ابن الخشّاب، المُرْتَجَل، ص: (٢٢٦– ٢٢٨).

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٧.

وإنَّما هي مختصَّة بالأسماء فتعمل فيها الجرَّ. وسيتمُّ التطرُّق لبعض الظواهر التي خرجت عن قواعد العامل النحويِّ، وكيفيَّة تفسير النحاة لها على أساس من العامل النحويِّ، مع توضيح طرق ذلك التفسير.

التفسير بالحذف:

وهو تفسير يلجأ إليه النحاة عندما تخرج الكلمة عن القاعدة النحويَّة المُفْتَرَض دخولها فيها في التركيب، فيتمُّ تفسيرها على أساس الحذف. وذلك كما في قاعدة التابع عندهم إذ لا بدَّ فيه من اتباع المتبوع في الإعراب، ومن التوابع ما خرج عن تلك القاعدة كالنعت المقطوع للمدح أو الذم أو الترحُّم، وذلك كما في قول الشاعر:

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطُّلٍ [المتقارب]

وشُعْثاً مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِي[1]

وينقل سيبويه تفسير الخليل لنصب (شُعْثاً) بقوله: ((كأنَّه قال: وأذكرُهنَّ شعثاً، إلَّا أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه. وإنْ شئت جررتَ على الصفة.)).[2] فهنا نصب (شعثاً) بفعل محذوف تقديره (أذكرهن)، مع جواز الجرِّ على أنَّه صفة، فسبب التفسير بالحذف هنا خروج التابع عن قاعدة تبعيَّة التابع للمتبوع في الإعراب.

وقد يعتمد النحاة على التفسير بالحذف عندما يكون أحد طرفي الإسناد غير ظاهر في الكلام،

---

(١) البيت لأميَّة بن أبي عائذ، انظر: ديوان الهذليين، الدار القوميَّة للطباعة والنشر، القاهرة،(ط. د)، ١٩٦٥م ، جـ: ٢، ص: ١٨٤، وفيه برواية (له) بدلاً من(ويأوي) و(عاطلات الصدر) بدلاً من(عطل) و(عوج) بدلاً من (شعثاً). وبهذه الرواية لا وجه للاستشهاد بها هنا. والعُطُّل: جمع عاطل وهي المرأة التي لا شيء لها. والشُعْث: جمع شعثاء: وهي التي تلبَّد شعرها وتغيَّر لقلَّة تعهده بالدهن. والمراضيع: جمع مِرضاع، وهي الكثيرة الإرضاع. والسعالي: جمع سعلاة، وهي الغول، وتشبَّه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه سيئة الخلق.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ٦٦.

FOR AUTHOR USE ONLY

وذلك كما في حذف المبتدأ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [1] ففي هذه الآية الكريمة يفترض سيبويه أنَّ المبتدأ فيها محذوف وتقديره (أمري)، كما يفترض أيضاً أنْ يكون المحذوف هو الخبر وتقديره (أمثل).[2] وهو تفسير ضروريٌّ لتحليل الجملة، إذ لا تخلو أيُّ جملة من وجود مسند ومسند إليه في تركيبها.

ويُسْتَخْدَم التفسير بالحذف عندما تقع الكلمة منصوبة ولا ناصب لها ظاهر في الكلام، وهي واقعة بعد حرف(الواو) وما قبلها مرفوع، فلا يصحُّ أن تكون معطوفة على ما قبلها، ومن ذلك قول الشاعر:

فمالكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [الطويل]

وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ[3]

وقد فسرَّ سيبويه نصب (التلدُّدَ) بتقدير فعل محذوف (تُلابِسُ) أيْ تُلابِسُ التلدُّدَ حول نجد.[4] وهذا التفسير بالحذف مقبول ههنا لأنَّه يجعل من (التلدُّدَ) واقعة في جملة منفصلة قائمة بذاتها، وهي مفعول به، فيُدفَعُ بذلك استشكال مخالفة التابع لمتبوعه.

FOR AUTHOR USE ONLY

التفسير بالزيادة:

يحكم النحاة بزيادة الكلمة اذا جاءت علي طريقة تكون فيها متعارضة مع القاعدة النحوية، فيتمُّ تفسير ذلك التعارض بان الكلمة زائدة لغرض معنوي في الكلام . ومن ذلك انه يتم الحكم بزيادة (من)

---

(١) سورة محمد: الآية: ٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ : ١، ص: ١٤١.

(٣) مسكين الدارميُّ، ربيعة بن عامر، ديوانه، تـ: عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم العقبة، مطبعة دار البصيري، بغداد، ط: ١، ١٩٧٠م، ص: ٦٦. وجاء أيضاً بديوان (أتوعدني وأنت بذات عرق) بدلاً من(فمالك والتلدد حول نجد)، فلا تكون هذه الرواية هنا موطناً لشاهد سيبويه. التلدد: الذهاب والمجيء حيرة. غصَّت: امتلأت، والأصل في الغصص الاختناق بالطعام. ويقول مالك تقيم بنجد على جدبها وتترك تهامة وقد امتلأت بالرجال لخصبها.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ : ١، ص : (٣٠٨ – ٣٠٩).

الجارَّة في بعض التراكيب نحو: ما أتاني مِنْ رجلٍ. وما رأيْتُ مِنْ أحدٍ. وتفسير سيبويه ذلك بأنَّ (مِنْ) هنا((لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة مَا، إلّا أنَّها تجر لأنَّها حرفُ إضافة.)).[1] وهو بذلك يجعل (مِنْ) زائدة لأنَّ دخولها في الكلام كخروجها منه، إلّا أنَّها جرَّت الاسم بعدها لأنَّها حرف جرٍّ، فيكون مجرورها في اللفظ فاعلاً مرفوعاً بضمَّة مقدَّرة في المثال الأوَّل، وهو مجرور في اللفظ ومفعول به في الجملة الثانية.

التفسير بإعادة تركيب الجملة:

يفسر النحاة خروج بعض الكلمات عن مقتضى القاعدة النحويَّة بإعادة تركيب الجملة التي وردت فيها الكلمة، وذلك بطريقة تجمع بين موافقة الجملة المركبة للجملة المراد تفسيرها في المعنى، وبين طريقة تركيب جديدة تضمن للكلمة التي خرجت من القاعدة العودة اليها بطريق آخر، ومن ذلك الخروج المُفَسَّر بإعادة التركيب انجزام الفعل المضارع في جواب الطلب، وهو انجزام لا يستند على عامل ظاهر في اللفظ، وذلك كما في جواب الأمر نحو: ائتني آتِكَ. وفي جواب النهي نحو: لا تَفعلْ يَكُنْ خيراً لَك. وفي جواب الاستفهام نحو: ألا تأتيني أحدِّثْكَ؟ والتمني نحو: ليْته عندنا يحدثْنا. والعرض نحو: ألَا تنزل تصبْ خيراً. وفي الأمثلة السابقة انجزم الفعل المضارع ولا جازم ظاهراً في الجملة التي ورد فيها، وقد فسَّر الخليل ذلك بإعادة تركيب هذه الجملة لأنَّها كلها تحتمل معنى الجزاء، حيث قال: ((إنَّ هذه الأوائل كلُّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنَّه إذا قال ائتني آتِك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك...)).[2] وكذلك الأمر بالنسبة لبقيَّة الأمثلة الأخرى، ويظهر في هذا النصِّ أنَّ الخليل قد قام بإعادة تركيب الجملة– ائتني آتِكَ– لتصبح بعد التعديل إن يكن منك إتيان اتك. وفي جملة كهذه يكون انجزم الفعل المضارع أمراً مقبولاً يتناسب مع قاعدة جزم الفعل المضارع في جواب

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٤ ، ص : ٢٢٥.

(٢) المصدر السابق، جـ: ٣، ص: ٩٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

الشرط، وكانت إعادة التركيب باستدعاء (إنْ)، وهو أمر لا يتنافى مع معنى الجملة قبل إعادة تركيبها. ومن مواضع التفسير بإعادة التركيب– الجملة التي يكون فيها المبتدأ مصدراً مؤولاً نحو: أن تأتيني خيرٌ لَك. فتُفَسَّر بإعادة تركيبها لتكون: الإتيانُ خيرٌ لَك.[١] فجملة (أن تأتيني خيرٌ لَك) تطابق جملة (الإتيانُ خيرٌ لَك) في المعنى وإن كانت مخالفة لها في اللفظ ، ووجه إعادة التركيب فيها تحويل المصدر المؤوّل إلى مصدر صريح يلبّي الحاجة النحوية لتحليل الجملة، إذ يكون فيها مبتدأً، وخبره (خيرٌ) وهذا ملا يتوفَّر في التحليل النحويِّ للجملة الأولى.

التفسير بالضرورة الشعريَّة:

يجوز للشعراء التصرُّف في الكلام والخروج عن قواعد اللغة العربيَّة في بعض المواضع مراعاة لمتطلَّبات الوزن والقافية وهو ما يعرف بالضرورة الشعريَّة، وهى عند بعض النحاة مالا بدَّ للشاعر من استخدامه من تركيب في ذلك الموضع، وعند بعضهم هي ما يقع من تركيب في الشعر ولا يكون في النثر.[٢] والرأيان لا تناقض بينهما وكلٌّ منهما يكمِّل الآخر باعتبار أنَّ الضرورة هي ما يلجأ إليه الشاعر من خروج عن قواعد اللغة لأنَّه ليس من سبيل غيرها لإقامة الوزن أو القافية.

FOR AUTHOR USE ONLY

ومثل هذا الخروج عن القاعدة هو ما يُفسَّر بالضرورة الشعريَّة، وقد تكون هذه الضرورة الشعريَّة متمثلة في إهدار العلامة الإعرابية ، وذلك كما في قول الفرزدق:

وعضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ [الطويل]

مِن المَالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[٣]

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ١٥٣.

(٢) السيوطيُّ الأشباه والنظائر، جـ: ١، ص: ٤٨٤.

(٣) الفرزدق، ديوانه، ص: ٣٨٦. وفيه برواية (مُجرَّفُ) بدلاً من(مُجَلَّفُ). واللفظان متقاربان في المعنى، إذ المجرَّف: ما بقي منه بقيَّة. والمُجلَّف: الذي أُخِذَ من جوانبه. والمُسْحت: المال المُتلف الذي دخله الغشُّ والحرام.

حيث أهدر الفرزدق العلامة الإعرابية (الفتحة) ورفع (مُجَلَّفُ) لإقامة القافية، وكان من حقّه النصب لأنَّه معطوف على منصوب، وهو الأمر الذي عابه عليه ابن أبي إسحاق الحضرميّ.[١] وقد تكون الضرورة الشعريَّة في صرف الممنوع من الصرف، وذلك كما في قول العجَّاج:

قَواطِناً مكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي[٢]

فقوله:(قواطناً) ضرورة شعريَّة لأنَّه صرف الممنوع من الصرف، فـ(قَواطِن) على وزن (فَواعِل) وهو صيغة من صيغ منتهى الجموع، وقد صُرِفت لضرورة شعريَّة.[٣]

قد تكون الضرورة الشعريَّة بمنع المصروف عن الصرف، وذلك كما في قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثابِتَ شَاخِصاً [الكامل]

عَارِي الأَشاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ[٤]

في هذا البيت مُنِع (ثابت) من الصرف، وكان من حقّه أن ينوَّن، ولكنه مُنِع التنوين من أجل إقامة الوزن ، وهو ضرورة شعريَّة.[٥] وإذا وجد النحاة مثل هذا الخروج عن قواعد اللغة في الشعر خاصَّة لم يكن موضع احتجاج عندهم في إثبات القاعدة النحويَّة، ويُردَّ ذلك على من استخدمه. ويرى الباحث أنَّ التفسير بالضرورة الشعريَّة، هو تفسير لخروج بعض الكلام الموثوق بفصاحته عن مقتضى القواعد

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الأنباريُّ، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، ص: ٢٨.

(٢) العجَّاج، ديوانه، ص: ٢٨٢. وفي الديوان برواية (أوالفاً) بدلاً من (قواطناً)، وفي هذه الرواية وجه الاستشهاد قائم أيضاً. قواطن: جمع قاطنة وهي المقيمة. والورق: جمع ورقاء وهي السوداء يخالط سوادها بياض. والحمِي: أراد الحمام فحذف الميم، وقلب الألف ياء.

(٣) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ٢، ص: ٤٢٣.

(٤) البيت مجهول قائله، وهو من شواهد الإنصاف. انظر: المرجع السابق، جـ: ١، ص: ٤٠٧. شاخصاً: من شخص بصره، إذا فتح عينيه ولم يطرف، عاري الأشاجع: هزيل، ناحلاً: متغيراً لونه، المنصل: السيف.

(٥) المرجع نفسه، جـ :١، ص: ٤٠٧.

المُسْتَنْبَطَة من كلام عربيٍّ فصيح موثوق من فصاحته وقد حدث تعارض بينهما، فجُعِل ما جاء في الشعر والنثر هو الأصل التي بُنِيَتْ عليه القواعد النحويَّة، وما خرج عن ذلك هو ضرورة شعريَّة لجأ إليها الشاعر، فلا يكون موضعاً لإثبات قاعدة نحويَّة أو دحضها إذا تعارض معها.

التفسير بالشذوذ:

يُقْصَد بالشذوذ خروج بعض الكلمات عما انتظم فيه غيرها في مثل موضعها.[١] وذلك كأن تأتي الكلمة مرفوعة في موضع يقتضي فيه التركيب أنْ تأتي منصوبة، وذلك كما في قول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ [المتقارب]

فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرْ[٢]

ووجه الشذوذ في هذا البيت رفع (ثَوْبٌ) على أنه مبتدأ في الجملتين (فثَوْبٌ لبست) و(ثَوْبٌ أَجُرْ). وذلك دون إظهار الضمير في الخبر (لبست) و (أَجُرُّ)، لأنَّ الخبر جملة، والجملة الواقعة خبراً تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، لذلك قال سيبويه: ((وهذا ضعيفٌ والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ.))[٣] وذلك لأنَّ النصب يخرجها من الشذوذ ويدخلها في الاطراد فتكون كلمة (ثوب) مفعول به منصوب مقدَّم. وكذلك يحكم بالشذوذ على الجرِّ بعد حرف يأتي الاسم بعده منصوباً كما في قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارْفَع الصوْتَ جَهْرةً [الطويل]

لعلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قرِيبُ[٤]

---

(١) السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص: ٤٩.

(٢) امرؤ القيس، ديوانه، ص: ٧٠. وفيه برواية (فثوباً) بدلاً من(فثوبٌ) ولا وجه للاستشهاد بهذه الرواية.

(٣) سيبويه ، الكتاب ، جـ :١، ص : ٨٦.

(٤) البيت لكعب بن سعد الغنويِّ. انظر: الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب، الأصمعيَّات، تـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط: ٥، (د. ت)، ص: ٩٦. وفيه برواية (دعوةً) بدلاً من (جهرةً) و(أبا المغوار) بدلاً من (أبي المغوار) ولا وجه للاستشهاد بهذه الرواية.

FOR AUTHOR USE ONLY

ووجه الشذوذ فيه جرَّ الاسم بلعلَّ، وهي حرف نصب، ومثلها الجرُّ بـ(متى) و(كي)، حتى أنَّ بعض النحاة لم يذكروا هذه الحروف من ضمن حروف الجرِّ.[١]

وقد تأتي الكلمة مستخدمة في كلام فصيح – استخداماً غير الذي يأتي فيه مثلها من الكلام الفصيح المطَّرد، فيحكم على هذا الاستخدام في مثل هذا الموضع بالشذوذ، ومنه مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً منصوباً، والقياس والاستعمال فيه أنْ يأتي فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أنْ)، ومن الشذوذ في استخدامه اسماً مفرداً ما جاء في المثل: ((عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)).[٢] لذلك حكم عليه بالشذوذ، فلا يصحُّ الاحتجاج به.[٣]

التفسير بالتوهُّم:

ويقصد بالتوهُّم خروج الكلمة في الجملة عن القاعدة النحويَّة؛ نتيجة لحملها على حالة إعرابيَّة مفترضة يأتي فيها ما قبلها من الكلام، وهو الذي أطلق عليه سيبويه اسم الغلط حين قال: ((واعلم أنَّ ناساً من العرب يَغلَطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان؛ وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء)).[٤] ووجه الغلط أو التوهُّم في هاتين الجملتين مجيء التوكيد (أجمون) مرفوعاً على الرغم من أنَّه توكيد لضمير في موضع نصب اسم (إنَّ) في الجملة الأولى، وعطف اسم مرفوع على اسم (إنَّ) وحقه النصب لأنَّه معطوف على منصوب في الجملة الثانية، وسبب هذا الغلط وفقاً لكلام سيبويه هو توهُّم أنَّ الاسم قبلها مرفوع ، لأنَّ هذا الموضع – موضع اسم (إنَّ) – هو الذي يأتي فيه المبتدأ مرفوعاً في الجملة قبل دخولها. ومن الجرِّ بالتوهُّم جرُّ الاسم المعطوف على خبر (ليس)، وذلك عندما

---

(١) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٣، ص: ١٨٢.

(٢) الميدانيُّ، مجمع الامثال، جـ: ١، ص: ٤٠٤.

(٣) الأنباريُّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: ١٣٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، جـ : ٢، ص : ١٥٥.

FOR AUTHOR USE ONLY

يأتي خبرها غير مقترن بحرف الجرِّ الزائد(الباء)، وذلك كما في قول الشاعر:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً [الطويل]

ولا ناعبٍ إلَّا ببَينٍ غُرابُها[١]

ووجه التوهُّم في هذا البيت مجيء المعطوف على خبر ليس (ناعبا) مجروراً على الرغم من عدم جرِّ هذا الخبر بحرف الجرِّ، ولكنه جاء مجروراً توهماً على أنَّ الخبر مسبوق بحرف الجرِّ الزائد(الباء)، إذ إنَّ خبر(ليس) يجيء مجروراً بـــ(الباء) في هذا الموضع.[٢]

ويتضح مما سبق أنَّ التفسير بالتوهُّم هو تفسير لمجيء كلام فصيح مخالفاً لمثله في الفصاحة إلَّا أنَّه يختلف عنه في الاطراد، فضلا عن أنَّ سبب مخالفته ترجع لمراعاة تركيب مُفْتَرض يقع كثيراً في كلامهم، فيحمل عليه هذا الكلام على الرغم من عدم مجيئه فيه في تلك الحالة.

ما يُرَاعَى في تفسير الخروج عن القاعدة:

لمن يكن النحاة يفسِّرون ما خرج عن قواعدهم النحويَّة بشيء مما سبق ذكره إلَّا وهم يراعون فيه أنْ يكون مطابقاً للمُفَسَّر من حيث التركيب أو المعنى أو السياق، فعندما يفسِّرون الخروج بالحذف فأنهم يراعون في تقدير المحذوف أنْ يكون ملائماً من حيث التركيب مع الجملة المراد تفسيرها، وكذلك من حيث المعنى، وذلك بدليل من السياق الذي وردت فيه الجملة. ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً– مراعاة التركيب: ذلك لأنَّ مجيء الكلمة في حالة إعرابيَّة معينة كالرفع أو النصب مثلاً يتطلَّب وجودها في تركيب محدَّد لا يتمُّ رفعها أو نصبها إلَّا فيه، ومنه هاتان الجملتان: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ. ومُصَاحَباً مُعَانًا. وعلى الرغم من اشتراك هاتين الجملتين في استخدام الكلمتين، فإنَّه لا يُمكن تفسيرهما

---

(١) البيت للأخوص الرياحي وهو من شواهد سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٦٥. ونُسِبَ أيضاً للفرزدق. انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ٢٩. ناعب: ناعق، والنعيق صوت الغراب. والبين: الفراق. ويقصد أنَّهم قليلو الصلاح والخير، ولا يأتي منهم إلَّا الشؤم كالغراب الذي لا ينعق إلَّا بالفراق.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ: ٣، ص: ١٠١.

FOR AUTHOR USE ONLY

على أنَّهما جملتان من دون تقدير الجزء المحذوف منهما، وفي الجملة الأولى المحذوف هو المبتدأ وتقدير (أَنْتَ)، والمحذوف في الجملة الثانية هو الفعل (اذْهَبْ) والتقدير: اذْهَبْ مُصَاحَباً مُعَانًا. وهذا التقدير في الجملتين كان على أساس من مراعاة التركيب باعتبار أنَّ الجملة الأولى تتطلَّب وجود مبتدأ حتى يكتمل تركيبها، فيقدَّر فيها الضمير (أَنْتَ)، و تتطلَّب الثانية وجود فعل ليكتمل تركيبها فيقدَّر لها فعلاً مثل(اذْهَبْ) يكون هو الناصب لـ(مصاحباً). ويقول سيبويه في تفسير مثل هذه التراكيب: ((فإذا ارتفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت وإذا نصبت في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم.)).[1] ووفقاً لهذا النصِّ يتمُّ تقدير مبتدأ في حالة الرفع لهذه الجملة، وتقدير الفعل في حالة النصب. وكما كان التفسير بالحذف على أساس من التركيب قد يكون التفسير بالزيادة على أساس منه أيضاً، وذلك كما في الحكم بزيادة (مِنْ) في قول الشاعر:

فإنْ لم تَجِدْ مِنْ دون عَدْنانَ وَالداً [الطويل]

ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[2]

وقد حُكِم بزيادة (مِنْ) التي قبل (دون) الأولى بالزيادة، لأنَّ الشاعر عطف (دون) الثانية بالنصب على المحلِّ من الأولى، باعتبار أنَّ الأولى مجرورة لفظاً منصوبة محلاً. وهذه الزيادة تمَّ التعرف عليها بواسطة علاقة تركيبيَّه هي العطف على المحلِّ.[3]

ثانياً- مراعاة تركيب مماثل: وقد يسمح التقدير- عند التفسير بالحذف- تقدير اسم أو فعل على السواء، فيختار النحاة تقديرا معينا منهما كالفعل مثلاً، وهم يستندون في ذلك على مراعاة تركيب مماثل

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ١٩٣.

(٢) لبيد بن ربيعة، ديوانه، دار صادر، بيروت، ط: ١، (د. ت)، ص: ١٣١. وفيه برواية (باقياً) بدلاً من (والداً). تَزَعك: تكفُّك. والعواذل: حوادث الدهر ونوائبه. وأصل العذل: اللوم.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٦٨.

FOR AUTHOR USE ONLY

ورد فيه التركيب كذلك الذى قُدِّرَ فيه الفعل، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[١] ففي هذه الآية الكريمة يقدِّر النحاة في ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[٢] المحذوف خبراً فيكون التقدير (اللهُ خَلَقَهُمْ) وجملة (خَلَقَهُمْ) في محلِّ رفع خبر للمبتدأ لفظ الجلالة (اللهُ). ويقدِّرون فعلاً فيكون التقدير (خَلَقَهُمْ اللهُ) فيكون لفظ الجلالة فاعل. ويختار بعض النحاة تركيب(خَلَقَهُمْ اللهُ)لأنَّه يماثل ما رود في آيات أخرى منها ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٣] ووجه المشابهة مجيء الفعل في تقدير النحاة (خَلَقَهُمْ اللهُ) في الآية الأولى مشابهاً لما جاء في الآية الثانية ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٤] ويتضح من ذلك أنَّ اختيار تقدير (خلقهم الله) كان مراعاة لمماثلة تركيب فصيح ورد فيه مُظْهَراً ما تمَّ تقديره هنا.[٥]

ثالثاً– مراعاة المعنى مع التركيب: وذلك عندما يكون التركيب يقتضي تقدير كلمة محدَّدة كالفعل مثلاً، فإنَّه لا يُقدَّر أيُّ فعل، وإنَّما يقدَّر فعلاً مناسباً في المعنى والتركيب مع تركيب ومعنى الجملة، وذلك كما في تقدير النحاة في جملة: زيداً ضَرَبْتُ أخاه. فلا يقدَّر الفعل (ضَرَبْتُ) للمفعول (زيداً) لأنَّه لا يتناسب مع المعنى المراد من الجملة، وإنْ كان مناسباً من حيث التركيب باعتباره فعلاً مُتَعدِّياً، وعدم تناسبه في المعنى يرجع إلى كون المراد من الجملة هو الإعلام بضربه أخا زيدٍ وليس بضرب زيد، لذلك يتم تقدير الفعل (أهنت) فيكون التقدير: أهنْتُ زيداً ضربْتُ أخاه.[٦] لأنَّ ضرب أخي زيد

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة الزخرف: الآية: ٨٧.

(٢) سورة الزخرف: الآية: ٨٧.

(٣) سورة الزخرف: الآية: ٩.

(٤) سورة الزخرف: الآية: ٩.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، جـ ٢ ، ص: ٦٨٥.

(٨) سيبويه، الكتاب، جـ : ١، ص : ٨٣.

يتناسب مع هذا التقدير باعتبار أنَّ ضرب أخيه إهانة له. ومن مراعاة التركيب مع المعنى تفسير النحاة لزيادة (كان) في الآية الكريمة: ﴿قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾[١] فمن حيث التركيب حكم النحاة بزيادة (كان)لأنَّ دخولها كخروجها ولكنها زائدة للتوكيد، ومن حيث المعنى لو لم تكن (كان) زائدة فإنَّ المعنى يكون: أنَّه كان في ماضيه صبياً في مهده، وليس في ذلك معجزة للنبي عيسى عليه السلام ، لأنَّ ذلك مما يشترك فيه الناس سواء.[٢] ويتضح في هذا التفسير أنَّ النحاة قد راعوا فيه التراكيب مع المعنى المراد من الجملة.

رابعاً- مراعاة التركيب والمعنى والسياق: وذلك عند تحليل بعض الجمل التي تبدو ناقصة التركيب في اللفظ، فيتمُّ إكمال تركيبها مع مراعاة المعنى بدليل من السياق الذي وردت فيه الجملة، ومن ذلك تحليلهم لجملة: مرحباً وأهلاً. وقد فسَّره الخليل بقوله: ((فإنَّما رأيتَ رجلاً قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً أمراً فقلتَ: مرحباً وأهلاً، أي أدركتَ ذلكَ وأصبتَ.)).[٣] ففي هذا النصِّ يحلِّل الخليل: (مرحباً وأهلاً) بتقدير فعل مثل أدركتَ وأصبتَ ليكون مبرراً لنصب الاسمين (مرحباً وأهلاً) فيكتمل التركيب، وهو متناسب مع المعنى المراد الإخبار عنه، ومُسْتَدلٌّ عليه بدليل من السياق وهو سياق الحال التي عليها من يقال له ذلك، أي هو في حالة تلبُّس بقصد مكان أو طلبه. ومنه أيضاً تقدير النحاة جواب الشرط عندما يكون محذوفاً من الجملة، وذلك كما في الآية الكريمة: ﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾[٤]ويقدِّر النحاة جواباً هو(لارتدعتم)،[٥] وهو متناسب في المعني مع جملة الشرط ، بدليل سياق النصِّ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[٦]

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) سورة مريم: الآية: ٢٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المُفَصَّل، جـ: ٤، ص: ٣٤٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٢٩٥.

(٤) سورة التكاثر: الآية: ٥.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، جـ ٢ ، ص: ٧٢١.

(٦) سورة التكاثر: الآية: ١.

ويرى االدارس أنَّ فكرة العامل النحويِّ تعترف بوجود ما يخرج عن قوانينها الإعماليَّة، وهي تلتمس لذلك الخروج عن القواعد مخرجاً لا يجعله سبباً لنقض تلك القواعد النحويَّة، والتي استنبطت بالأساس من كلام عربيٍّ فصيح موثوق بفصاحته. لذلك تُفسِّر ما خرج عن تلك القواعد بالحذف، أو الزيادة، أو إعادة تركيب الجملة، أو الضرورة الشعريَّة، أو الشذوذ، أو التوهُّم. وهي إذ تُفسِّره بشيء من ذلك فإنَّها تعتمد في تفسيرها على أدلَّة من التركيب، أو المعنى، أو السياق الذي وردت فيه الكلمة الخارجة عن تلك القواعد.

FOR AUTHOR USE ONLY

المبحث الثالث

خاصِّيَّة الشمول

المقصود بشمول فكرة العامل النحويِّ:

يقصد بالشمول في اللغة: الإحاطة بالأمر ومنه: ((شَمَلَهُمْ الأمر يَشْمُلُهم شَمْلاً وشُمُولاً وشَمِلَهُمْ يَشْمَلُهُمْ شَمْلاً وشَمُولاً: عَمَّهُمْ. واشْتَمَل الأمر: أَحَاطَ بِه.)).[١] والمقصود بالشمول في فكرة العامل النحويِّ إحاطة الفكرة بكل التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات في ثنايا التركيب، وقد ذُكِر شيئاً من ذلك في مباحث الفصل الثاني (العامل –المعمول– العمل) ويظهر في كل مبحث منه إحاطة الفكرة بكل ما يتعلّق بالتغيرات التي تحدث للكلمة في التركيب.[٢] ومنعاً للتكرار سيتمُّ التطرُّق في هذا المبحث إلى جوانب أخرى من جوانب الشمول في الفكرة

FOR AUTHOR USE ONLY

حصر مواضع زيادة العامل:

يفسر النحاة بعض التراكيب بزيادة العامل فيها ، وذلك استثناء على مؤشرات تدل على زيادته في التركيب لغرض معنوي هو التوكيد ، ويلاحظ في اقوال النحاة ان العوامل التي يحكم بزيادتها هي عوامل محددة تتمثّل في: كان، ومِنْ، والباء، واللام، والكاف، وإنْ ، وأنْ، ولكل عامل من هذه العوامل مواضع محدَّدة يُحْكَم فيها بزيادته في التركيب، و ذلك كما يلي:

أولاً– زيادة كان الناقصة: يحكم بزيادتها إذا وقعت بين (ما) التعجُّبيَّة وفعل التعجُّب، نحو: مَا كَانَ أَحْسَنَ زيداً.[٣] وقد فصلت (كان) في هذا المثال بين (ما) التعجُّبيَّة وفعل التعجُّب(أَحْسَنَ).

---

(١)ابن منظور معجم لسان العرب، مادة (شمل).

(٢) انظر: البحث، ص: (٥٣– ١٠٨).

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٣٧.

وتزاد أيضاً بين الصفة والموصوف، نحو قول الفرزدق :

فكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ [الوافر]

وَجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[١]

حيث فصلت (كان) بين الصفة (كِرَامِ) و موصوفها (جِيْرانٍ) فحُكِم بزيادتها. ويحكم بزيادة (كان) إذا وقعت بين (إنَّ) واسمها، نحو: إنَّ أفضلَهم كان زيداً.[٢] حيث فصلت (كان) بين (إنَّ) واسمها(زيداً)، فحُكِم بزيادتها. وكذلك تزاد إذا وقعت بين المبتدأ والخبر، وذلك كما في حديث: ((أو نبيٌّ كان آدم.)).[٣] وبين الفعل ونائب وذلك كما في قول القائل: ((ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكملة من بني عبس،[*]لم يُوْجَدْ كانَ مثلُهم.)).[٤] حيث فصلت (كان) بين الفعل المبني للمجهول(يُوْجَدْ) ونائب الفاعل(مثلُهم)، فحُكِم بزيادتها. كما يُحْكَم بزيادتها شذوذاً إذا وقعت بين الجار والمجرور،[٥] وذلك كما في قول الشاعر:

جِيادُ بني أبي بكر تَسَامَى [الوافر]

علَى كان المسوَّمةِ العِرابِ[٦]

حيث فصلت (كان) بين حرف الجرِّ (على) والمجرور (المسوَّمةِ)، فحُكِم بزيادتها.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) الفرزدق، ديوانه، ص: ٥٩٧. وفيها برواية (رأيتُ) بدلاً من (رأيتَ) و(قومي) بدلاً من (قوم).

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ : ٢، ص: ١٥٣.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد، المُسْنَد، تـ: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٥م، مسند أبي أمامه الباهليُّ، حديث رقم: ٢٢١٨٩، جـ: ١٦، ص: ٢٦٠.

(*) الكلمة هم بنو زياد العبسيّ، وأمُّهم فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريَّة، وقد ولدت ربيعاً وعمارة وأنساً.

(٤) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٢٦٦.

(٥) البيت مجهول قائله. انظر: الرجع السابق، ص: ٢٦٥. والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس. وتسامى أصلها تتسامى بتاءين حذفت إحداهما. والمسوَّمة: الخيل التي لها علامة .

ويتضح مما سبق ذكره أنَّ (كان) تزاد في مواضع بعينها هي التي تمَّ ذكرها، وفيها تفصل بين متلازمين كالمسند والمسند اليه، والصفة والموصوف، والجارِّ والمجرور، وهذا يعني أنَّ قول النحاة بزيادتها كان عن تتبُّع وحصر لتلك المواقع التي ترد فيها زائدة.

ثانياً- زيادة حرف الجر (الباء): ويزاد في المفعول به نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[١] وتزاد فيه مقدَّماً أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٢] ويزداد في المرفوع كالفاعل نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٣] والمبتدأ نحو قولك: بحسبِكَ زيدٌ.[٤] ففي هذه الأمثلة يُعْرَبُ ما قبل حرف الجرِّ على حسب موقعه من التركيب وإنْ كان مجروراً في الظاهر، فهو مفعول به في الآيتين الأولى والثانية، وفاعل في الآية الثالثة، ومبتدأ في الجملة الاخيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لحروف الجرِّ الأخرى التي ترد زائدة في التركيب.

ثالثاً- زيادة (أنْ): وتقع زائدة بعد لمَّا التوقيتيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[٥] وبين لو وفعل العشم ، كما في قوله الشاعر:

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنا وأنْتُمْ [الطويل]

لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ[٦]

---

(١) سورة البقرة: الآية : ١٩٥.

(٢) سورة القلم: الآية: ٦.

(٣) سورة الرعد: الآية: ٤٣.

(٤) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٢٩٠.

(٥) سورة العنكبوت: الآية: ٣٣.

(٦) البيت للمُسيَّب بن علس. وهو من شواهد سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب، جـ ٣، ص: ١٠٧. والمعنى لو ألتقينا بكم في الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلاً من الشرِّ.

FOR AUTHOR USE ONLY

وتقع(أنْ) زائدة بين الكاف ومجرورها، وذلك كما في قول الشاعر:

ويَوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ [الطويل]

كأن ظبيةٍ تَعْطُو إلي وارق السَّلَمْ[١]

وقد وردت (أنْ) في هذا البيت زائدة بين حرف الجرِّ (الكاف) ومجرورها (ظبيه) في رواية من يجرُّ (ظبية) في هذا البيت. كما تقع (أنْ) زائدة بعد (إذا) وذلك كما في قول الشاعر:

فَأَمْهَلَه حَتَّى إذا أنْ كَأَنَّه [الطويل]

مُعَاطِي يَدٍ في لجَّه الماءِ غَامرُ[٢]

وقد وقعت (أنْ) زائدة بعد (إذا) في هذا البيت.[٣] ولم تعمل (أنْ) الزائدة لأنَّها مختصَّة بالأفعال وفي هذه الأمثلة دخلت في غير الأفعال فلم تعمل.

حصر مواضع حذف العامل:

FOR AUTHOR USE ONLY

يحلل النحاة بعض الجمل بحذف العامل، فيقدرون ذلك العامل المحذوف حتي يكتمل التركيب، وهذه العوامل التي تحذف– عند النحاة – هي عوامل محدَّدة، وكذلك مواضع حذف تلك العوامل هي مواضع بعينها، وذلك كما يلي:

أولاً – حذف الفعل: ويحذف في النداء كما في قولك: يا عبدَ الله. وتقديره: يا أريدُ أو أعني عبدَالله.

---

(١) البيت لباعث بن صريم. وهو من شواهد الكتاب. انظر: سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: ١٣٤. ولزيد بن أرقم في الإنصاف. انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ: ١، ص: ١٦٤. توافينا: تأتينا. والمقسَّم: الجميل. تعطو: تتناول أوراق الشجر. ويصف فيه الشاعر زوجته بأنَّها حسن وجهها.

(٢) ابن حجر، أوس، ديوانه، تـ: محمد يوسف نجم، دار بيروت لطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م، ص: ٧١. وفيه برواية(جمَّة) بدلاً من(لجَّة)، و(غارفُ) بدلاً من (غامرُ). والبيت في وصف صيد، تركه الصياد حتى اطمأنَّ وصار من الماء بمنزلة المعاطي الذي يتناول فيه.

(٣) ابن هشام الأنصاريُّ، مغني اللبيب، جـ: ١، ص: (٣١– ٣٢)..

وهو محذوف لكثرة الاستعمال، كما يُحْذَفُ الفعل في أسلوب التحذير نحو: ايَّاكَ والأسدَ. والتقدير اتقِ نفسَك أن تتعرضَ للأسدِ. وكذلك يُحْذَفُ الفعل في أسلوب الاشتغال، وهو المُسمَّى بالمُضْمَر على شريطة التفسير. وذلك كما في قولك: زيداً ضَرَبْتُه. فالتقدير: ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه، إلَّا أنَّه لا يظهر استغناء عنه بما يُفسِّره (ضَرَبْتُه).[١]

ثانياً– حذف (أنْ) الناصبة للفعل المضارع: وتقدَّر بعد حتَّى، نحو: سِرْتُ حتَّى أدخلَها. وبعد (لام) الجحد، نحو: جِئْتُك لتُكرمَني. وبعد أو بمعنى (إلى) أو (إلَّا)، وذلك نحو: لألزمنَّك أو تعطيَنِي حَقِّي. وبعد (واو) الصرف، نحو: لا تأكلْ السمكةَ وتشربَ اللبنَ. وفي الجواب بـ(الفاء) في النهي، والنفي، والاستفهام، والتمنِّي، والعرض. ومثال النهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[٢] والنفي مثل: ما تأتينَا فتحدِّثَنا. والاستفهام مثل: أينَ بيتك فأزورَكَ. والتمنِّي مثل: ليتَ لي مالاً فأنفقَه. والعرض مثل: الا تترك فتصيب خيراً. وضابط ذلك كلُّه أنَّه يصحُّ فيه معنى إنْ فعلْتَ فعلْتُ.[٣]

ثالثاً– حذف (إنْ) الشرطية وفعلها: وذلك في جواب الطلب كالأمر نحو: زرنِي أُكرمْكَ. والتقدير: إنْ تزرنِي أكرمْكَ. والاستفهام نحو: أينَ بيتك أزُرْكَ. والتقدير: إنْ أعرفْ بيتك أزُرْكَ. والتمنِّي نحو: ليتَ لي مالاً انفقْهُ. والتقدير: إنْ كانَ لي مالاً انفقْهُ. والعرض نحو: ألا تنزلُ تصبْ خيراً. والتقدير: إنْ تنزلْ تصبْ خيراً. والنهي إذا صحَّ وضع (إنْ لا تفعل) موضع النهي، نحو لا تفعل شراً يكن خيراً لك.[٤]

رابعاً– حذف حرف الجرِّ (رُبَّ): ويُحذف إذا وقع بعد الواو، وذلك كما في قول الراجز:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقَنْ[٥]

---

(١) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: (٦١ – ٧١).

(٢) سورة طه: الآية: ٨١.

(٣) المطرزيُّ، المصباح، ص: (١٠٠– ١٠١).

(٤) المرجع السابق، ص: ١٠٤.

(٥) رؤبة بن العجَّاج، ديوانه، ص: ١٠٤. القاتم: المسودُّ. والأعماق: ما بَعُدَ من الصحراء. الخاوي: الخالي. والمخترق: الريح.

FOR AUTHOR USE ONLY

حيث حُذِفَ الحرف (رُبَّ) بعد الواو، وبقى الاسم(قائمٍ) مجروراً بعد حذفها. كما يُحذَفُ هذا الحرف بعد(الفاء) نحو قول امرئ القيس:

فمثلِك حُبْلي قدْ طرَقتُ ومُرضعٌ [الطويل]

فألهيتُها عن ذي تمائم محوَلِ[1]

حيث حُذِفَ الحرف (رُبَّ) بعد (الفاء) وبقى ما بعدها(فمثلِك) مجروراً بعد حذفها، كما تُحْذَفُ (رُبَّ) بعد (بَلْ) كما في قول الراجز:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ واصْبَابْ[2]

حيث حذف الحرف (رُبَّ) بعد (بلْ) وبقى الاسم(بلدٍ) مجروراً بعد حذفها.[3]

ويرى الباحث أنَّ العوامل التي يقول النحاة بحذفها هي عوامل محدَّدة، ويُعدُّ تحديدها مظهراً من مظاهر شمول فكرة العامل في تحليل الجملة. كما أنَّ هذه العوامل تقدر لضرورة تركيبيَّة تتمثل في عدم ذكر المسند (الفعل) في الجملة كما في أسلوب النداء، والتحذير، والإغراء، والاشتغال. كما يكون التقدير أحياناً لتوجيه العلامة الإعرابيَّة عندما لا يظهر ما يبرِّر ظهورها في الكلمة، وذلك كما في الأفعال المضارعة التي تأتي منصوبة أو مجزومة ولا ناصب أو جازم ظاهر في الكلام، أو في الأسماء التي تأتي مجرورة ولا جارَّ ظاهر في الكلام مثل المجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة بعد (الواو)، أو (الفاء)، أو (بل).

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) امرؤ القيس، ديوانه، ص: ١١٣. طرقتُ: جئتُ . والتمائم: التعاويذ. والمحوَل: الطفل الرضيع الذي له حول. والمعنى: أنَّ الحامل والمرضع لا ترغبان في الرجال وترغبان فيَّ لجمالي ومزاياي.

(٢) رؤبة بن العجَّاج، ديوانه، ص: ٦. البلد: القفر. والصُعُد: جمع صعود، وهو المرتفع من الأرض. والأصْباب: جمع صبَب، وهو المنحدر من الأرض.

(٣) المطرزيُّ، المصباح، ص: (١٥٥– ١٥٧).

تفسير الأوجه الإعرابيَّة المُحْتَمَلَة للكلمة:

يكون لبعض الكلمات أكثر من وجه إعرابيٍّ في التركيب الواحد، ولفكرة العامل القدرة على تحليل هذه الأوجه المختلفة وتفسيرها بما يناسبها من العوامل، ومن ذلك:

أولاً– رفع الفعل المضارع ونصبه بعد (حتَّى): وهو يأتي منصوباً بعدها وذلك كما في قولك: سرتُ حتَّى أدخلَها، كما يأتي مرفوعاً أيضاً كقولك: سرتُ حتَّى أدخلُها. فيكون الفعل (أدخلَها) في الجملة الأولى منصوباً بأنْ مضمرة بعد حتَّى، و(أنْ) ومصدرها في محلِّ جرٍّ بـ(حتَّى)، والتقدير سرتُ حتَّى دخولها، ويكون في الثانية مرفوعاً على الاستئناف أي هو في جملة قائمة بذاتها.(١)

ثانياً– رفع الفعل المضارع أو نصبه أو جزمه بعد (الواو): حيث يأتي مجزوماً، نحو قولك: لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبنَ. ويأتي منصوباً (وتشربَ اللبنَ)، كما يأتي مرفوعاً (وتشربُ اللبنَ). فيفسِّر النحاة الجزم بأنَّ (الواو) حرف عطف و(تشربْ) معطوف على مجزوم (تأكلْ) فهو مجزوم مثله. ويكون المعنى النهي عنهما. ويُفسَّر النصب بأنَّ(الواو) للمعيَّة والفعل (تشربَ) منصوب بـ(أنْ) مُضْمَرة بعد (واو) المعيَّة، والمعنى النهي عن الجمع بينهما. ويفسَّر الرفع بأنَّ (الواو) حرف عطف وهي للاستئناف عطف جملة على جملة، والمعنى ومشروبك اللبنُ أكلتَ السمكَ أو لمْ تأكلْه.(٢)

ثالثاً– جرُّ الاسم ورفعه بعد (حتَّى): وقد يأتي ما بعدها مجروراً نحو قولك: لقيتُ القومَ حتَّى عبدِاللهِ لقيتُه. كما يأتي ما بعدها مرفوعاً نحو قولك: لقيتُ القومَ حتَّى عبدُاللهِ لقيتُه. فيُفسَّر الجرُّ بأنَّ (حتَّى) حرف جرٍّ و(عبدِاللهِ) مجرور به. أمَّا الرفع فباعتبار(حتَّى) حرف عطف و(عبدُاللهِ) مبتدأ، و(لقيتُه) خبره، و(حتَّى) عطفت جملة (عبدُالله لقيتُه) على جملة (لقيتُ القومَ).(٣)

---

(١) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب، جـ: ١، ص: ١٣٦.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، جـ: ٤، ص: ٣٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٩٧.

FOR AUTHOR USE ONLY

رابعاً– نصب الاسم ورفعه: وذلك كما في رفع (منطلق) أو نصبه في هذه الجملة: هذا زيدٌ منطلقٌ. فالنصب على أنَّه حال من (زيد). أمَّا الرفع فعلى أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا) أو (هو)، أو هو خبر لـ(هذا) المذكور في الجملة، فيشترك مع زيد في كونه خبرا لـ(هذا). كما في قولك: هذا حلوٌ حامضٌ.(١)

خامساً– نصب المعطوف على خبر (ليس) وجرِّه: وذلك إذا كان خبرها مقترناً بحرف الجرِّ الزائد (الباء)، وذلك نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً. فيجوز في (بخيل) الجرُّ على الاشراك بينهما فيه، والنصب عطفاً على محلِّ خبر (ليس).(٢)

سادساً– رفع الاسم أو نصبه أو جرُّه: وذلك في معمول الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، حيث يأتي مرفوعاً نحو: زيدٌ كريمٌ حسنٌ وجهُه، ومنصوباً نحو: زيدٌ كريمٌ حسنٌ وجهاً، أو (الوجهَ)، ومجروراً نحو: زيدٌ كريمٌ حسنٌ الوجهِ. فهو مرفوع على أنَّه فاعل، ومنصوب على التمييز عند تنكيره، وعلى شبه المفعوليَّة عند تعريفه، ومجرور على أنَّه مضاف إليه.(٣)

FOR AUTHOR USE ONLY

ويرى الدارس إنَّ هذه الأوجه الإعرابيَّة التي سبق ذكرها قد وردت مسموعة عن العرب، وكان دور النحاة هو التقعيد لها على أساس العامل النحويِّ، وهذا يدلُّ على شمول فكرة العامل، وهو شمول لا يتوفَّر في النظريات الأخرى، والتي لم تضع تفسيراً يوضِّح هذه الأوجه الإعرابيَّة المختلفة أو يقعِّد لها، حيث لم يتناول إبراهيم مصطفى هذه الأوجه الإعرابيَّة في نظريَّته، باستثناء حديثه عن اسم (إنَّ).(٤) وحديثه عن إعراب الاسم بعد (لا)، وإلغاء ظنَّ وإعمالها، واسلوب الاشتغال، والمفعول معه.(٥)

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ: ٢، ص: (٧٨ – ٨٣).

(٢) المصدر السابق، جـ: ١، ص: (٦٦– ٦٧).

(٣) الزمخشريُّ، المُفَصَّل، ص: ٢٢٥.

(٤) إبراهيم مصطفى إحياء النحو، ص: ٥٢.

(٥) المصدر السابق، ص: (٨٤– ٩٨).

وكذلك كان الأمر عند مهديٍّ المخزوميِّ، إذ لم يشرح هذه الأوجه المختلفة على الرغم من اهتمامه بتوضيح إعراب الفعل المضارع.[١] أمَّا تمَّام حسَّان فقد استخدم مثالاً نحويَّاً يستخدمه النحاة لتعدد أوجه إعراب الفعل المضارع ألا وهو: لا تأكلْ السمكَ وتشرب اللبنَ، وقد اكتفى بتوضيح حالة النصب فيه بأنَّها تندرج تحت قرينة المعيَّة،[٢] ولم يهتم بتوضيح حالتي الرفع والجزم. ويتضح من هذا كلِّه أنَّ فكرة العامل النحويِّ تتفوَّق في هذا الجانب على النظريَّات الأخرى بتفسيرها لكلِّ الأوجه الإعرابيَّة المُحْتَمَلَة للكلمة في التركيب.

توظيف ما لا يعمل في خدمة العامل:

إذ لم تنحصر جهود النحاة في دراسة العامل فحسب، بل كانت تتعدَّاه أحياناً إلى الاهتمام بما ليس له علاقة مباشرة بالعامل، والاستفادة من ذلك في توضيح الإعمال النحويِّ ، وذلك نحو الاهتمام بالأدوات غير العاملة، او بمَبْنَى الكلمة، أو بمعناها، وبيان ما لذلك من فوائد في خدمة فكرة العامل النحويِّ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً– توظيف الأدوات غير العاملة: حيث يُستدلُّ بها على وجوب نصب الاسم في أسلوب الاشتغال إذا وقع بعد أدوات معيَّنة مثل: هلا، ولو، ولولا، ولوما. وذلك لأنَّ هذه الأدوات لا يقع بعدها إلا الفعل، فلا يجوز رفع الاسم بعدها كما قال سيبويه ذلك.[٣] وإذا وقع الاسم بعد إذا الفجائيَّة وأمَّا الابتدائيَّة فيجب فيه الرفع، لأنَّ هذه الأدوات لا يقع بعدها إلا مبتدأ. وذلك نحو: خرجْتُ فإذا عبدُالله يضربه عمرو، وأمَّا عمرو فقد مررت به.[٤] ويتضح من هذا أنَّ النحاة استفادوا من وجود هذه الأدوات في تحليل الجملة على أساس فكرة العامل على الرغم من أنَّ هذه الأدوات لا يثبت لها عمل في التركيب.

---

(١) مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: (١٢٧– ١٤٠).

(٢) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة مبناها ومعناها، ص: ١٩٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، جـ: ١، ص: ٩٨.

(٤) الزمخشريُّ، المُفصَّل، ص: ٧٢.

FOR AUTHOR USE ONLY

ثانياً– توظيف مَبْنَى الكلمة: وذلك كما في الفعل اللازم أو القاصر، لأنَّه يقتصر عمله على رفع الفاعل ولا يتعداه إلى المفعول بنفسه، وبما أنَّ فكرة التعدي واللزوم فكرة إعماليَّة بالأساس، إلا أنَّها لا تخلو من جانب صرفيٍّ يوظَّف في خدمة العامل النحويِّ، وتنحصر الأفعال اللازمة في أوزان صرفيَّة محدَّدة وهي: (فعل) نحو ظرف، و(فعل) التي وصفها على (فعيل) نحو ذلَّ، و(فعل) التي وصفها على (فعيل) نحو قوِيَ، و(أفعل) بمعنى صار نحو أغدَّ البعير، إذا صار ذا غدَّة، و(فعلل) نحو اقشعرَّ،(افوعلّ) نحو اكوهدَّ الفرع، إذا ارتعد، و(افعنلل) بزيادة إحدى اللامين نحو اقعنسس البعير، إذا أبى أن ينقاد، و(افعنلل) بأصالة اللامين نحو احرنجم بمعنى اجتمع، و(افعنلى) نحو احرنبى الديك، إذا انتفش، و(استفعل) نحو استحجر الطين، و(انفعل) نحو انطلق.[١] فكلُّ هذه الأوزان يأتي معها الفعل لازماً، وهذا اللزوم يمكن التعرُّف عليه بها، كما يمكن التعرُّف عليه عن طريق المعنى.

ثالثاً– توظيف معنى الكلمة: وذلك عندما يكون مَبْنَى الفعل يدلُّ على اللزوم مثلاً وجاء متعدِّياً في النصِّ أو الكلام، أو العكس، على أن يكون للفعل مرادف يشاركه في المعنى ويخالفه في المَبْنَى، فيحمل الأوَّل على الثاني في المعنى وهو ما يُعْرَف بالتضمين وهو: ((إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه)).[٢] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [٣] في هذه الآية الكريمة تعدَّى الفعل(تعزموا) إلى المفعول به(عقدةَ)على الرغم من أنَّه فعل لازم، ولكنَّه تعدَّى هنا لتضمّنه معنى(تقطعوا)[٤] وقيل لتضمّنه معنى (تنووا)، أو(تصححوا)، أو(توجبوا)، أو(تباشروا).[٥]وكلُّ هذه المعاني التي ذُكِرت تدلُّ على أنَّ الفعل اللازم(تعزموا) لتضمّنه معنى فعل متعدٍّ، فتعدَّى مثله.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

(١) ابن هشام الأنصاريُّ، مغني اللبيب، جـ: ٢، ص: (٥٧٣– ٥٧٥).

(٢) الكفويُّ، الكليَّات، ص: ٢٦٦.

(٣) سورة البقرة: الآية: ٢٣٥.

(٤) الزمخشريُّ، تفسير الكشَّاف، ص: ١٣٨.

(٥) أبو حيَّان الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط، جـ: ٢، ص: ٣٦٥.

وتأتي الجملة محكيَّة بعد القول، إلا أنَّها قد تأتي ويعمل الفعل(قالَ) عمل(ظنَّ)، إذا تضمَّن معناه، وذلك كما في قول الشاعر:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ [الطويل]

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا[1]

وقد جاء الفعل(تَقُولُ) متضمِّناً معنى الفعل(تظنُّ)، لذلك نصب المفعولين(الدارَ) وجملة(تجمعنا).[2]

ويتضح مما سبق ذكره أنَّ النحاة كانوا يهتمُّون بمعنى الفعل، ويسخرونه لخدمة فكرة العامل النحويِّ.

ما يتعلَّق به شبه الجملة:

و شبه الجملة إمَّا حرف جرٍّ ومجروره وإمَّا ظرف، وهما يتعلَّقان بالفعل، أو بما يشبهه، أو بما يؤوَّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، أو بتقديره عندما لا يكون بين هؤلاء الأربعة، وتفصيل هذا كما يلي:

أولاً– التعلَّق بالفعل: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[3] في هذه الآية الكريمة تعلَّق الجارُّ والمجرور(عليهم) بالفعل(أنعمْتَ).

ثانياً– التعلَّق بما يشبه الفعل: وذلك كما في قوله تعالى:﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[4]في هذه الآية الكريمة تعلَّق الجارُّ والمجرور(عليهم) بما يشبه الفعل(اسم المفعول)(المغضوبِ).

ثالثاً– التعلَّق بما يؤول بما يشبه الفعل: كما قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[5]

---

(١) لبيد بن أبي ربيعة، ديوانه، ص: ٣٩٣. تقول: بمعنى تظنُّ. والمعنى أيُّ وقت تظنُّ تجمعنا الدار.

(٢) ابن هشام الأنصاريُّ، عبد الله بن جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، (د. ت)، جـ: ٢، ص: ٧٤.

(٣) سورة الفاتحة: الآية: ٧.

(٤) سورة الفاتحة: الآية: ٧.

(٥) سورة الزخرف: الآية: ٨٤.

FOR AUTHOR USE ONLY

في تلك الآية الكريمة تعلّق كلٌّ من الجارُّ والمجرور (في السماءِ) و(في الأرضِ) بـــ(إله)، وهو يؤوَّل بما يشبه الفعل، أي بمعنى معبود.[١]

رابعاً– التعلّق بما فيه معنى الفعل: وذلك كما في قول الراجز:

أنَا أبُو المُنْهَالِ بَعْضَ الأحْيَانِ[٢]

فتعلّق(بعضَ) بالاسم(أبي المنهال) لما فيه من معنى قولك جواد. وهذا النوع من التعلّق يطلق عليه أيضاً التعلّق بما فيه رائحة الأفعال، أي معناه.[٣] ولا يتعلّق من حروف الجرِّ ما يلي: (الباء) الزائدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤]وذلك لأنَّ مجرورها في اللفظ فاعل في التركيب، وكذلك(مِنْ) الزائدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [٥]لأنَّ مجرورها في اللفظ ومبتدأ في التركيب، و(لعلَّ) في لغة مَنْ يجرُّ بها، و(لولا) فيمن قال: لولاه، ولولاك، ولولاي، لأنَّ ما بعد هذه الحروف مبتدأ في التركيب، و(رُبَّ) نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ. لأنَّ مجرورها في اللفظ مفعول به في التركيب، بالإضافة إلى حروف الاستثناء(خلا، وعدا، وحاشا) إذا جررن.[٦]

ويرى الدارس أنَّ بحث مسألة تعلّق الجارِّ والمجرور يُعدُّ جانباً من جوانب الشمول في فكرة العامل، حيث يُظهر التحليل التامُّ لكلِّ مكوِّنات الجملة، وهو أمر تتفوَّق فيه فكرة العامل على النظريَّات البديلة مثل نظريتي إبراهيم مصطفى ومهديٍّ المخزوميٍّ، إذ تكتفي النظريَّتان ببيان أنَّ الكسرة علم

---

(١) ابن هشام الأنصاريُّ، مغني اللبيب، جـ: ٢، ص: ٤٨٤.

(٢) الرجز مجهول القائل، انظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب، جـ: ٢، ص: ٤٨٥.

(٣) المرجع السابق، جـ: ٢، ص: ٤٨٥.

(٤) سورة الرعد: الآية: ٤٣.

(٥) سورة فاطر: الآية: ٣.

(٦) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، جـ: ٣، ص: (٣٦٢– ٣٦٣).

FOR AUTHOR USE ONLY

الإضافة دون التطرُّق إلى علاقة هذا المجرور بغيره من أجزاء الجملة،[1] أمَّا نظريَّة تضافر القرائن لتمَّام حسَّان والتي توافق فكرة العامل النحوي في تعلُّق الجارِّ والمجرور إلَّا أنها لا تناقش عدم تعلُّق حرف الجرِّ الزائد،[2] وبذلك تكون فكرة العامل شاملة في طريقة التحليل، فهي تبحث هذه المسألة في إطار متكامل إلا وهو إطار الجملة فتبيِّن علاقة الجارِّ والمجرور بالمُسْند، كما تحكم بعدم تعلُّقه ركن إذا كان للمجرور له موضع تركيبيٌّ في الجملة.

FOR AUTHOR USE ONLY

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: (٥٣- ٥٦).

(٢) تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: (٢٠٣- ٢٠٤).

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفّقني لإكمال هذا البحث، والذي تناول موضوع العامل النحويِّ بالدراسة، لمعرفة مواقف القدماء والمحدثين منه، وقد توصَّل البحث إلى نتائج أهمّها ما يلي:

١. يُعدُّ التقدير والتعليل والخلافات النحويَّة من أسباب نفور بعض المحدثين من فكرة العامل النحويِّ والدعوة إلى هدمها وتقويضها. بل شرع بعضهم في صياغة البدائل التي ستحلُّ محلَّ فكرة العامل بعد هدمها.

٢. وكانت هذه البدائل النظريَّة اتسمت بالقصور والتناقض والنقصان، فضلاً عن تعقيد بعضها بصورة تظهر فكرة العامل أقلَّ تعقيداً منها، ويرجع كلُّ ذلك إلى تناسي أصحاب هذه النظريَّات للغرض الأساس من فكرة وضع النحو، ألَا وهو تمكين المتعلِّم من النطق الصحيح لأواخر الكلمات في التركيب من جانب، والتركيز على ما لا علاقة له بهذا الهدف من جانب آخَر، كالاهتمام بتصنيف الأساليب، وإبراز العلاقات السياقيَّة على حساب التغيُرات اللفظيَّة، وكان لكلِّ ذلك دوره في تفوُّق فكرة العامل على هذه النظريَّات في الجانب التعليميِّ.

٣. ولم يكن الجانب التعليميُّ وحده ما تفوَّقت فيه فكرة العامل على النظريَّات البديلة، بل وبقدرتها على تفسير ما خرج عن قواعدها العامَّة بالزيادة، أو بالحذف، أو بإعادة التركيب، أو الضرورة الشعريَّة، أو التوهُّم، ويراعي النحاة في بعض تفسيراتهم ما يحتاجه التركيب من كلمات مناسبة له، أو حمل التركيب المُراد تفسيره على تركيب مماثل، فضلاً عن مراعاة المعنى والسياق الذي قيلت فيه الجملة، كما تميَّزت الفكرة –عن النظريَّات الأخرى– بشمولها، وذلك لقدرتها على تحليل جميع التراكيب العربيَّة، بالإضافة إلى تفسير كلَّ ما يطرأ للكلمة العربيَّة في التركيب، فضلاً عن بيان علاقة كلَّ جزء من التركيب بالآخَر، وذلك مثل بيانها لتعلُّق الجار والمجرور بالمُسند، هذا في وقت تقوم فيه النظريَّات الأخرى بتجاهل ذلك، وتكتفي بكون الجرِّ فيه علامة للإضافة.

FOR AUTHOR USE ONLY

٤. إنَّ فكرة العامل النحويِّ هي الأقرب لتحليل الجملة العربيَّة، على الرغم مما في بعض جوانب هذه الفكرة من صعوبات وتعقيد، يرجع بعضها إلى شذوذ بعض الظواهر التي تعالجها أو تشعُّبها وكثرة مُعْطَياتها.

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الآيات القرآنيَّة

الآيـــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾	٧	الفاتحة	١٨٨
﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾	١٥	البقرة	٧٢
﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾	١٧	البقرة	٧٦
﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾	١٩	البقرة	٧٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾	٢٠	البقرة	٥٨، ٧١
﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾	٢٩	البقرة	٥٧
﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾	٣٠	البقرة	٥٤
﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	١٠٧	البقرة	٥٥
﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْ﴾	١٣٥	البقرة	٧٥
﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾	١٤٣	البقرة	٧١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾	١٤٣	البقرة	٧٥
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾	١٥٨	البقرة	١٢٩
﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ﴾	١٦٧	البقرة	٥١
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾	١٨٤	البقرة	٧١، ٩٥، ١٤٧
﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	١٩٥	البقرة	١٨٠
﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾	١٩٦	البقرة	٧٦

FOR AUTHOR USE ONLY

﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾	٢٣٥	البقرة	١٨٧
﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾	٢٤٩	البقرة	٧٥
﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾	٢٨٤	البقرة	٥٧
﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	٢٨	النساء	٧١
﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾	٧٥	النساء	٧٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾	٦٩	المائدة	١٠٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾	١٠٥	المائدة	٥٩
﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾	٢٢	الأعراف	٥٢
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾	٢٦	الأعراف	١٣٤
﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾	١٥٥	الأعراف	٥٠، ١٦٣
﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾	١٩	الأنفال	٧٦
﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾	١	التوبة	٩٥
﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾	٦	التوبة	٣٢
﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	٢٤	التوبة	١٩
﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ﴾	٨٠	التوبة	٥٧
﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡ﴾	٩٤	التوبة	٧٥
﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾	١٢٢	التوبة	٥٠

FOR AUTHOR USE ONLY

﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	٧١	يونس	٧٤
﴿ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ﴾	٥٢	هود	٧٧
﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾	١٠٣	هود	٥٥
﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾	٢٩	يوسف	١٤٨
﴿مَا هَٰذَا بَشَرٗا﴾	٣١	يوسف	٥٨
﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾	١٢	الرعد	٧٨
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾	٤٣	الرعد	٩٤، ١٨٠، ١٨٩
﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	١٠	إبراهيم	٧٦
﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴾	٣٠	الحجر	٧٧
﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	٤٩	الحجر	٩٥
﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾	٥٠	الكهف	٥٣
﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحٗا﴾	٨٢	الكهف	٥٢
﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾	٩٦	الكهف	٦١
﴿قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾	٢٩	مريم	١٧٦
﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾	٣٨	مريم	٥٣
﴿إِنۡ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا﴾	٦٣	طه	١٠١
﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾	٨١	طه	١٨٢
﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾	٢٥	الحج	٥٦

FOR AUTHOR USE ONLY

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾	٣٩	الحج	٧٠
﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ﴾	٤٠	الحج	٥٥
﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾	٤	النور	٧٣
﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	٣٥	النور	٧١
﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾	٣٥	النور	٧٨
﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ﴾	٢٢٤	الشعراء	١٢٩
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا﴾	١٩	النمل	٧٤
﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾	٣٣	العنكبوت	١٨٠
﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾	٢	الروم	٥٠
﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾	٣٥	الأحزاب	٦٢
﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾	٥٦	الأحزاب	٧٢
﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾	١٠	سبأ	٢٠
﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾	١٢	سبأ	٢٠
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾	٣	فاطر	١٨٩
﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾	٢٨	فاطر	٥٠
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾	٣	ص	٥٨
﴿نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾	٤٤	ص	٥٣
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾	٥١	الشورى	٢١

FOR AUTHOR USE ONLY

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾	٩	الزخرف	١٧٥
﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾	١٩	الزخرف	٥١
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	الزخرف	١٨٨
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾	٨٧	الزخرف	١٧٥
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	٢١	محمد	١٦٧
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	١٠	الحجرات	٥٩
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	القمر	٧٤
﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾	٢٤	القمر	٨٠
﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	٦	القلم	١٨٠
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	الحاقة	٧٠
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾	١٩	الحاقة	٦٢
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	نوح	٧٣
﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾	٢٨	نوح	٩٢
﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾	٩	القيامة	٧٩
﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾	١٧	عبس	٥٣
﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾	٤-٥	البروج	٧٩
﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾	١	التكاثر	١٧٦
﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾	٥	التكاثر	١٧٦
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	٣	الإخلاص	٥٧

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس القراءات

الآيـــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
((هَؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أطهَر لَكُم))	٧٨	هود	١٥٨
((واتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ))	١	النساء	١٥٨

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الأحاديث النبويَّة

الحـــديث	رقم الصفحة
((أو نبيٌّ كان آدم.))	١٧٩
((إنَّ من أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون.))	١٠٢
((تُسَبِّحونَ وتَحمدُونَ و تكبِّرونَ خلفَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين.))	٦٢
((ونخلعُ ونتركُ مَنْ يفجرُكَ.))	١٥٩
((يَتَعاقَبونَ فِيْكمْ مَلائكةٌ بالليلِ و مَلائكةٌ بالنهار.))	١٥٩

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الأبيات الشعريَّة

القافية	البحر	القائـــــــــــــــــــــل	رقم الصفحة
غُرابُها	الطويل	الأخوص الرياحيُّ	١٧٣
قرِيبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنويّ	١٧١
أَنْيَاباً	البسيط	أبو زبيد الطائيّ	٥٥
الغُرَابَا	الوافر	مجهول	٦٥
نُسِبَا	الرجز	ابن مالك	١١
أَشْيَبِ	الطويل	أبو تمَّام	١٦٠
العِرابِ	الوافر	مجهول	١٧٩
مُذْهبِ	الطويل	طُفَيل الغنويُّ	٦٣
وَالتُّرابِ	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	١٣٥
زاداً	البسيط	جرير	٥٣
الخِذَالَا	الوافر	المرَّار الأسديُّ	٦٦
للعهْدِ	الطويل	مجهول	٦٤
أَجُرْ	المتقارب	امرؤ القيس	١٧١
غَامرُ	الطويل	أوس بن حجر	١٨١
وناصِرُ	الطويل	أبو الأسود الدؤليّ	٦٦
الأقدارِ	الكامل	اللاحقيُّ	١٦١
مِسْمَعاً	الطويل	المرار الأسديُّ	٦٢
مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٦٩

FOR AUTHOR USE ONLY

مُخْتَلِفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	٤٢
شِقاقٍ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٠٢
العَوَاذِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٧٤
مُهْمِلُ	الطويل	مجهول	٦٣، ١٢٤
إسْحِلِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٧
بالرِّجالِ	الطويل	مسكين الدارميُّ	١٦٧
كِرَامِ	الوافر	الفرزدق	١٧٩
كَالْمُنْصُلِ	الكامل	مجهول	١٧٠
محوَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٦٣
المَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٨، ٦٦
واغِلِ	السريع	امرؤ القيس	٩٣
السَّلَمْ	الطويل	باعث بن صريم	١٨١
الخِيامُ	الوافر	جرير	٩٣
مُظْلِمُ	الطويل	المسيَّب بن علس	١٨٠
وَهَاشَمِ	الطويل	الفرزدق	٦٤
الْبَرَنْ	الكامل	تمَّام حسَّان	١٣٢
تَجْمَعُنَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٨
هُونِ	البسيط	مجهول	٦٥
السَّعالِي	المتقارب	أميَّة بن أبي عائذ	١٦٦

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الأرجاز

الرجـــــــــــــــــــــــــــــز	القائـــــــــــــــــــــــــــــل	رقم الصفحة
بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ واصْبَابْ	رؤبة بن العجَّاج	١٨٣
كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ	العجَّاج	٢٦
وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ	رؤبة بن العجَّاج	١٨٢
أَنَا أَبُو المُنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانِ	مجهول	١٨٩
قَواطِناً مكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي	العجَّاج	١٧٠

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الأعلام

(أ)

١. إبراهيم أنيس، ص: ٣٤

٢. إبراهيم مصطفى، ص: ٨، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٨٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٦٣، ١٨٥

٣. الأخفش، ص: ١٧، ١٨، ٨٤

٤. ابن أبي إسحاق، ص: ١٦، ١٧٠

٥. أرسطو، ص: ١٥

٦. أبو الأسود الدؤليّ، ص: ١٥، ١٩، ٦٦، ١٦٢

٧. الأشمونيُّ، ص: ١٠، ١١، ١٤٤، ١٦١

٨. امرؤ القيس، ص: ٨، ٦٦، ٩٣، ١٧١

٩. أُمَيْمَةُ، ص: ١٧٠

١٠. أنيس فريحة، ص: ١٢

(ب)

١١. أبو البركات الأنباريُّ، ص: ٢٨، ٤٩

١٢. أبو البقاء العُكْبَري، ص: ٨٢، ٨٣

(ت)

١٣. أبو تمَّام، ص: ١٦٠

١٤. تمَّام حسَّان، ص: ١٣،١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٦، ١٩٠

FOR AUTHOR USE ONLY

(ج)

١٥. الجرميُّ، ص: ٢٧، ١٦٠

١٦. ابن جنِّيّ، ص: ٧، ٨، ١٥٦

(ح)

١٧. ابن الحاجب، ص: ٥، ٩

١٨. الحجَّاج بن يوسف الثقفيّ، ص: ١٩

(خ)

١٩.ابن الخبَّاز، ص: ٥

٢٠. خلف الأحمر، ص: ١٠، ١١، ١٤٥

٢١. الخليل بن أحمد، ص: ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٨، ٥٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٦

(ر)

٢١. الرياشيُّ، ص: ١٨

٢٣. الرمَّانيُّ، ص: ٤، ٨

٢٤. الرضيُّ، ص: ٦، ٨، ٩

(ز)

٢٥. الزجَّاج، ص: ٢٩

٢٦. الزجَّاجيُّ، ص: ٤، ٨٢

٢٧. الزمخشريُّ، ص: ١٦٠

(س)

٢٨. ابن السرَّاج، ص: ٣، ٨٨

FOR AUTHOR USE ONLY

٢٩. سليمان عليه السلام ، ص: ٢٠

٣٠. السهيليُّ، ص: ١٠، ١١

٣١. سيبويه، ص: ٢، ٦، ٧،٨، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٢٤٩،
٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٠،١٤١، ١٥١، ١٥٤، ١٥٩،
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤

٣٢. السيرافيُّ، ص: ٨٤

(ش)

٣٣. شوقي ضيف، ص: ١٣

(ص)

٣٤. صاحب أبو جناح، ص: ٣٥

(ط)

٣٥. ابن الطراوة، ص: ٦٨

٣٦. طه حسين، ص: ١١٣

(ع)

٣٧. عبَّاس حسن، ص: ٣٧، ٣٨، ٨٩

٣٨. عبد الرحمن أيُّوب، ص: ٣٣

٣٩. عبد القاهر الجرجانيِّ، ص: ٤٦، ١٤١

٤٠. عبد شمس، ص: ٦٤

٤١. عبده الرجحيُّ، ص: ٤٠

٤٢. العجَّاج، ص: ٢٦، ١٧٠

٤٣. عليٌّ أبو المكارم، ص: ٣٥

FOR AUTHOR USE ONLY

٤٤. أبو عليٍّ الفارسيِّ، ص: ٤٦

٤٥. أبو عمرو، ص: ٢٠

٤٦. عيسى عليه السلام، ص: ١٧٦

٤٧. عيسى بن عمر، ص: ٢٠، ٢١

(ف)

٤٨. فاطمة بنت الخُرْشُب، ص: ١٧٩

(ق)

٤٩. قُطْرُب، ص: ٣٤

(ك)

٥٠. الكِسائيّ، ص: ١٧، ٤٨، ٤٩

٥١. ابن كَيْسان، ص: ٣، ٨٨

٥٢. الكِيشيُّ، ص: ١٥

(ل)

٥٣. اللاحقيُّ، ص: ١٦١

(م)

٥٤.المازنيُّ، ص: ١٨، ٢٧، ١٠٥

٥٥. ابن مالك، ص: ١١، ٨٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩

٥٦. المبِّرد، ص: ٣، ٢٧، ١٥٠، ١٥١

٥٧. محمد خير الحلواني، ص: ١٣، ١٤

٥٨. محمد عرفه، ص: ٣٦، ٣٧، ١١٣

٥٩. ابْنَ مَرْوانَ، ص: ١٦٩

FOR AUTHOR USE ONLY

٦٠. مصطفى بن حمزة، ص: ٩، ١١، ١٤

٦١. ابن مُضاء القُرْطُبِيُّ، ص: ٦،٧، ٨

٦٢. المُطَرِّزِيُّ، ص: ٥

٦٣. أبِو المِغْوارِ، ص: ١٧١

٦٤. مناف، ص: ٦٤

٦٥. مهديٌّ المخزوميُّ، ص: ٣٤،١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٢، ١٨٦، ١٨٩

٦٦. موسى عليه السلام، ص: ٥١، ١٦٣

(ن)

٦٧. النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ص: ٦٢، ١٠٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩

(هـ)

٦٨. هاشم، ص: ٦٤

٦٩. ابن هشام الأنصاريّ، ص: ٦٩، ٨٨

(و)

٧٠. ابن الورَّاق، ص: ٤، ٨٥، ٨٦

(ي)

٧١. يحي بن يعمر العدوانيّ، ص: ١٩

٧٢. يوسف عليه السلام، ص: ١٤٨

٧٣. يونس النحويُّ، ص: ١٧، ٢٠

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الكتب الواردة في المتن

(أ)

١. إحياء النحو، ص: ٨، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ١١٣

٢. الأصول، ص: ٣

٣. الإنصاف، ص: ٢٦

٤. الإيضاح في علل النحو، ص: ٤

(ت)

٥. التسهيل، ص: ٩٧

٦. التقريب، ص: ٩٧

٧. التوضيح، ص: ٩٧

(ح)

٨. الحدود، ص: ٤

(خ)

٩. الخصائص، ص: ٨

(د)

١٠. دراسات نقديَّة في النحو العربيِّ، ص: ٣٣

(ر)

١١. الرد على النحاة، ص: ٦

(ش)

١٢. شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك، ص: ١٦١

FOR AUTHOR USE ONLY

(ص)

١٣. الصحاح، ص: ١

(ع)

١٤. العوامل المائة، ص: ٤٦

١٥. العين، ص: ١

(غ)

١٦. اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ١٤١

(ف)

١٧. في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، ص: ٣٤

(ق)

١٨. القاموس الوسيط ، ص: ٢

(ك)

١٩. كافية ابن الحاجب، ص: ٩

٢٠. الكتاب، ص: ٦، ١٩، ٢١، ٢٧، ٨٤، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١

(ل)

٢١. لسان العرب، ص: ١

(م)

٢٢. مختصر عوامل الإعراب، ص: ٤٦

٢٣. مقاييس اللغة، ص: ١

٢٤. المُقْتَضَب، ص: ١٥٠

FOR AUTHOR USE ONLY

٢٥. مقدِّمة في النحو، ص: ١٠

٢٦. المُوَقِّعِي، ص: ٣، ٨٨

(ن)

٢٧. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: ٣٦، ١١٣، ١١٤

٢٨. النحو المنهجيُّ، ص: ٣٣

٢٩. النحو الوافي، ص: ٣٧

FOR AUTHOR USE ONLY

المصادر والمراجع:

(*) القرآن الكريم.

١. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ط : ٦، ١٩٧٨م.

٢. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة،(د. ت).

٣. أحمد بن حنبل، المُسْنَد، تـ: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٥م.

٤. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربيِّ، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٥. أبو الأسود الدؤليّ، ظالم بن عمرو، ديوانه، تـ: الشيخ محمد حسن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.

٦. الأشمونيُّ، علي بن محمد، شرح الأشمونيُّ على ألفيَّة ابن مالك، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

٧. الأصمعيُّ، عبد الملك بن قريب، الأصمعيَّات، تـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط: ٥، (د. ت).

٨. امرؤ القيس، جُنْدُح بن حُجْر، ديوانه، تـ: مصطفي عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٥، ٢٠٠٤م.

٩. الأنباريُّ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيِّ، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٠. الأنباريُّ، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٧م.

١١. أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ٢، ١٩٨١م.

١٢. أوس بن حجر، ديوانه، تـ: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

FOR AUTHOR USE ONLY

١٣. البخاريُّ، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاريِّ، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط:١، ٢٠٠٢م.

١٤. بروكلمان، كارل، فقه اللغات الساميَّة، تـ: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض،١٩٧٧م.

١٥. بشر بن أبي خازم، ديوانه، تـ: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:١، ١٩٩٤م.

١٦. البيهقيُّ، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تـ: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٣م.

١٧. أبو تمَّام، حبيب بن أوس، ديوانه، تـ: محمد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة، ط: ٤،(د. ت).

١٨. تمَّام حسَّان، الخلاصة النحويَّة، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٠م.

١٩. تمَّام حسَّان، اللغة العربيَّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

٢٠. تمَّام حسَّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢١. التنُوخِيُّ، أبو المحاسن المُفَضَّلُ بن محمد، تاريخ العلماء والنحويين من البصرين والكوفيين، تـ: عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٩٨١م.

٢٢. التهانويّ، كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تـ: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.

٢٣. ابن الجبرانيِّ، أحمد بن هبة الله، تـ: زاهدة عبدالله محمد، مجلَّة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد: ١٢، العدد: ٣، ٢٠٠٥م.

٢٤. الجرجانيُّ، الشريف علي بن محمد، التعريفات، المطبعة الخيريَّة، جماليَّة مصر، ط:١، ١٣٠٦هـ.

٢٥. الجرجانيُّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل المئة، تـ: أنور بن بكر الشيخي، دار المنهاج، بيروت، ط :١،٢٠٠٩م

٠٢٦ جرير، بن عطيَّة الخطفيّ، ديوانه، المطبعة العلميَّة، مصر، ١٣١٣هـ.

FOR AUTHOR USE ONLY

٢٧. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تـــ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

٢٨.الجوهريُّ، إسماعيل بن حمّاد، معجم (الصحاح)، تـ: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٤، ١٩٩٠م.

٢٩. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تـ: مجموعة من العلماء، مكتبة البشرى، كراتشي، ط: ٢، ٢٠١١م.

٣٠. الحملاويُّ، أحمد بن محمّد، شذا العرف في فنِّ الصرف، دار الكيان، الرياض، (د. ت).

٣١. الحمويُّ، ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء، تـ: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

٣٢. أبو حيَّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تـ: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٨م.

٣٣. أبو حيَّان الأندلسيِّ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تـ: عبد الرازق المهديّ، دار إحياء التراث العربيِّ، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢م.

٣٤. ابن الخبَّاز، أحمد بن الحسين، توجيه اللُّمَع ، تـ: فايز زكي محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ٢، ٢٠٠٧م.

٣٥. ابن الخشَّاب، محمد بن عبد الله، المُرْتَجَل في شرح الجُمَل، تـ: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

٣٦. خلف بن حيَّان الأحمر، مقدِّمة في النحو، تـ: عزالدين التنوخيّ، دار الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، ١٩٦١م.

٣٧. ابن خَلّكان، أحمد بن محمد، وَفَيَات الأعيان، تـ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٨. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط : ١، ١٩٨٤م.

FOR AUTHOR USE ONLY

٣٩. الخليل بن أحمد الفراهيديُّ، معجم (العين)، تـ: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرَّائي، (د. ت).

٤٠. رؤبة بن العجَّاج، ديوانه، تـ: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للنشر، الكويت، (د. ت).

٤١. الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تـ: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ط: ١، ١٩٩٣م.

٤٢. الرمَّانيُّ، علي بن عيسى، الحدود في النحو، تـ: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، بغداد، عدد: ١، مجلد: ٢٣ ، (من ص: (٣٢ – ٤٧)).

٤٣. رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي(تقعيد وتطبيق)،منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية،٢٠١٤م

٤٤. أبو زبيد الطائيّ، حَرْملَة بن المُنْذر، ديوانه، تـ: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٤٥. الزبيديُّ، أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين و اللغويين، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢،(د. ت).

٤٦. الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تـ: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط : ٣، ١٩٧٩م.

٤٧. الزمخشريُّ، محمود بن عمر، تفسير الكشَّاف، تـ: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ٢٠٠٩م.

٤٨. الزمخشريُّ، محمود بن عمر، المُفَصل في علم العربيَّة، تـ: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمَّان، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٤٩. الزركشيُّ، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القران، تـ: أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، ط : ١، ١٩٥٧م.

٥٠. الزركليّ، خير الدين، الأعلام ، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

FOR AUTHOR USE ONLY

٥١. زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تـ: حمدُو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط:٢، ٢٠٠٥م.

٥٢. ابن السرَّاج، محمد بن السري، الأصول، تـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).

٥٣. سعد حسن حمودة، الأمُّ في الباب النحويِّ، المكتبة العلميَّة، المنصورة،(د. ت).

٥٤. سعيد، عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربيِّ، دار القلم، الكويت، ط: ١، ١٩٨٥م.

٥٥. السهيليُّ، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، تـ: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م.

٥٦. سيبويه، عمرو بن عثمان، تـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.

٥٧. السيرافيُّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تـ: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط : ١، ١٩٥٥م.

٥٨. السيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه، تـ: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.

٥٩. السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٧م.

٦٠. السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م.

٦١. السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، تـ: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط: ٢، ٢٠٠٦م.

٦٢. السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخران، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: ٣، ٢٠٠٩م.

FOR AUTHOR USE ONLY

٦٣. السيوطيُّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تـ: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.

٦٤. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط: ٦،(د. ت).

٦٥. صاحب أبو جناح، دراسات في النحو العربيِّ وتطبيقاتها، دار الفكر، عمَّان، م: ١، ١٩٩٨م.

٦٦. صلاح عبد العزيز السيِّد، الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان لا صناعتان نحويتان، ط:١، ١٩٩١م.

٦٧. طُفَيل بن كعب الغنويُّ، تـ: حسَّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧م.

٦٨. أبو الطيب اللغويُّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د. ت).

٦٩. عبَّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط: ٣، (د. ت).

٧٠. عبدالرحمن أيُّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيِّ، مؤسسة الصبَّاح، الكويت، (د. ت).

٧١. عبد القادر المهيريُّ، نظرات في التراث اللغويِّ العربيِّ، دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

٧٢. عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، تهامة للنشر، جدة ط: ١، ١٩٨٤م.

٧٣. عبده الراجحي، النحو العربيُّ والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٩م.

٧٤. عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربيِّ، دار القلم، الكويت، ط: ١، ١٩٨٠م.

٧٥. العجَّاج، عبد الله بن رؤبة، ديوانه، تـ: عزة حسن، دار الشرق العربيِّ، بيروت،١٩٩٥م.

٧٦. عزَّ الدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ط: ١، ١٩٩٨م.

٧٧. العصاميُّ، عبد الملك بن جمال الدين، الكافي الوافي بعلم القوافي، تـ: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٩م.

FOR AUTHOR USE ONLY

٧٨. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحويّ في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء عمان، ط: ١، ٢٠٠٢ م.

٧٩. عفيف دمشقيَّة، تجديد النحو العربيِّ، معهد الإنماء العربيِّ، بيروت،١٩٨١م.

٨٠. العُكْبَريُّ، عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين، تـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٨٦م.

٨١. العُكْبَريُّ، عبدالله بن الحسين ، مسائل خلافيَّة في النحو، تـ: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: ٣، ٢٠٠٧م.

٨٢. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مجموعة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

٨٣. عمر بن أبي ربيعة ديونه، تـ: فايز محمد، دار الكتاب العربيِّ، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٦.

٨٤. علي مزهر الياسري، الفكر النحويُّ عند العرب، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٣م.

٨٥. على أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٨٦. علي النجديُّ ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط: ١، ١٩٧٥م.

٨٧. علي النجديُّ ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط: ٢، ١٩٧٩م.

٨٨. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم (مقاييس اللغة)، تـ : عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٨٩. الفاكهيُّ، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تـ: المتولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: ٢، ١٩٩٣م.

٩٠. الفرزدق، همَّام بن غالب، ديوانه، تـ: علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.

٩١. فخر صالح قدارة، مسائل خلافيَّة بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد، ط: ١، ١٩٩٠م.

FOR AUTHOR USE ONLY

٩٢. القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة علي أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: ١، ١٩٨٦م.

٩٣. قيس بن الخَطِيم، ديوانه، تـ: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، (د. ت).

٩٤. الكفويُّ، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكلِّيات، تـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.

٩٥. ابن كَيْسان، محمد بن أحمد، المُوَفَّقِي في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، مجلد:٤، عدد:٢، بغداد، ١٩٧٥م.

٩٦. الكِيشيِّ، محمد بن أحمد، الإرشاد إلى علم الإعراب، ت: عبدالله علي الحسين ومحمد سالم العميريّ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د. ت).

٩٧. لبيد بن ربيعة العامريّ، ديوانه، دار صادر، بيروت،(د. ت).

٩٨. ابن مالك، محمَّد بن عبدالله، ألفيَّه ابن مالك، دار التعاون، مكة المكرمة،(د. ت).

٩٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيِّ للنشر، ١٩٦٧م.

١٠٠. ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، ت: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٠م.

١٠١. المبرِّد، محمد بن يزيد، المُقْتضَب، تـ: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٠٢. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (القاموس الوسيط)، مكتبة الشروق، ط: ٤، ٢٠٠٤م.

١٠٣. محمد أحمد برانق، النحو المنهجيِّ، مطبعة لجنة البيان العربيِّ، القاهرة، (د. ت).

١٠٤. محمد أحمد عرفه، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، (د. ت).

١٠٥. محمد خير الحلوانيّ، أصول النحو العربيِّ، الناشر الأطلسيُّ، ط: ٢، ١٩٩٨٣م.

FOR AUTHOR USE ONLY

١٠٦. المرار بن سعد الأسديُّ، ديوانه، تـ: نوري حمودي القيسي، مجلة المورد العراقيَّة، ١٩٧٢م.

١٠٧. مسكين الدارميُّ، ربيعة بن عامر، ديوانه، تـ: عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط: ١، ١٩٧٠م.

١٠٨. مصطفى بن حمزة، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ(دراسة تأصيليَّة وتركيبيَّة)، ط:١، ٢٠٠٤م.

١٠٩. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيَّة، مكتبة لبنان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧م.

١١٠. ابن مُضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تـ: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط : ١، ١٩٧٩م.

١١١. المُطَرِّزيُّ، ناصر الدين بن عبد السيد، المصباح في النحو، تـ: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط: ١، (د. ت).

١١٢. مكي ابن أبي طالب القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تـ: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.

١١٣. منصور بن عبد العزيز الغفيليُّ، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيريَّة والتطبيقيَّة، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم، ط: ١، ٢٠١٦م.

١١٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، معجم (لسان العرب)، تـ: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط: ٦، ٢٠١٠م.

١١٥. مهدي المخزوميُّ، في النحو العربيِّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط:٢،١٩٨٦م.

١١٦. الميدانيُّ، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، المطبعة الأميريَّة، القاهرة، ١٢٨٤هـ.

١١٧. ابن النديم، محمد بن إسحاق، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).

١١٨. الهذليون، ديوان الهذليين، الدار القوميَّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

FOR AUTHOR USE ONLY

١١٩. ابن هشام الأنصاريُّ، عبد الله بن جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت،(د. ت).

١٢٠. ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تـ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة الكبرى، مصر، ط: ١، ١٩٦٣ م.

١٢١. ابن هشام الأنصاريُّ، عبد الله بن جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تـ: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٩٦٤م.

١٢٢. ابن الورَّاق، محمد بن عبدالله، عِلَل النحو، تـ: محمود جاسم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٩٩٩م.

١٢٣. ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات الساميَّة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ط: ١، ١٩٢٩م.

١٢٤. وليد عاطف الأنصاريُّ، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ (عرضاً ونقداً)،دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط:٢ ،٢٠١٤م.

١٢٥. ابن يعيش، يعيش بن عليّ، شرح المفصَّل للزمخشريّ، تـ: إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

FOR AUTHOR USE ONLY

الرسائل الجامعيَّة:

١. عبد بن حمد الحسينيَّ، تيسير النحو عند عبَّاس حسن، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربيَّة، ١٤٣٢هـ.

٢. علاء عمار جواد، التمثيل النحويُّ في كتاب سيبويه، بحث ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسيَّة، ٢٠٠٧م.

الدوريَّات العلميَّة:

١. عبد الحميد مصطفى السيِّد، نظريَّة العامل في النحو العربيِّ ودراسة التراكيب، مجلَّة جامعة دمشق، المجلَّد: ١٨، العدد: (٣- ٤)، ٢٠٠٢م.

٢. رمضان عبد التواب، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، مجلَّد: ٤٩، ١٩٧٤م.

FOR AUTHOR USE ONLY

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الاستهلاليَّة	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
المقدمة	(و- ط)
الفصل الأول: مفهوم العامل النحويِّ عند القدماء والمحدثين	
المبحث الأول: مفهوم العامل النحويِّ	(١-١٨)
تعريف العامل لغة	(١-٢)
تعريف العامل اصطلاحاً	(٢-٦)
العامل بين اللفظ والقائل	(٦-١٢)
اتجاهات البحث في تأصيل العامل النحويِّ	(١٢-١٦)
ارتباط العامل بالعلَّة النحويَّة	(١٦-١٨)
المبحث الثاني: موقف القدماء من العامل النحويِّ	(١٩-٢٩)
إرهاصات القول بالعامل النحويِّ	(١٩-٢٠)
مرحلة التقعيد على أساس العامل النحويِّ	(٢١-٢٦)
العامل النحويُّ فيما بعد الكتاب	(٢٦-٢٩)
المبحث الثالث: موقف المحدثين من العامل النحويِّ	(٣٠-٤٥)

FOR AUTHOR USE ONLY

المناهضون لمفهوم العامل النحويِّ	(٣٠-٣٥)
المدافعون عن العامل النحويِّ	(٣٦-٤٣)
ملاحظات على آراء المحدثين في العامل النحويِّ	(٤٣-٤٥)
الفصل الثاني: أركان الإعمال النحويِّ	
المبحث الأول: العامل	(٤٦-٦٨)
العوامل المعنويَّة	(٤٦-٤٩)
العوامل اللفظيَّة	(٥٠-٥٩)
امتناع العامل عن العمل	(٥٩-٦١)
التنازع في العمل	(٦١-٦٨)
المبحث الثاني: المعمول	(٦٩-٨٦)
المرفوعات	(٦٩-٧٢)
المنصوبات	(٧٢-٧٥)
المجرورات	٧٦
المجزومات	(٧٦-٧٧)
المعمولات على التبعيَّة	(٧٧-٧٩)
ظاهرة الاشتغال النحويِّ	(٧٩-٨١)
مسائل تتعلّق بالمعمول	(٨٢-٨٦)
المبحث الثالث: العمل	(٨٧-٩٧)
ماهيَّة العمل	(٨٧-٨٩)
علامات الإعراب	(٨٩-٩٠)

FOR AUTHOR USE ONLY

تأثير الحركة الإعرابيَّة على بناء الكلمة	(٩٠-٩٢)
تغيُّرات في الحركة الإعرابيَّة	(٩٢-٩٤)
الإعراب غير الظاهر	(٩٤-٩٧)
الفصل الثالث: نظريَّات بديلة عن فكرة العامل النحويِّ	
المبحث الأول: نظريَّة إبراهيم مصطفى	(٩٨-١١٨)
دواعي نشأة النظريَّة وأهدافها	(٩٨-١٠٠)
أصول نظريَّة إبراهيم مصطفى	(١٠٠-١٠٥)
علامات الإعراب الفرعيَّة	(١٠٥-١٠٦)
المرفوعات	(١٠٦-١٠٨)
المضاف إليه(المجرور)	١٠٨
التوابع عند إبراهيم مصطفى	(١٠٩-١١١)
إعراب(لا) النافية للجنس	١١١
باب(ظنَّ)	(١١١-١١٢)
باب الاشتغال	١١٢
النقد الذي وجِّه للنظريَّة	(١١٣-١١٤)
تقويم نظريَّة إبراهيم مصطفى	(١١٤-١١٨)
المبحث الثاني: نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ	(١١٩-١٣٠)
دواعي نشأة النظريَّة وأهدافها	(١١٩-١٢٠)
أصول نظريَّة مهديٍّ المخزوميِّ	(١٢٠-١٢١)
إعراب المثنَّى	١٢١

FOR AUTHOR USE ONLY

إعراب الفعل المضارع	(١٢١-١٢٢)
إعراب الأفعال الخمسة	١٢٢
الفعل الدائم	١٢٣
تعريفه للجملة	١٢٣
تفسيره لباب التنازع	١٢٤
تفسيره لباب الاشتغال	١٢٥
تقويم نظريَّة مهديٍّ المخزوميٍّ	(١٢٥-١٢٨)
موقع النظريَّة من تحقيق أهدافها	(١٢٨-١٣٠)
المبحث الثالث: نظريَّة تمَّام حسَّان(نظريَّة تضافر القرائن)	(١٣١-١٤٩)
دواعي نشأة النظريَّة	(١٣١-١٣٣)
القرائن اللفظيَّة	(١٣٣-١٣٥)
القرائن المعنويَّة	(١٣٦-١٣٩)
فائدة نظريَّة تضافر القرائن	١٣٩
نموذج لتضافر القرائن في التحليل النحويِّ	١٤٠
مواقف المحدثين من النظريَّة	(١٤١-١٤٢)
تقويم نظريَّة تمَّام حسَّان	(١٤٣-١٤٩)
الفصل الرابع: خصائص العامل النحويِّ	
المبحث الأول: الخاصِّيَّة التعليميَّة	(١٥٠-١٦٤)
تعليميَّة فكرة العامل النحويِّ	(١٥٠-١٥١)
ربط تغيُّر أواخر الكلمات بالعامل.	(١٥١-١٥٢)

FOR AUTHOR USE ONLY

تجميع العوامل المتشابهة في العمل	(١٥٢-١٥٣)
تفاوت الدرجات بين العوامل	(١٥٣-١٥٤)
تقديم بعض عوامل الباب على غيرها	(١٥٤-١٥٥)
صياغة الحدود على أساس العامل	(١٥٦-١٥٧)
استخدام الشواهد النحويَّة	(١٥٧-١٦٢)
وضع أمثلة للإعمال النحويِّ	(١٦٢-١٦٤)
المبحث الثاني: الخاصِّيَّة التفسيريَّة	(١٦٥-١٧٧)
مفهوم التفسير النحويِّ	(١٦٥-١٦٦)
التفسير بالحذف	(١٦٦-١٦٧)
التفسير بالزيادة	(١٦٧-١٦٨)
التفسير بإعادة التركيب	(١٦٨-١٦٩)
التفسير بالضرورة الشعريَّة	(١٦٩-١٧١)
التفسير بالشذوذ	(١٧١-١٧٢)
التفسير بالتوهُّم	(١٧٢-١٧٣)
ما يُرَاعَى في تفسير الخروج عن القاعدة	(١٧٣-١٧٧)
المبحث الثالث: خاصِّيَّة الشمول	(١٧٨-١٩٠)
المقصود بشمول فكرة العامل النحويِّ	١٧٨
حصر مواضع زيادة العامل	(١٧٨-١٨١)
حصر مواضع حذف العامل	(١٨١-١٨٣)
تفسير الأوجه الإعرابيَّة المُحْتَمَلة للكلمة	(١٨٤-١٨٦)

FOR AUTHOR USE ONLY

توظيف ما لا يعمل في خدمة العامل	(١٨٦-١٨٨)
ما يتعلّق به شبه الجملة	(١٨٨-١٩٠)
الخاتمة	(١٩١-١٩٢)
الفهارس الفنيَّة	(١٩٣-٢٢٢)
فهرس الآيات القرآنيَّة	(١٩٣-١٩٧)
فهرس القراءات	١٩٨
فهرس الأحاديث النبويَّة	١٩٩
فهرس الأبيات الشعريَّة	(٢٠٠-٢٠١)
فهرس الأرجاز	٢٠٢
فهرس الأعلام	(٢٠٣-٢٠٧)
فهرس الكتب الواردة في متن البحث	(٢٠٨-٢١٠)
قائمة المصادر والمراجع	(٢١١-٢٢١)
قائمة المحتويات	(٢٢٢-٢٢٧)

FOR AUTHOR USE ONLY

FOR AUTHOR USE ONLY

More Books!

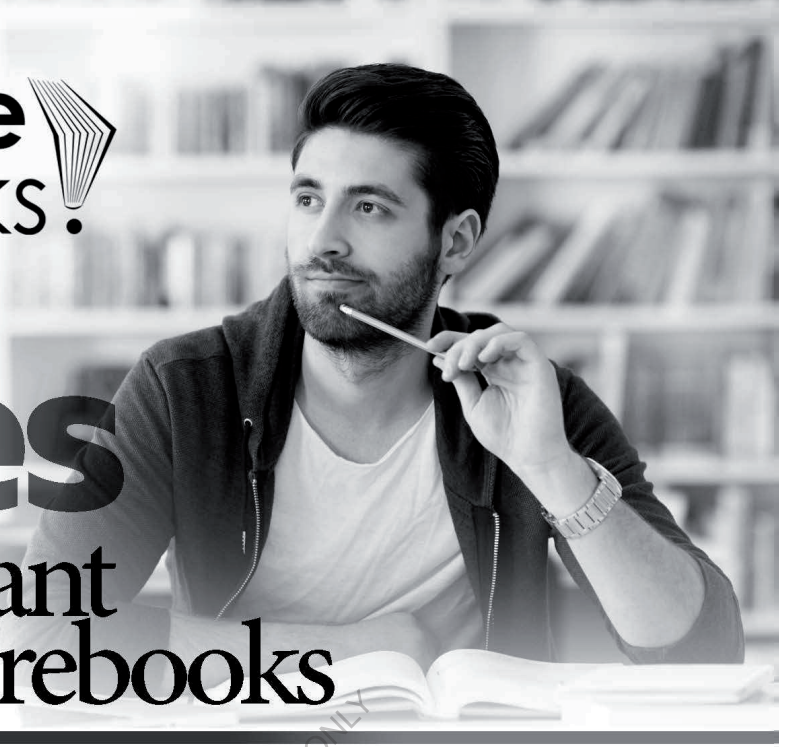

Yes
I want
morebooks

FOR AUTHOR USE ONLY

اشتري كتبك سريعا و مباشرة من الأنترنيت،على أسرع متاجر الكتب الالكترونية في العالم
بفضل تقنية الطباعة عند الطلب, فكتبنا صديقة للبيئة

اشتري كتبك على الأنترنيت

www.get-morebooks.com

Kaufen Sie Ihre Bücher schnell und unkompliziert online – auf einer der am schnellsten wachsenden Buchhandelsplattformen weltweit!
Dank Print-On-Demand umwelt- und ressourcenschonend produziert.

Bücher schneller online kaufen
www.morebooks.de

SIA OmniScriptum Publishing
Brivibas gatve 197
LV- 1039 Riga, Latvia
Telefax: +371 686204 55

info@omniscriptum.com
www.omniscriptum.com

OMNIScriptum

FOR AUTHOR USE ONLY

FOR AUTHOR USE ONLY